أفكار متمردة

مروة كريدية



الكتاب : أفكار متمردة (مقالات)
المؤلف : مروة كريدية
الطبعة الأولى : القاهرة ٢٠٠٨
رقم الإيداع : ٢٠٠٨/١٠٢٥٣
الترقيم الدولي : I.S.B.N: 978-977-6284-23-4

الناشر
شمس للنشر والتوزيع
٨٠٥٣ ش ٤٤ الهضبة الوسطى-المقطم-القاهرة
ت/فاكس: ٢٧٢٧٠٠٠٤(٠٢)-٦٤/٠١٨٨٨٩٠٠٦٥(٠٢)
www.shams-group.net

لوحة الغلاف والتصميم : الفنان أمين الصيرفي

أفكار متمردة

إهداء

إلى من احتمل عنفوان تمردي الفكري

في عالم لا يجيد احترام التنوع

إلى من لم يزده اختلاف رأيي معه إلا حبًّا

إلى من احتضن مقام إبداع روحي

إلى من رافق مسيرتي الروحية والفكرية

إلى كل من ساهم في صوغ هذه الأفكار

إلى من أحب ... أهدي بعضًا مما أحب.

"حيث العقل لا يخاف، والرأس مرفوعٌ عالٍ

وحيث المعرفة حرّة

وحيث العالم لم يمزّق التعصبُ جدرانَه

وحيث تخرج الكلمات من أعماق الحقيقة

وحيث الكفاح المستمرّ يمدّ ذراعيه نحو الكمال

وحيث لا يفقد جدول العقل مجراه في صحراء التقاليد الميتة

وحيث يقود العقل نحو ساحات أفسح من الفكر والعمل

تحت سماء الحريّة تلك. يا إلهي أيقظ وطني"

طاغور

مقدّمة

▪ قدسيّة المُتَخَيَّل المُجتَمَعي

لقد اهتم الفلاسفة والمفكرون منذ القدم بدراسة وتحليل المفاهيم المتعلّقة بعالم الخيال؛ ذاك المقدس الذي يقود مجتمعًا ما، وعلاقة هذا المتخيل بالمجتمعات، وقد عبّر كل واحد منهم عن ذلك بمصطلحات وأعطاها الدلالات الرمزية والمعنوية والأبعاد الاجتماعية، بدءًا من أرسطو وكاستورياديس اليوناني الذي تناول موضوع التأسيس الخيالي للمجتمع، مرورًا بالفارابي وابن رشد وابن خلدون وابن عربي وصولاً إلى كانْت وجان بول سارتر وجلبار ديران.

ومع تطوّر علوم الأنسنة وعلم النفس والدراسات الأنثروبولوجية، توسعت الدراسات، وظهرت العديد من البحوث والدراسات التي تناولت الحياة المجتمعية وعلاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقة الإنسان بالمجتمع وعلاقة المجتمع بالحضارات، ودور التثاقف بين الحضارات، والكثير من هذه الدراسات جادّ وقدّم للبشرية رؤية خلاقة ساهمت في الإبداع الحضاري الإنساني.

ويقف الباحث اليوم أمام هذا الإنتاج الفكري الضخم، الذي خلّفته الحضارات البشرية، لا يستطيع إلا أن يُلقي نظرة على المشهد الحضاري

الإنساني على مرّ العصور، هازئًا بالواقع الذي وصلنا إليه، متحسّرًا على دماء تُسفك هنا وهناك نتيجة "غباء" بشري، سببته"قدسيّة" الأفكار في أغلبية الأحيان، و"ذات" منغلقة لا ترى في الغير والآخر، إلا شرًّا يجب صلبه وحرقه وسحقه... فتقف ثائرة تريد حماية "مقدسها" فتمسح الأخضر واليابس!

وطالما راودتني أسئلة وجوديّة في صغري، وكنت أسأل نفسي، أثناء سيري عائدة من مدرستي، في شارع الحمراء ببيروت، وأنا أتأمل وجوه البشر تمرُّ أمامي، وأراقب حركتهم التي تتكرر يوميًّا: الباعة، ماسحي الأحذية، كشك الجرائد، ومقاهي الأرصفة، وأطرح على نفسي جملة أسئلة مفادها: ما هي العلاقات الرمزية التي تحدد غايات مجتمع؟ وكيف تتجسد عملية خلق المجتمعات وتأسيسها؟

من الذي يؤسس هذا المجتمع لينتج أفرادًا متطابقين إلى حد ما أو منضبطين ضمن قواعد وشروط هذا المجتمع أو ذاك؟

من يقول إن هذا عيب أو محرم؟ من يُحدد ما هو مسموح وما هو غير مسموح؟ من يُشرِّع ومن يَسنُّ القوانين الاجتماعية؟ ما هو هذا الشبح "المقدس" الذي لا يمكن أن نراه وهو يتدخل في تفاصيل حياتنا اليومية؟

كنت متمرِّدة من داخلي على هذا المجتمع، وأرفض من داخلي التعليم عبر ما يُسمَّى بـ"المدارس النظامية"، تلك الماكينة التي تحاول أن تعيد إنتاج شروط إنتاج المجتمع السابق، لتمنح أطفالها لقب "اجتماعيين"! فتعمل على تشويه

فطرتهم السويَّة التي تحوي أسمى معاني السلام والمحبة وتُحوِّلهم إلى حاقدين على هذه المِلّة أو تلك!

كنت أرفض ما يسمى بالمؤسسات الاجتماعية المنغلقة حتى لو كانت الأسرة! تلك المؤسسة التي يمارس فيها الأهل هواية السُلطة بحجة التربية، فتُقمع الرَّغبات المنتجة، ويُقمع الإبداع بعنف بحجة التهذيب! ويتمّ من خلالها تلقين الشحن الإثني الطائفي والطبقي والعرقي وحتى المذهبي بحجة أنهم أبناء "أصول"!

كنت أمقت المرجعيات المُطلقة التي تستمد الأنظمة الاجتماعية منها الشرعيّة والقدسيّة، وتعتمدها كمصدر "مقدس" للتشريعات البشرية، وسن القوانين الأخلاقية.

كان اللبنانيون وقتها في الثمانينيات، شأنهم شأن المجتمعات العربية والتقليدية الأخرى، قد وضعوا أنفسهم ضمن إثنيات عرقيَّة متنافرة ومتصارعة، هذه المجتمعات التي تأسست على قاعدة الانغلاق التام، والسور العالي، والسياج الكامل، تلك الذات المنغلقة التي تخشى على نفسها، فتدفن رأسها في مجتمع "ذواتي" يعتبر أن نظرته للعالم هي الوحيدة والفريدة الصحيحة التي تقدم الحلول للبشرية قاطبة، وفيها "خلاص" كل الخليقة والإنسانية جمعاء!

وتحصيل حاصل فإن هذه المجتمعات طاردة لموهوبيها من جهة، وتتمسك بكلّ فِكر يؤسس ويُشرع لانغلاقها من جهة أخرى، وبالتالي فهي تَرفض كلّ من

تسول له نفسه أن يخرج عن "ناموسها"، وبالتالي فإن فكرة "الوظيفة" في تلك المؤسسات تعني الانصياع التّام لقانون تلك "المؤسسة"، التي تريد أن تشتري منك فكرك ووقتك بثمن بخس دراهم معدودة، وتحاول أن تُحولك من إنسان "مفكّر" إلى "كورس" يُسَبِّح بحمد المسؤول أو الزعيم، ويُشَرِّع له "الغباء" في كثير من الأحيان...

في تركيبة هذه المجتمعات تنحدر القيم الرفيعة وترتفع الأمور الوضيعة، بل وتتحوّل الرموز الهابطة إلى فضيلة مشرقة، فكلمة "فنّ" التي تحمل أرقى مفاهيم الإبداع والرقي الروحي، تتحول لقبًا لكل ناعقٍ وزاعق، وتصبح "الدَّاعرة" فيه أشدَّ شهرةً وأكثر نقاوةً من مريم العذراء، وتتحول الثّقافَةُ في هذه المجتمعات إلى "عهر فكري"، ويكثر تمسيح الجوخ، فيصبح المثقف كائنًا ينكش وينبش ليجعل من هذا"السياسي" أو ذاك، إنسانًا "فاضلاً" فيضع له النظريات التي تساهم في شرعنة وجوده، كما يرافقه في حِلّه وترحاله ومؤتمراته، فـ"المثقف" الأكثر رواجًا، هو ذاك الذي يشرع لقدسية أفكار، ويحولها إلى دوغمائية منغلقة، تُسيِّر الأمم وتتحكم بمصائر الشعوب... لا سيما إن كان هذا المجتمع طوائفيًّا، فيعمل "المفكرّ المأجور" على وضع الأطر الفكرية التي تُشرِّع سفك دماء "الآخر"،أو تستبعده على الأقل، وتضعه في خانة الإبعاد والعزل أو تضعه ضمن دائرة التصنيف الموجودة في المخيال الطائفي.

وأنا اليوم أتخيّل مجتمعًا مخالفًا للمعهود الاجتماعي ومغايرًا للمقبول المجتمعـــي، وأرى نفسي خارج الكرة الأرضية ببعدها الاجتماعي وأنا أنتمي إليها ببعدها المكاني، أسبح في كون لا متناه، أُحسّ بالكائنات جميعهـــا أنســـجم معهـــا وأتناغم مع سيرورتها أبادلها الحب والحنان لا أومن بجماعـــة ولا بمجتمـــع ولا "دين"، بل أومن بالواحد وأقبل بكل شيء، وأعترف وأحب كل ما حـــولي من الشجر وحتى الحجر، وأقول : إن سبب "كونية" الأفـــراد لا يعـــود إلى العقلانية التي يتحلون بها، بل إلى قدرتهم على التخيل الخلاق، التخيل الخـــالي من الصور والأحكام المسبقة، بحيث يستطيع المرء أن يُفكر بشكل مختلـــف، لذلك فهو يصل إلى حلول نوعية.

هذا الكتاب وقفة عارية أمام الروح، وأمام المجتمع، ينتقد المجتمع بحبّ كبير لا يهدف إلى انتقاص أحد من الخلق، كما ليس المراد منه تسويق أي فكـــر أو دعوة لأية أيديولوجيا، ولا أدَّعي فيه علمًا ولا فلسفة ولا وصلاً بأحد، هـــو مجرّد مجموعة خواطر وأفكار مبعثرة، بعضها دونته على شكل مقالات خلال الأعوام المنصرمة، وهو لا يرقى بحال من الأحوال لأن يكـــون بحثًـــا علميًّـــا أكاديميًّا جادًّا، كما لا يخلو من التناقض والتكرار، أما التناقض فهـــو، كمـــا أراه، تكاملٌ، فلا يوجد تطابق كامل أو تناقض تام بين الأشياء بل إن كـــل كائن كون قائم بذاته له واقعه وبيئته الخاصة بـــه دون ســـواه، فالأشـــياء لا متناهية و تنتمي لمستويات واقع متعددة.

كما أني لم أراجع مضمون الكتاب، وسبب ذلك يعود إلى أني ما كتبت شيئًا وأعدت قراءته إلا وغيّرته، فما أُدوِّنه اليوم قد لا أدونه في الغد، وما أومن به اليوم قد يتطوّر في الغد، وإن كان ذلك في عرف معظم البشر تقلّبًا، فإنه من وجهة نظري تطوّر للذات الإنسانية في سيرورتها.

فلنقف دقيقة صمت عراة أمام أرواحنا... ونخرج من"ذواتنا الاجتماعيـــة"... نعرّي كل شيء... سنرى عندئذ فطرة سويّة عذراء لا تفرق بين الكائنـــات والموجودات، فطرة كونية تسْبح في رحاب كون واسع ...

المؤلفة

السُّلطة

"يبدو البشر

في مرآة الوعي الذي صفا وتكامل...

كأنهم عاشوا ولا يزالون،

على الرغم من التقدم الذي أنجزوه، أشبه بتجمعاتٍ وحشيّة،

يريد كلٌّ منها، بطريقةٍ أو بأخرى،

أنّ يُسيطر على هذا الكوكب،

وأن يمتلكه...

مدخِلاً إيَّاهُ في حُرم عقيدته، أو منهجه، أو سلطته..."

أدونيس

تكنولوجيا السلطة الرعوية
خطابات تخوينية وبلطجة مُنَظَّمة

عند استعراض بانوراما الثقافة السياسية في الشرق الأوسط، علـــى امتـــداد العقود الأربعة المنصرمة نجد أن فكر "التخوين" يطغى على الخطاب السياسي والثقافي على حدٍ سواء، حيث يمنح إنسان "القرن الواحد والعشرين" نفســـه حق محاكمة "الآخر" ونفيه وتشريده، وهذا ينسحب طبعًا على كافة الشرائح المجتمعية دون استثناء، فغالبًا يجد من هو في موقع "السلطة" مهمـــا كانـــت، المسوغات لمحاكمة من هو في الموقع "الآخر".

ولعل السبب الرئيس الـــذي يكمـــن وراء هـــذه الخطابـــات "التخوينيـــة" والسجالات "الاتهامية"، هو إحلال الأشخاص محـــلَّ العلاقـــات، وإبـــدال المسؤوليات محلَّ الأسباب، والأغراض محلَّ الشروط والإمكانيـــات المتاحـــة للفاعلين. ومن هنا انتشار "نظرية المؤامرة" في الثقافة السياسية الحديثة.

فـــ"نظرية المؤامرة" هي إضفاء نزعة شخصانية بحيث يكون هناك "أشـــخاص معنويون" في المُخيِّلة يُتَصوَّر من خلالهم أنَّهم أعداء، يُهددون "الأنا المجتمعي"، وبالتالي تعمل هذه الأنوية على الاستنفار والمواجهة.

والعالم العربي يحفل بالمصطلحات والرموز التي تُصوّره على أنه مُستهدف، لذلك نجد انتشار مصطلحات ذات دلالات: "الهوية القومية"، "الغرب"، وعودة "الحروب الصليبية"... وبالطرف المقابل نجد أن الإدارة الغربية بمجملها طرحت العديد من المصطلحات ذات الدلالات منها "الإرهاب" و"محور الشر" و"الديموقراطية" و"السيادة"...

هذه المصطلحات في الغالب يتمّ إضفاء الطابع "الشخصي" و"النفسي" عليها، والخطورة الحقيقية تكمن في إضفاء الطابع "الإيديولوجي" والعقائدي عليها، بحيث تُصبح "دوغمائية مؤدلجة"، ذلك أن الخاصية الرئيسة لثقافة المحاكمة هي "التصنيم" من جهة وتأليه "الأيديولوجية" من جهة أخرى.

فالإدارة الأميريكية جعلت من "الإرهاب" صَنَمًا يَجب أن يُرجم، وأَلَّهَتْ ما سَمَّته "مكافحة الإرهاب" و"الديموقراطية" على طريقتها طبعًا... وأعطت لنفسها الحق في محاكمة من تُسول له نفسه أن يقف في وجه "مشروعها الخيري الكبير"...

فهي تنظر إلى بعض "الدول" على أنها "مُصَدّرة للإرهاب"، وأنها "محور لـ"الشرور" وتنظر إلى أن هناك "مؤامرة"، يحيكها "إرهابيون" ضدَّ "الإنسانية" بزعمها، وتُقدم نفسها على أنّها هي الوحيدة والفريدة "الواهبة للحرية" "المانحة للسلام"... وأنّها هي المثال الذي على بقية شعوب الكون أن

تحتذيه، إن لم يكن باللين فلا بأس من خوض الحروب تحت "شعارات فاضلة" ضد عدو "مُتَخَيَّل" من أجل هذا "المشروع الخيري الضخم"...

وأمام هذا المشهد، يبدو العالم مكوَّنًا من ذوات "متنافرة" مُغرِضَــة، لا مــن علاقات وتقاطعات عارضة، وتُنصْبُ حواجز وأسوجة عالية بين الذوات.

فنظرية المؤامرة هي المفهوم الشخصاني للعالم: فالغرب شخص يقابله الشــرق شخص، أمريكا شخص اليهود شخص، الأصولية شخص والإسلام شخص.

من هنا كذلك انتشار نمط عقلية "الضدّ"، والتفكير "ضدّ" فلان، بــدلاً مــن التفكير في أنَّ الموضوع كذا، والفعل "ضد" بدلاً من الفعل المُتروَّى فيــه؛ أي ببساطة، شيوع سلوك ردِّ الفعل.

هذا كله على صعيد العلاقات الخارجية، أما على الصعيد الدّاخلي، فــبعض السلطات في الأنظمة الشمولية، تنظر إلى مواطنيها المعارضين لها، على أنَّهــم فئة خارجة عن القانون والنظام، و يجب تأديبهم، وهي استمدت سلطتها من انتخابات"شكلية" بنتائج "خيالية"، تحت أنظمة الطوارئ الدائمة، هذه النُّظُم السياسية تُعاقب شعوبَها وتقمعها كثيرًا وتهينها، و تعمل على أن تَحُول بــين الشعوب وبين النضج والوعي وتُبقيها في طور الطفولة الحضارية.

والفرد في هذا الشارع المقموع، ينظر إلى رؤسائه على أنهم "خَوَنَة" لقضــاياه و"همومه" و"مشاكله"، وأنهم عملاء لِشَخص معنوي هو "الغرب"، وأنهم مــن يُشرِّعُون "المشروع الأميركي ويسوقونه".

ويصبح الخطاب السياسي"سلطويًّا" داخليًّا على الشعوب "ضعيفًا" خارجيًّا ومُتثلاً لأوامر "سياسات الإدارات الكبرى".

هذا هو المشهد في تكنولوجيا السلطة الرعوية، حيث يطغى "مفهوم الراعي والقطيع"، واعتماد الدولة الرعوية على علاقة فردية أخلاقية لا علاقة قانونية، ويتحول الخطاب الأيديولوجي، إلى راية حرب، وتكون العلاقة بين المُخاطِب والمُخاطَب علاقة أمر ونهي والجواب الوحيد المقبول هو الامتثال والقبول، فينتشر "العنف" الذي يترعرع في أحضان التسلط و"البلطجة"...

وتصبح المعادلة للأنظمة المُتعددة على الشكل التالي:

- أنظمة تمارس "التسامح" مع رعاياها ومواطنيها فقط، وتمارس "البلطجة" خارجيًّا بحق "الدول الأخرى" فتفرض ما تفرض بالعصا وبالحروب وبالفيتو، وبالاحتلال العسكري.
- أنظمة تمارس "القمع" و"البلطجة" بحق مواطنيها "الأكارم" فقط، بالمقابل فهي تطيع و تمتثل لإرادة "السياسات الخارجية" التي تفرضها القوى "الأقوى"في العالم.
- أنظمة تمارس البلطجة داخليًّا على شعوبها فتقمع وتحكم بالنار والحديد، وخارجيًّا على الدول المجاورة الضعيفة بإذن من القوى الكبرى وغطاء منها.
- أنظمة إنسانية حقيقية متسامحة داخليًّا وخارجيًّا محايدة، تنظر للإنسان على أنه فرد محترم له "حقوق"، تحترم اختياره ورأيه، حيث ترتكز تربية الفرد فيها على حرّية الاختيار وعملية صنع القرار، كما تنطلق في علاقتها الدولية

من رؤية عالمية كونية فترحب بالحضارات والإبداع والجمال أينما كان...
وهذه الأنظمة غير موجودة فعليًّا بالشكل الكامل.

المواطن في خطاب السلطة الرعوية
عنصريّة تكرّس انجراح الهوية

لطالما طالعتنا مقالات النُقاد، بمواضيع تنتقد ممارسات "السلطة" القامعة للـ"شعوب"، وقد أمسى الإنسان العربي العادي يتوقّع سلفًا موقف "سلطته وحكومته" من الأحداث والقضايا، والتي تكون في الغالب مخالفة للرأي العام الشعبي، غير أن مجرد نقد الممارسات وإدانتها غير كافٍ عند محاولة قراءة الخطاب السياسي الرسمي، بل إن عملية تفكيك الخطابات، لا بد وأنها تحتاج قبل كل شيء إلى الكَشف عن المرتكزات الفكريّة والثقافيّة والعقائديّة، وغيرها مما ينبني عليها هذا الخطاب السياسي المُعلن تجاه الأحداث الدوليَّة والإقليمية والداخلية على حدّ سواء.

وتكمن الإشكالية، في جدليّة العلاقة بين مفهوم "السلطة" أو ما يُعرف بـ "النظام الرسمي الحاكم" من جهة، و"المواطن" و"الشعب" من جهة أخرى؛ فالخطاب السياسي الرسمي المُنتج حول مفهوم "الشعب" أو "المواطنين" في العالم العربي، هو خطاب في مجمله طائفي عنصري، لأنه يرتكز على مطلق

السلطة المتمثلة بـ"الزعيم"،أو"الرئيس"، أو"الملك"، ويضعه في مقابل "المواطن" أو "الشعب" أو "الرعيَّة"... وحين تُحدد العلاقة هذه على أنها علاقة متقابلة أو متعارضة، فإنه يَلزم منها حتمًا خُضُوع أحدهما للآخر، واستسلامه له، والدخول "طوعًا أو كرها" إلى دائرة النفوذ المطلق للزعيم .

ومن ثمَّ يُقدَّم هذا التَصَوّر للشعوب على أنه قدر حتمي ميتافيزيقي لا يمكن الفكاك منه بحال من الأحوال، لذلك فإن الطرف المهيمن المتمثل بالسلطة ينتج بشكل دائم خطابًا عنصريًّا تجاه شعبه ومواطنيه ويصبح هذا الخطاب هو المتداول إعلاميًّا...

لذلك نجد أن علاقة المواطن بالمؤسسات الحكوميّة ترتكز على "الخوف" و"الاضطهاد"، وتصبح فعالية الشعب في هذه الأنظمة فاعلية هامشية، لأنها لا تكتسب دلالاتها إلا من خلال سلطة هذا النظام.

فالتعبير عن الرأي "ممنوع" إلا في الحدود التي "يسمح" بها النظام، فحتى "المعارضة" في بعض الأنظمة، تكون معارضة "مدروسة"، وبرضى النظام الذي وضعها أصلاً لإيهام الرأي العام الشعبي والعالمي بأن نظامه "ديموقراطي"، وفي حقيقتها تكون مجرد معارضة شكليّة فارغة من المحتوى ولا تعدو كونها نسخة أخرى من النظام نفسه باسم آخر، تعتمد المرتكزات الأيديولوجية نفسها وتعيد إنتاج القمع باسم آخر.

والحقيقة أن "السلطات والأنظمة"، تقمع وتُشرِّد وتنفي كافّة أشكال المعارضة الفاعلة التي يمكن أن تُحدث تغييرًا فعليًّا في البنى المُؤسسَة للدولة وتقدم مشاريع بنيوية تطال كافّة المناحي الثقافية والاجتماعية.

وعادة ما يتوجه "الساسة" إلى شعوبهم عبر "خطابات" يستندون فيها إلى نصوص تُعرف بـ"الدساتير"، ولن أحاول الدخول في طرح إشكالية مَشروعية النصوص علمًا بأنّ مشروعيتها الأساسية والجذرية عليها مئة علامة استفهام؛ فالدساتيرالموجودة حاليًّا تحتاج إلى تفكيك نقدي جاد وعملية إصلاح جذرية.

فهناك أمور بارزة في الخطاب المعلن من قبل السلطات واضحة للعيان منها:

- أولاً: إن خطابات سياسيي السلطة تُزيّف القضايا الكبرى المطروحة والمشكلات التي تُعاني منها الشعوب على أرض الواقع، حيث تُصر الأنظمة أن تحتمي بقوانين أو قرارات جامدة وضعتها أصلاً لحماية نفسها لا لخدمة أبناء شعبها، وبالتالي فإنها تتجاهل المتغيرات الاجتماعية والأنثربولوجية والفكرية والاقتصادية، التي تطال المجتمعات الإنسانية.

- ثانيًا: سيادة سلطة النصوص في ظل هذه الأنظمة الشمولية: فحال الدساتير العربية حال حكامها، لا تتغير ولا تتبدل إلا بقُدرة قادر؛ فمعظم الدساتير والقوانين العربية لم تُحدّث منذ زمن بعيد، وإن أجريت بعض التعديلات هنا أو هناك فهي تعديلات شكلية لا تَرقى لإحداث تغيير فعلي، يؤدي إلى تنمية حقيقية، فعادة ما يُطرح "الدستور"، على الشعب على أنه ذلك

"القانون المقدّس" الذي تحرم مناقشته أو انتقاده بحال من الأحوال، أو حتى مجرّد التفكير في إعادة النظر في بنوده التي أصبحت عديمة الجدوى في ظل المتغيرات المتسارعة في العالم.

- ثالثًا: يُشكل الآمر الأميريكي والأوروبي مرجعية ثابتة في إنتاج الخطاب السياسي العربي الرسمي، بغض النظر عن كون الخطاب مؤيدًا للمشروع الأميريكي أم معارضًا له، فهو في كلتا الحالتين لا يتجاوز كونه "ردود أفعال" كما يكرّس تلك "الهزيمة" على مستوى "لاوعي الخطاب"؛ لأنه يدخلنا في دائرة "التعويض" و"التحرر" الزائف، وفي هذه المرحلة فإن سياسيي السلطة ومثقفيهم لا يزيِّفون الخطاب وحسب، بل يسعون إلى تزييف الوعي الوطني عند شعوبهم.

وأمام المعطيات السابقة، نطرح سؤالاً غاية في الأهمية مفاده: هل نحن إزاء خطاب سياسي حقيقي أم أمام تخَلّف يتوسل لغة السياسة، ويتوسل لغة الأديان، ويتوسل لغة الاجتماع، ويتملق لغة الاقتصاد؟

ويمكن القول إنه ليس خطاب تخلّف وحسب، بل هو خطاب قمعي وإرهابي يُمارِس ضد الشعوب كل صنوف الاعتداء، لأنه يزعم لنفسه امتلاك الحقيقة المطلقة ويريد من ضحيته التصفيق ليل نهار! وتصبح الدعوة إلى "الطاعة" هي المحور الأساسي للعمل السياسي، وهذا يَعكس بشكل مباشر عجز "السلطة" وفشلها الذريع في سياساتها الخارجيّة وقضاياها الاستراتيجية، فتعمد إلى

ممارسة القمع الداخلي على أبناء جلدتها تغطية لعجزها الخـــارجي وانجـــراح هويتها.

إنّ المتتبع لتاريخ الثقافات في كل المجتمعات البشرية، يجد أن سيطرة وهيمنـــة خطاب بعينه، لا تتم إلا من خلال عوامـــل القهـــر السياســـي، والإذعـــان الاجتماعي وتزييف الوعي في محاولة لإخضاع الشعوب لأوهـــام العنـــاوين واليافطات التي تستنفر التراث الديني والتاريخي وتستخدم الإعلام ليصبح هذا الخطاب السياسي المعلن في النهاية خطابا لاهوتيًّا مقدسًّا، يكرّس الأزمة بقدر ما يعكسها.

الإدارة في السلطة الرعوية

طغيان للأنظمة وتهافت على المناصب

لا شك في أننّا نعيش عصر "البلطجة" بامتياز، حيث غدت العنـــوان الأبـــرز للعلاقات بين الأفراد والشعوب، كما أمست تُمارس تحت شعارات فاضـــلة باسم"القانون" تارةً، و باسم "الديموقراطية" مرة، وتارة تحت شعار "مكافحة الإرهاب"، وأضحت ممارسة شتى أنواع "الطغيان"، نوعًـــا مـــن المُســـاعدة الفاضلة التي تُهدَى للشعوب والأمم والحضارات، بحيث تميَّز هذا العصر عـــن سائر العصور بكونه منحَ للطغيان المشروعية ليصبح "فضيلة" في القرن الواحد والعشرين.

وفي الوقت الذي نطلب فيه من الدول "الكبيرة"، النظر بحيادية إلى "قضـــايانا العربية العادلة" وعدم ممارسة "طغيانها" بحق شعوبنا، نجد أن الإنسان "العربي" أبرز من يمارس "الطغيان"، فهو خبير عليم بشؤون "القمع المـــنظمّ"، فـــالقمع يطال كافّة أفراد المجتمع، كما يتَصدَّر كلّ المؤسسات الاجتماعية والثقافيـــة على حدٍّ سواء... فتعمل المؤسسات على طرد موهوبيها وإقصـــاء المبـــدعين منها، فعدد العقول العربية المهاجرة والعلماء العرب في المغترب يفـــوق كـــلّ التوقعات.

وسبب هروب العقول بالدرجة الأولى، هو الطغيانُ المديدُ، وقمـــع "النقـــد البناء" الذي يُفسد السياسةَ والثقافةَ معًا، فهو يُورث ضحاياه تَجَارب مريرة، تدفعهم إلى احتضان أحقادهم وضغائنهم، وبالتالي فإن أجواء الحوار تنعـــدم، في ظل عقلية القمع والتخوين والشك والمؤامرة التي تسيطر علـــى العقـــول، حيث تحلُّ الأهواءُ محلَّ المصـــالح، والمشـــاعرُ مكـــانَ الأفكـــار الواضـــحة، والانفعالاتُ مكانَ المبادرة السديدة الواعية، فيعمد الفرد المبدع إلى الهجرة إلى مكان أكثر أمنًا وأوفر حرية.

وأعني بـــ "القمع السلبي" و"الطغيان"، هو هذه السلطة الاعتباطية التي تتدخل في كل شاردة وواردة (باسم النظام)، التي لا تكتفي بقمع معارضيها، كمـــا يفعل "الاستبداد"، بل تطلب ولاءً تامًّا من جميع رعاياها وتفرض استعراضًـــا دائمًا لهذا الولاء في المجال العام.

ولتحقيق ذلك، تَسحَق مَن يُشتَبَه في معارضتهم، فتلجأ إلى القـــوة والعنـــف لفرض سلطتها، وهي تَعدُّ ذلك جزءًا من صلاحياتها، وممارسة ضرورية لدوام مشاركة الرعايا جميعًا في طقس الاحتفال بـــ"الطاغية"، طقس عبوديتهم.

فـــ"الزعيم" الكبير" هو ذاك الشخص الذي يُصَفِّق لـــه النـــاس ليـــلَ نهـــار باستعراض في السراء والضراء، والمدير " العظيم" هو ذاك الإنسان الذي ينبغي أن يُسبِّح بحمده كل الموظفين، والموظف الأكفأ والأنشط، هـــو ذاك الـــذي يمتلك مهارة أكبر في الموافقة وتقديم فروض الطاعة والولاء لولي "النعمة" على

حدّ تعبير القول الشائع؛ و"المثقف" الكريم يُمارس فوقيته، من خلال عـــرض آرائه على الآخرين وتقديمها على أنها "مقدسة".

والآباء الكرام يمارسون "سلطتهم" تحت مسمى "التربية"، فيصبح قمـــع الآراء والـــ"تأديب" فضيلة تربوية، وفي الحقيقة تكون النزعة الشعورية هي السائدة.

إن المشترك بين أنظمة الطغيان الإدارية بكافّة أنواعها، ســـواء كانـــت إدارة أسرية أم سياسية أم ثقافية أم غير ذلك، أنها تنكِّد عيشَ مواطنيها وموظفيهـــا وتميل إلى التعامل معهم كالمُتّهمين، وأنها تُحاول تطويعهم لمشيئتها باللين مرة وبالعصا مرات أما خصومها المعلَنون، فقد تسحقهم، أو على الأقل، تُـــذِلُّهم وتُعسِّر حياتهم.

فمجرد مقال صحفي نقدي ممكن أن يورد كاتبه السجن في بعض الأنظمـــة الشمولية، ويكفي مجرد النقد الكلامي في بعض الإدارت التي تصف نفســـها بـــ"الحديثة والمتطورة" إلى إحالة الموظف إلى الدائرة القانونية، أما الاعتـــراض الصريح فقد يؤدي إلى إنهاء خدماته وإلحاق الأذى المعنوي والمادي بحقه.

فعملية صبغ الإدارة بالنزعة النفسية والشعورية تمنع من نهـــوض المؤسســـات ثقافية كانت أم اجتماعية أم سياسية، بل تعمل على تقـــويض المؤسســـات وشحنها بجو قاتل من التنافر والتشاحن الأمر الذي يضفي العداوة والبغضـــاء بين الأفراد لأنها ترتكز على سياسة "فرّق تَسُدْ".

فيتحول دور المدير "الكريم" فيها إلى مجرد مدير لـ"شكاوى" الموظفين ورعاياه الأكارم، الأمر الذي يوهمهم بأنه راعٍ لمصالحهم وأنه جُلُّ همه الإصلاح بين الفرقاء المتصارعين، ودوره معالجة الوضع "الحسّاس"، الذي لولا وجوده ما كان "حسّاسًا"، ويقدم نفسه على أنه "قديس" يريد أن يمنحهم بركته "الإدارية" العظيمة سواء كان مديرًا سياسيًّا أم ماليًّا أم إداريًّا...

ومن أجل تحمُّل قسوة "الطغيان الإداري" العشوائية، يَعمد "رعايا الطغيان" إلى تسميك جلودهم و"التمسحة"، وإلى تسييج قلوبهم بجدران عالية من التبليد العاطفي الذاتي، وعلى تقبُّل الشرط الميِّئس والامتناع عن السعي إلى تغييره. فيصبح الأفراد في هذه الإدارات "الكريمة" نبتات صحراوية، تنجح في تحمل طغيان بيئتها؛ وتصبح إنتاجيتها مرتبطة بالتكيف حيث يستهلك جهدُ البقاء كلَّ طاقتها، فلا يترك لها وردًا ولا ثمرًا ولا ظلا.

لذلك فإنّ الفرد "المطيع" لإدارته "المتكيف" مع أوامر "سيده"، يصير فردًا غير قادر على الإبداع لأنه صرف جل طاقته في الطاعة و"تمسيح الجوخ".

والثقافة لا تتفتح إلا إذا تحررت من مكنونات النفس، وارتكزت إلى مقومات مشتركة. ومثلها السياسة لا تستقل وتتطور إلا بضبط الاندفاعات الشعورية وعَزْلها عن المجالات العامّة، والإدارة في المؤسسات لا تتطور إلا إذا تحررت من الصراعات على الكراسي وعزل مزاجية الأفراد والاستناد، عوضًا عنها، إلى مبادئ ومقدمات مبتكرة معلَنة ومناقَشتها.

والتربية التي تنتج أفرادًا مبدعين، هي التي تتعامل مع الفرد باحترام، وتفسح للأطفال اختيار ما يرغبون بحرية، وتتيح لهم اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، دون تدخل من الأهل باسم التربية، لأن معظم الأهل في المجتمعات العربية يمنحون أنفسهم حق "ملكية" أبنائهم وبالتالي فهم يعيدون إنتاج أفراد تربوا على القمع.

فالعلاقة السائدة حاليًّا في الأنظمة الأحادية الشمولية، هي علاقة هرميّة وباتجاه واحد بين الرئيس والمرؤوسين، الأعلى والأدنى، بين الطفل وذويه، بين المدير وموظفيه، وهي علاقة (افعل ولا تفعل)، الأمر من الأعلى ويقابلها الطاعة ممن يصنف على أنه أقل.

أما عملية "النقد البناء" الذي أعنيه، فهو ليس الذي يكشف عن الخطأ أو يقول الحقيقة فحسب، بل هو ذاك النقد الذي يتجاوز الممارسات إلى نقد الأسس البنيوية الفكرية التي تؤسس لهذه الممارسات، وهنا يكمن الإبداع الحقيقي النقدي.

فنقد الممارسات القمعية غير كافٍ على الإطلاق للنهوض بالمؤسسات إذا أردنا نهوضًا فعليًّا؛ بل لا بد من "نقد النقد"، بحيث ينبغي أن يُكشف عن العوائق الحقيقية لآليات التفكير وتفكيك للمعرفة الإنسانية.

فآليات التفكير السائدة حاليًّا في المؤسسات، هي ذات طابع تهافتي تختزل الواقع وتطمس الأحداث ولا تسمح للمبدع الحقيقي الموهوب بالإبداع، في

ظلّ ثقافة "الاستحواذ" التي تسيطر على العقول "المفخخة"، لأن النقد الموجود حاليًّا هو نقد قائم على رصد الأغلاط وتصيد الأخطاء وتطبيق أنظمة، مفصلّة ومخيطة على حجم "المسؤولين" وأصحاب المصالح و"أرباب الكراسي".

ونحن الآن أحوج ما نحتاجه للنهوض بإدارة مؤسساتنا كافة، هو عملية "النقد المنتج الإيجابي"، القائم على أساس تفكيك البُنى المؤسسة للإدارة، وطرح بُنى جديدة، وتوسيع المفاهيم لجعل اللامعقول معقولاً، بحيث تُصبح العلاقة المؤسساتية دائرية كروية يساهم الجميع بكافة شرائحهم وكل من موقعه بعملية صنع القرار.

فالإدارات الناجحة، هي تلك التي تقوم على التعاون والحوار المؤسَس على التنوع والاختلاف كضرورة فكرية، فالتعدد في الآراء والرؤى يثري ويغني التجارب الإنسانية فكريًّا وعمليًّا.

إشكالية المثقف والسلطة

إرادة الإصلاح أو إدارة الهيمنة

شكّلت قضية "الإصلاح" محورًا خصبًا في حوارات المثقفين والمفكرّين منذ عقود طويلة، وعند كافة الحضارات في معظم بلدان العالم، كما تبلورت هذه القضية من خلال العلاقة الجدلية القائمة بين ما يعرف بـ "السلطة" وبين "المثقف" وانعكست على عامّة القواعد الشعبية في معظم الأنظمة الحاكمة.

ويرى بعض المفكرين أن المجتمعات البشرية خصوصًا في الدول ذات "النظام الرعوي"، يبدأ الفساد فيها من الرأس، وهذا يعني أن "السلطة" المتمثلة بأجهزتها الإدارية الحاكمة تأخذ بالانحراف عن القيام بواجباتها الموكلة إليها وبالوظائف المسندة إليها لقيادة ما يعرف بالدولة.

وانطلاقًا من هذه الرؤيا فإنّ الفساد ينتشر من الأعلى إلى الأدنى، فيعمّ الفساد في العامّة، فلا بأس في تلك الإدارات أن يرتشي الموظف الصغير عندما يشاهد المسؤول الكبير وقد أدخل ميزانية وزارته الكريمة في حساباته الخاصة، التي تأخذ أشكالا "قانونية" من خلال جعل هذه المسروقات مالا حلالا في جيب "السلطة الموقرّة".

في حين يرى قسم آخر من المنظرين والمحللين، أن الفساد في "السلطة" لــيس سوى انعكاس لفساد الشعب والعامّة وفق المبدأ القائل: "مثلما تكونوا يُــولَّ عليكم"؛ فالقاعدة الشعبية الفاسدة هي التي تفسد "الحكام".

فهذا المبدأ يرتكز على مفهوم أن السلطة هي جزء لا يتجزأ من الشعب، فإذا صَلُحَت مبادئ الناس صَلح الحاكم بطبيعة الحال والعكس بــالعكس، فــإن التربية الاجتماعية الفاسدة سوف تُفرز لا محالة "عناصر سلطة" فاسدة.

ولست هنا في مَعرض نقاش هاتين النظريتين، فلكلّ واحدة منهما شــواهدها التاريخية التي تؤكّدها، غير أنّه من المؤكد في كلتا الحالتين أن مكمَن الإشكالية يقع في طبيعة العلاقة القائمة بين "المثقف" و "السلطة " ووضعية كلٍّ واحــدٍ منهما والصورة المتبلورة عنها.

فالصورة الراهنة للتجاذبات السياسية المؤثرة في في الحياة العامــة، في العــالم العربي بشــكل عــام، تــتلخص في تصــوّرها "الطــائفي" أو "القبــائلي" أو"العشائري"... وهذا الجانب يلقي بثقله الشديد على الحياة العامة مما يجعل من سلطة "العشيرة" أو "الطائفة" أو القبيلة" أو "الدين" أو المذهب" ســلطة فوق كل السلطات، وثقافة حاكمة تعلو على كل الثقافات...

إن الانتماء الطائفي أو العشائري في هذه الدول، هو الذي يحدد مــا يمكــن قبوله من تكافؤ الفرص؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد في بعــض الــدول العربية أن هناك "قبيلة درجة أولى"، وأخرى درجة ثانية، وأخــرى في نهايــة

السلم القبائلي المتدرج المتفق عليه، حيث يجعل من قبيلةٍ ما، عائلةً حاكمة منها الوزراء ومنها السفراء ومنها أفراد المناصب القيادية الفاعلة.
وفي دول عربية أخرى نجد أن "الطائفية" أو حتى "المذهبية" هي المعيار المقدس، فالرئيس ينبغي أن يكون من "المذهب" الفلاني، وقائد الجيش من ذاك "المذهب"... وهكذا.

وعلى هامش تلك التجاذبات، نجد من يحاول أن يتسلل أو يتجاهل أو يُسَوّق أوراقًا أخرى، فالبعض يطرح "القومية" أو "الاشتراكية" أو "أيديولوجيا" معينة، يقوم من خلالها بطرح فكرٍ مضادٍّ للأفكار السائدة، غير أنه في كثير من الأحيان تكون المضامين الفكرية واحدة، ولكن تحت مسمّيات أخرى متنوعة، فيغير اسم "القبيلة" باسم آخر... ولكن تبقى في جميع الأحوال المضامين المؤدلجة واحدة تُكرس العنصرية الفئوية تجاه المجموعات الإنسانية الأخرى.

هذه التقسيمات وإن كانت في أغلب الدول غير مُعلنَة، أو مما لا يُجهَر به، ولكنه مستقرٌ استقرار النفوس في الأجساد، وارتضَته مُعظم العقول طوعًا أو كرهًا، سواء كانت العقول عقول "السلطة" أو حتى عقول الطبقات "المثقفة"، ونجد في تلك التركيبة تجاهلاً كبيرًا في بحث تلك المضامين الأنثربولوجية والتربوية والاجتماعية المؤثّرة في السياسة، وهذا التجاهل إن دَلّ على شيء فهو يدلّ على الخوف منها أكثر مما يدلُّ على عدم أهميتها.

لذلك تبقى عملية طرح موضوع "فيروس الطائفية" من الأمـــور المســـكوت عنها، أو ذاك المحرّم الذي لا يمكن الاقتراب منه بحال من الأحوال.

هذا المُتَخيَّل المُجتَمعِي المتأصِّل في النفوس، هو المحرك الحقيقي للعجلة السياسية الدائرة في معظم البلاد العربية، أما في لبنان فهو العمود الفقري المحوري فيها.

فرجل السلطة يُفكّر في التوازنات "الطائفية" أو "القبلية"، قبل أن يفكـــر في المصلحة العامة أو القانون الذي أقسم على الوفاء به، ومـــن جهـــة أخـــرى فالمثقف يفكّر في طائفته أو قبيلته ويضع مصالحها ويسعى جاهدًا إلى إيجـــاد الصيَغ الفكرِّية المؤطِّرة التي تؤصل لمصلحة قومه، علمًا بـــأن هـــذا الـــتفكير يُخرجه من دائرة الثقافة أصلاً.

فسيطرة "القيم الطائفية" أو "القبلية"... هو السائد حاليًّا، وينبغي تحليل هـــذه القيم للوصول إلى نقاء "سلطة الدولة من جهة، واستقلال "سلطة الثقافة" من جهة أخرى؛ لأنه في ظل الدوّامة الحالية فإن دور "الدولة" بمفهومها الحقيقـــي والعميق يبقى معطَّلا، ويصبح "الجهاز الحاكم" طائفة من جملة الطوائف بدلاً من أن يكون له دور إداري وتنموي.

كما أن هذه الدوامة تشوّه صورة "الثقافة" فيصبح "مثقف السلطة"،هـــو ذاك شاهد الزور على "التأويل" في النصوص و"تحريف" الكلم عن مواضعه، وذاك البوق الدائم الذي يُسبّح بحمد أهل السلطة ويُشرّع الفساد الفكري لهم.

ولعل المجتمعات تشتمل على أنواع من المثقفين أبرزها:

• "مثقف السلطة"، الذي ينتمي إلى السلطة ومقرّب من النخب الحاكمة، وهو الذي تُغدَق عليه الأموال ويُمنح السيارات وتُفتح له وسائل الإعلام، فتراه في كلّ المناسابات متصدّرًا متفوّهًا متكلّمًا، فيصبح هو سلطوي أيضًا يُمَارس فوقيته من خلال سلطته الثقافية.

• "مثقف المعارضة"، وهو يشتمل نوعًا من أنواع مثقفي المعارضة وهو الذي تستغلّه أحيانًا القوى السياسية المعارضة لتسويق أجندتها السياسية المقابلة، من خلال طرح قيم وأفكار "مضادة" لفكر"مثقف السلطة"، هو أحيانًا يعمل عمل مثقف السلطة.

• "مثقف كوني"، وهو الذي لا يُباع ولا يُشتَرى، ينتمي إلى الثقافة بمفهومها الإنساني الكوني العام، وهؤلاء المثقفون قلائل وغير معروفين في معظم الأحيان، أولئك الذين فهموا الثقافة بمفهومها الكوني الذي يتجاوز كلّ التقسيمات، ويُسقط كلّ الاعتبارات "الأيديولوجية"، و"الطائفية"، و"الإثنية"،و"الجغرافية"...

أولئك لا يرون "الأنا" و"الآخر"، لأنهم خرجوا من دائرة الأنوية السياسية والاجتماعية والطائفية، فلم يُصادرهم فكر، و لم تحتكرهم أيديولوجية، و لم يرتضوا أن يكونوا أبواقًا أو دعاة أفكار معلّبة، أولئك يتبنّون النسق المؤسس لكافة مناهج المعارف البشرية ولا يقفون عند واحدة منها بل يتخطّونها جميعًا،

أولئك لا يزالون مؤمنين بكونية الثقافة التي تتعدّى كل الديانات بطوائفها ومذاهبها وتتخطى كل الأيديولوجيات، بالرغم من كل ما حصل ويحصل من أحداث على الساحة العالمية العربية منها والإقليمية والدولية.

إذن فإنّ الوضع الراهن الفاسد، ناجم عن كون ميكانيكية العمل المؤسساتي في المؤسسات الإدارية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... مازال يرتكز على مفاهيم وقيم وأنموذج فاسد لم يَعد يصلح قطعًا للتعامل مع القضايا العالمية ولا المحلية.

إن الخطوة الأولى في التخفيف من حدّة الأزمات في العالم، تكمن بضرورة إحداث تغيير جذري وإصلاح ثقافي، عميق مبنٍ على التحرر وزيادة الوعي عند الشعوب، للخروج من التجمعات الطائفية المعلبة، التي حولت العالم لا سيما العربي منه إلى أشبه ما يكون بتجمعات وحشيّة يريد كل منها أن يسيطر على طريقته.

إن الطرح الثقافي الكوني، يجعل من المواطن إنسانًا نبيلاً، ويصبح الوطن هو البيئة التي ترعى هذا الإنسان، وتحترمه، وتحفظ كرامته، وتؤمن له حقوقه الإنسانية كاملة، وتصبح السلطة هي تلك الإدارة الساهرة على تقديم أفضل الشروط لعيش كريم.

وبناءً على ما تقدم، أقول إنه لابد عند معالجة إشكالية "السلطة" و"المثقف"، وفي وعينا أمور على رأسها إصلاح ثقافي حقيقي يشمل كل المؤسسات بدءًا من المؤسسات التربوية ومناهج التعليم، وصولاً إلى المؤسسات السياسية، مرورًا بالاقتصادية والاجتماعية والقضائية وكافة مؤسسات المجتمع المدني... بما يتلازم مع تنمية إدارية مستمرّة تتيح تكافؤ الفرص، وذلك يترافق مع مراجعة مواد الدساتير والقوانين التي تجسدها وتطويرها وإصلاحها المرتكز على مبادئ الإنسانية تحفظ حرية الأفراد وتؤمن لأبنائها العيش الكريم.

مثقف "السلطة" في الأنظمة الرعوية الاستبدادية
بوق أيديولوجي ومُشرّع للفساد

لا شك في أن الإنسانية بشكل عام تُعاني اليوم من أزمة، وهي إن خَفَّت حدّتها في مكان، فإنّها متفاقمة بدون شكٍّ في عالمنا العربي، ويمكن تصنيفها بأنها أزمة خانقة، وذات وجوه متنوعة ومتعددة، وعلى كافة الصُعُد، وفي كل المجالات دون استثناء.

غَير أنه عند التدقيق في مضامين هذه الأزمات من الناحية الفكريّة، نجد أنّها تلتقي في القاسم المشترك بينها وهو "القمع" و"الاستبداد"؛ فالأزمة الأساس تكمن في غياب الحرِّيات، بكافة أصنافها سواء كانت حرّية اقتصادية أم فكرية أم اجتماعية أم ثقافية أم غير ذلك من الأمور التي تنضوي تحت مفهوم الحرية بمعناها الدلالي العميق.

فنحن نعاني من "أزمة حرية"، وغياب "الإنسان الحرّ" بالدرجة الأولى، وما نجده من واقع مأزوم، وفساد على الساحة السياسية والثقافية، ما هو إلا انعكاس لصور الاستبداد والقمع ومصادرة الحريات الفكرية والمادية... فالفساد هو نتاج طبيعي للأنظمة للاستبدادية وهو المنتج الأساسي والتلقائي لها، لأنه يؤدي إلى الخراب الشامل والكامل.

الأمثلة في هذا المجال كثيرة لا تحتاج إلى تدليل، فلا أحـــد ينكـــر أن بعـــض الأنظمة غير قادرة على اتخاذ موقف واضح وصريح، من بعض القضايا العالمية والعربية المطروحة دوليًّا. وإذا اعتبرنا أن المشكلة هنا هي مشكلة في صـــناعة القرار واتخاذه، فهي بدون شكٍّ نابعة من غيـــاب الحريـــة بالدرجـــة الأولى؛ فكيف سيكون هناك قرار في ظلّ التبعيةّ العمياء؟ وكيف يمكن لأي فـــرد في الدنيا أن يكون صانع قرار وهو غير حرّ أصلاً؟ وعلى هذا المنوال يمكـــن أن نقيس بقية الأمور.

لقد كانت قضية الحرية هذه محور عمل معظم المفكرين والمحللين طيلة القـــرن المنصرم. فمنذ بداية القرن الفائت، والمثقف العربي يشكو من الاستبداد سواء كان استبداد الاستعمار أم استبداد الأنظمة، وسواء كان هذا الاستبداد ماديًّا أم معنويًّا. وقد عمد معظم المثقفين إلى تحليل أسبابه وتبيين مخاطره ومحاولـــة إيجاد الصيغ، واقتراح الوسائل للخروج منـــه إلى أفـــق الحريـــة والســـيادة والاستقلال تحقيقًا للمساواة ونشرًا للعدل.

وها نحن بعد مرور قرن كامل حمل في طياته تغييرات اقتصـــادية واجتماعيـــة جذريّة هائلة، وانتقلنا خلاله من عصر الصناعة إلى عصر ما بعد تكنولوجيـــا المعلومات، و لم يزل الفساد مستشريًا. وإننا على مستوى الحريَّات لا نـــزال نراوح أماكننا سواء من وطأة الاستبداد السياسي أم الثقافي أو حتى الـــديني، وإننا نتجه بل إنني أريد أن أذهب إلى أبعد من ذلك وهو أننا في بعض الأمور

أصبحنا أكثر انغلاقًا وأكثر استبدادًا مما كنَّا عليه القرن الفائت. وإذا ما قارنّا الوضع القائم بالمنظومة الاجتماعية التي سادت المنطقة في العصر الوسيط، فإننا نجد أنها كانت في بعض الأمور أكثر انفتاحًا من منظومة أبناء القرن الواحد والعشرين الآن.

فقد أصبح القمع الذي نعاني منه الآن مطّورًا ومقنَّعا ومتوارثًا، وأمسى متجذرًا في دقائق حياتنا اليومية. فالعالم العربي عانى من وطأة تاريخ طويل وحافل من الحكم الطائفي، أو العسكري، أو غيره من الأنظمة التي تغيب عنها أبسط مفردات الديموقراطية والعدالة الاجتماعية.

لقد أصبحت مفردات الاستبداد تُنقَل عبر التربية والحياة العامَّة، بأسماء مقعَّنة؛ فالرجل يمارس القمع تحت مسمى "القوامة"، والأم تقمع أطفالها تحت شعار "التربية"، والمدير يسقط عقده النفسية ويمارس قمعه واستبداده تحت شعار "تطبيق النظام"، والأنظمة تمارس ما لا يوصف أحيانًا بذريعة "حفظ الأمن"، ورجال الدين يمارسون الاستبداد تحت شعار "الطاعة"... وكلّ هؤلاء يدَّعون لأنفسهم الحرية بل ويتغنون بها ليل نهار.

ولو نظرنا بنظرة بانوراميّة شاملة لمعظم المجتمعات البشرية في الأنظمة الشمولية، نراها عبارة عن مجموعة مؤسسات "عقابية" بدءًا من المؤسسة الأسريّة، وصولاً للمؤسسات الحكومية، وفي هذه الحالة تصبح الدولة معسكرًا كلّ قاطنيها عبارة عن مساجين داخل أسوارها، ومع ذلك يقوم هؤلاء

"السجناء" بتحيّة العلم ورفع شعارات الطاعة كل صباح ومساء، وطوال اليوم يتغنون فى حب الله والوطن.

ولطالما هتفت الجموع العربية طيلة فترة الاستعمار العسكري للمحتل الغازي منددة بالاستعمار واستبداده، ولقد دفع الإنسان العربي أثمانًا باهظة... وقدم حياته، وذهب استبداد المحتل وحلّ مكانه استبداد "الأنظمة" الأكثر بشاعة لأن رموزه من أبناء الجلدة نفسها، عمدوا فورًا إلى كمّ الأفواه، وسدّوا كل متنفس لشعوبهم، ومع ذلك ظلوا يطلبون من هذه الشعوب أن تهتف بحياتهم!

لقد طالعتنا العديد من الشعارات "الحماسية" خلال الفترات السابقة، تهتف بحياة "الزعيم"، وإذا ما حاولنا أن نفكك رمزيتها، نجد أن معظمها يتمحور حول مفهوم "القربان فداء للزعيم" وشعار " فِداء... فلان"، والأجدر أن نسأل أنفسنا "ماذا سيبقى لفلان لو مات جميع هؤلاء ممن يقدمون أنفسهم فداءً له؟"

بالطبع هذا "النظام" الفاسد يحيط نفسه بطبقة من "مثقفي السلطة"، وهي طبقة عازلة تحمي سيرورة هذا النظام، طبقة مكونة من "مثقفين من حملة المباخر" الذين يكتبون مقالات طوالاً يوميًّا يمتدحون فيها سياسة هذا "النظام" المبجل، وهم من تفتح لهم الصحف والشاشات أبوابها دون تحفظ لإلقاء الخطب والتصريحات وممارسة طقوس "الطاعة والولاء" بشكل يومي.

وأصبح مثقف"السلطة" هذا همه الأول منح "النظام" السياسي الشرعية مقابل أن ينعم بالعطاءات المادية والترقيات والمناصب الرفيعة، ويمكن وصفه بأنه الأداة والبوق الأيديولوجي عند المستبد، وهو الذي يمتلك القدرة على تزييف الحقائق، ويخفي بمهارة أهداف المستبد الذاتية المحدودة، ويحولها بمهارة إلى أهداف سامية باسم الشعب والأمة والوطن، مستخدمًا كل المخزون الفكري والمفاهيم الأخلاقية لدى الناس ولصقها بسلوك "المستبد" فيصبح هذا المستبد "إنسانًا فاضلاً ".. "قديسًا"...

هذا "المثقف" لايكف عن الهتاف؛ فهو يترزّق من هتافه ويتحوَّل بالتدريج إلى مستبد صغير، فيتوالد الاستبداد ويعيد إنتاج شروط إنتاج الاستبداد من جديد، فيصبح استبدادًا دينيًّا واستبدادًا ثقافيًّا واسبدادًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا...

هؤلاء"المثقفون"، هم المسؤولون عن فساد العقل؛ لأنهم حولوا العقل من وظيفته النقدية إلى أداة تبريرية للأنظمة العاجزة، وهم مروجون بارعون للشعارات التي يؤدلجونها ويسوقونها ليل نهار.

إنّ عملية تفكيك أي منظومة استبدادية، مهما كانت مضامينها، تبدأ بوقف عمليات "الهتاف" و"تمسيح الجوخ"، وإعادة النظر بأي "شعار مطروح" بهدوء، نعم يمكن تفكيك هذا الفساد، ويكون ذلك بفضحه للرأي العام المحلّي والعالمي بلا خوف، و من دون أي اعتبار، سواء كان الفساد نهبًا للمال بذريعة الاستثمار، أو انتشارًا للمحسوبيات في الوظائف، أو شبه انتخابات

تُدار بالبلطجة والرشوة... أو كان فسادًا فكريًّا من خلال قمـــع المفكـــرين وتكفيرهم وسجن من تسول له نفسه المعارضة منهم.

وينبغي علينا ألا نغفل أن الحرب ضد الفساد والاستبداد في عالمنا العربي، هي جزء لا يتجزأ من الحرب ضد الفساد والاستبداد العالمي، بل والكوكبي، الذى يجد فى قضيتي الإرهاب والأمن ذريعة لكل أفعال القمع والغـــزو والعـــدوان ومصادرة موارد الشعوب، فالواجب اليوم يقتضي التحـــالف مـــع القـــوى المناهضة للفساد فى العا لم، لأن الإرهاب والعنف هما ردّة فعـــل للاســـتبداد والفساد، وهما عرض لمرض ليس إلا.

هذا بدون شك واجب المثقفين والنخب الفكرية، ممن اختـــاروا ألا يكونـــوا أبواقًا للزعماء. وهم لم يهتفوا بحياة أحد، وفهموا أن الأوطان لا يمكن أن تحيا بموت الشعوب، وهم الذين يجب أن يتكاتفوا ضدّ أي فساد بفضحه فى كـــل صوره، وأن يتصدوا للاستبداد بكل تجلياته وأشكاله.

الإعـلام

" تتميز وسائل الإعلام بقدرة عالية على شحن الطاقات. وهو دور مزدوج. فإمّا أن تتحول الشاشة إلى أداة فاعلة في الحوار بين الثقافات، أو أن تتحول إلى أداة تفتيت مدّمرة تغذي العصبيات، وتصبح شاشة القمامة أداة تسويق لثقافة طاعة الأيديولوجيات المتصارعة."

العلاقة بين الثقافة والإعلام

حرب أم انفصام ثقافي؟

▪ شاشة القمامة تسوّق ثقافة الطاعة

أصبح من البديهي ومن تكرار القول أننا نعيش في عصر الصورة على حساب المعنى، وأن وسائل الإعلام أحدثت تغييرات جذرية على مستوى الممارسات الثقافية للمجموعات والأفراد على حدٍّ سواء.

و لم تنجُ من هذه التأثيرات لا المجتمعات المنغلقة ولا المنفتحة، التي تشهد حراكًا دائبًا على المستويات السوسيولوجية، والثقافية والأنثربولوجيّة... وهو ما يَطرحُ العديد من الأسئلة حول نوعية وعمق واتجاه هذه التطورات داخل الثقافات وامتزاجها، وإن كانت هذه الوسائل الإعلامية لا تعبّر بالضرورة عن أشكال من التفاعل الحقيقي بين المضامين التي تمرّرها وبين المجتمعات والثقافات التي اخترقتها هذه الوسائل سواء انفتحت عليها طوعا أم كرهًا.

فالعلاقة الجدلية دائمة بين قطبي الثقافة والإعلام اللذين لا ينفصلان عن بعضهما البعض، ولطالما طالعنا النقاد بمقالات تنتقد وسائل الاتصال والإعلام ودورها السلبي أو الإيجابي وتأثيرها في المضامين الثقافية، متهمين إياها بابتلاع أشكال الثقافة وتأثيرها المباشر في تدمير البنى الثقافية والممارسات على حد السواء.

وعند التدقيق في هذا الصراع الدائر، نجد أنه يرتبط بمفهوم يتمحور حول علاقة الثقافة بالإعلام، وحول طبيعة السؤال المطروح حولهما، فهل نطرح السؤال بالشكل التالي: ماذا تفعل وسائل الإعلام والاتصال بالثقافة؟ أم ماذا تفعل الثقافة في وسائل الإعلام؟

غالبًا ما يُعرب حرّاس "الهوية" عن قلقهم وخوفهم من وسائل الإعلام والفضائيات، وأنها تعمل على تخريب الثقافة الراديكالية أو التي ترتبط بالتراث بشكل مباشر.

هذا التيار يَطرح الارتباط بين وسائل الاتصال، الإعلامية منها وغير الإعلامية، والثقافة عادة بطريقة إشكالية منفصلة، وكأنّ كل واحد منهما بمواجهة الآخر ومنفصل عنه، في حين أن مراجعة التاريخ أركيولوجيًّا، تظهر أن اكتشاف وسائل الاتصال أحدثت هزّات ثقافية عنيفة، وبناءً عليه فإن جدليَّة العلاقة بينهما قديمة قِدمَ التحوّلات التي شهدتها وسائل الاتصال.

فالعلاقة بين الثقافة والإعلام علاقة متحرّكة، والفصل بينهما ولو شكليًّا يُعد خطأً منهجيًّا وبنيويًّا، ويعيق عملية فهم تلك الحركة المتبادلة الدائرة بينهما.

فالإعلام كما العادات كما التقاليد كما الدّين كسائر مفردات التركيبة الأنثربولوجيّة للمجتمعات، تتقاطع مع بعضها البعض، ولا يمكن فهم واحدة منها بمعزل عن الأخرى. وعندما يحصل تنافر بين ثقافة الشاشة والثقافة المحلية أو الشعبية، فإننا نكون أمام انفصام ثقافي، وليس حرب بين الثقافة والإعلام.

إن عملية الفصل بين الثقافة والاتّصال هي عملية واهمة؛ فوسائل الاتّصال والإعلام تنخرط في جملة القيم التي تُنْتجُها الثقافة؛ فالانفصام الثقافي ممكن أن يحصل بين أي مكونيْن لهما مضامين متناقضة من مكونات ثقافة واحدة.

فعلى سبيل المثال، تتعارض بعض الشعائر الدينية مع بعض التقاليد الشعبية ضمن مفردات الثقافة الواحدة، وهو ما يحصل أيضًا بين ثقافة النخبة وثقافة الشاشة، فوسائل الإعلام ينبغي أن تستمد مضامينها من اتساق الحياة اليومية، بطريقة يتمّ فيها المزاوجة بين وظائفها الرئيسية، وهي الإخبار والتثقيف والترفيه علاوة على مواجهة التحديات الخارجية والداخلية، والمنافسة الشديدة، وهو ما يتطلّب اعتمادها على كل مقومات الثقافة دون استثناء.

ولعل من أهمّ خصائص الرموز الثقافية هي اللامادية والانتقال السريع، كما أنها تتميز بإمكانية إخضاعها "للأدلجة" لدرجة مبالغ فيها، لأن من أبرز مقوماتها اللغة، والفكر بجميع مستوياته، والعلم والمعرفة، بالإضافة إلى العقائد والديانات والقيم والأعراف الثقافية.

لذلك فإنها تتميز بقدرة عالية على شحن الطاقات. وهنا يبرز دور وسائل الإعلام لاسيما الوسائط المرئية. وهو دور مزدوج؛ فإمّا أن تتحول الشاشة إلى أداة فاعلة في الحوار بين الثقافات، واحترام الآخر، وأداة للرقي بالمفردات الثقافية كالفن، أو تتحول إلى أداة تفتيت مدّمرة تغذي العصبيات المذهبيّة والعرقية ضمن الشعب الواحد، وتساهم في إنتاج مجتمع مشحون يتحول إلى

أرض خصبة للحروب الأهلية وأداة تسويق لفن هابط ولناعق وزاعق، وتصبح شاشة القمامة أداة تسويق لثقافة طاعة الأيديولوجيات المتصارعة.

أمام كلّ ذلك، فإنه من الأهمية بمكان تحديد الإجابة عن أسئلة مهمّة بدقة مفادها: أي منتج فكري تريد وسائل الإعلام أن تقدم؟ وهل هذه الوسائل منتجة لعقليات منفتحة مبدعة قادرة على خلق فرص التعايش والمشاركة في البناء السوسيولوجي والعمل السياسي؟ وهل تساهم مساهمة فاعلة في تطوير وتنمية الفكر النقدي والتفاعل الحضاري وطرح القضايا بشكلها العقلاني؟

وانطلاقًا من ذلك كله، فإن المسؤولية لا تقع فقط على وسائل الإعلام، بل على كافّة مفردات التركيبة المجتمعية، فتتحول عندها إلى أداة للابتكار والإبداع والخلق لا أداة للتضليل، بالإضافة إلى أداء وظيفتها في مناخ تسوده حرية الرأي والتعبير، وتشارك فيه كل الكفاءات القادرة على الإبداع والتجديد والتواصل مع الآخر، وهو ما يوفّر فرَصَ انخراطٍ متوازنٍ في ما يصطلح عليه بمجتمع المعلومات.

▪ الكرنفالات الثقافية في عصر الفيديو كليب

لا يكاد يمرّ على الفرد منّا يوم دون أن يُدعى لمؤتمر يُعقَدُ هُنا وموسم ثقــافي هناك، ينهال علينا المثقفون من خلاله، بوابــل مــن المقــالات والكتــب والتحليلات، والطروحات الفكرية واللافكرية، حــتى أمســت عروضــهم الكلاميّة اليومية، شأنها شأن الحالة الفنية، وحــال " الفيــديو كليــب" في الفضائيات التي تكاثرت في عصر اختزال الإنسان الذي أمسى عاريًّــا مــن الروح، ولا يُشكل سوى رقم من أرقام المستهلكين المدرجين علــى قائمــة الاقتصاد العالمي.

ذلك أن الفن – كما أشرت سابقًا – هو أحد مفردات الثقافة في المجتمعات الإنسانية، ولا يمكن أن ننعت معظم الفن الحالي "بالهابط"، ونقدّس المثقــف ونصفه "بالراقي"، ونُهلل للعالِم بــ"الفاضل"، فالبنية الثقافية كلّ متكامــل، والفن وغيره من الممارسات المجتمعية، يدخلون ضمن الــبُنى الأنثربولوجيــة لمجتمع الكائن البشري شئنا أم أبينا، ويعكسون صورته والمخيّل المجتمعي الذي يحكمه؛ فعندما تشهد حضارة ما أزمة على مستوى معين فإن الأزمة تطــال سائر المفردات الأخرى المكونة للحضارة.

ولست هنا في مقام الانتقاد من أجل الانتقاص، فالكل يسعى مشكورًا. غــير أن الفوضى الفكرية والغابة الإعلامية وأتون الإعلان في عصر المعلومة، جميعها

تتطلب منّا أن نقف ونتروّى وننقد ذواتنا الفكرية وحالتنا الثقافية والفكرية والإعلامية في لحظتنا الحضارية الحرجة.

ويدخل علينا السَّادة المفكرون إلى الكرنفالات الثقافية، التي اتفقوا أن يسموها "مؤتمرات"، بأوراق بحثيّة يمطروننا بها، وبسيل عارم من المفاهيم المتنافرة والمتناقضة والمتناحرة والمُخَلّطة والخليطة والمهجنة والمدجّنة والمولّدة (ولا عيب في ذلك)، هذا عَدا الُمتَرجم والمنسوخ والمَسلوخ والمسروق، شأن هذه السلع الفكريّة شأن بقية السلع التجارية وغير التجارية، التي أغرقت مستهلكي هذا العصر بكثرتها كمًّا وكيفًا ومضمونًا وأسلوبًا؛ ونخرج من هذه "المؤتمرات العظيمة" كالسكارى الخارجين من "نادٍ ليلي" عند انبلاج الفجر لا نعي شيئًا مما طُرح وانْطرح؛ حيث يعقب هذه الاحتفالات الفكرية والعروض "المؤدلجة"، ما يعرف بـ "التوصيات" التي تُقدَّم للحضور الكريم على "أنها نصوص "مقدسة"، هي "الحلول" الناجحة والناجعة "لأزماتنا الفكرية"، وهي إنقاذ فريد من نوعه لثقافة البشرية بأسرها.

عادة ما تدخل هذه التوصيات الكريمة "المباركة" أدراج المكاتب في الوزارات الفخمة، وتُؤرشف في مكانز الأنظمة الالكترونية المتطورة، غير أنها؛ والحمد لله القدير؛ لا ترى النور في معظم الأحيان على أرض الواقع.

يرافق كل هذه الوقائع "ضجة إعلامية " صاخبة ناحبة، فتنعق الشاشات، وتُحشر المقالات حشرًا وتكثر"المقابلات" واللقاءات الجانبية، التي تشبه "الرقص الثنائي"، على قرع الطبول.

في ظلّ تلك الظروف يجد الفرد نفسه داخل سوق فيه، من كل ما هبَّ ودبَّ وعَرج، وكُلٌّ يُسوّق لفكرته وأفكاره عبر وسائل الاتصال والإعلام المتاحة والمباحة، ويقدّم لنا إبداعاته "الفكرية" على أنها حلول ناجعة "فريدة من نوعها"، الأمر الذي يحتم علينا الخوض في مسألة جدوى انعقاد المؤتمرات، فالمؤتمرات مهمة جدًا ولكنها أصبحت في بلادنا بديلا عن البحث العلمي الجاد، وورش العمل المنتجة، فنحن لا نحتاج المعلومة بقدر احتياجنا إلى إعداد الكوادر كلّ في مجال تخصصه، مع العلم أن هناك الكثير من المبدعين القادرين على التعاون ولكنهم بحاجة إلى توظيف إبداعاتهم الفكرية والعلمية من خلال مراكز بحثية جادّة، والقرار في ذلك لا يكون علميًّا أو ثقافيًّا فحسب، ولكنه قرار سياسي قبل كلّ شيء.

فمن الأجدى أن تتحول المؤتمرات من مجرد عروض بطلها "المثقف" أو الإعلامي الميديائي، إلى بيئة خصبة للحوار تفتح آفاق المعنى وتساهم في تشكيل مساحات جديدة للمعرفة، فيكون دور المثقف فيها وَسيطًا وسطيًّا بين المعرفة والسلطة، فيعمل على الإسهام في عقلنة السياسات والممارسات... وتوظيف الإبداعات من خلال مراكز الدراسات والأبحاث العلمية منها والفكرية، بحيث تنطلق القدرات الفكرية القادرة على التجديد الخلاّق في عالم المفاهيم، وإحداث تطوّر في مجال التطبيق.

▪ **الفضائيات بين أزمة المثقفين وتكرار الإعلاميين**

بناء على ما تقدم، تُطرح إشكالية أخرى وهي علاقة المثقف النخبوي بالإعلام وضرورة انخراطه بها، حيث يظهر الآن التباين الصارخ بين منتج المثقف النخبويّ الفكري والمنتج الميديائي الإعلامي، فالإعلامي اليوم يمارس دورا نخبويًّا انتقائيًّا مارسه قبله المثقف في عصر الصحافة المكتوبة.

ويعمل الميديائي على تسويق الأفكار التي يراها هو أنها الأفضل، أو ما ألزمته بها توجيهات وسياسة المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها، والتي غالبًا ما تكون خاضعة لسوق الإعلانات أو لسلطة أصحاب رؤوس الأموال، الأمر الذي يجعلنا نضع الكثير من علامات الاستفهام حول حيادية العمل الميديائي أو حيادية المؤسسات الإعلامية أو حتى حيادية الفكر المطروح.

وتطل علينا الفضائيات العربية يوميًّا بنقاشات وحوارات تعالج ما تسميه بالقضايا السياسية والفكرية والثقافية وغيرها، توصَف بالسَّاخنة، وغير الساخنة، وأصبح لهذه البرامج رموز ونجوم (متفق عليهم) في معظم الأحيان، تتنافس إدارة البرامج في استقطابهم واجتذابهم، إن من حيث الضيوف فتتكرر استضافة الشخص الواحد منهم في أكثر من فضائية خلال فترة وجيزة، أو من حيث مقدمي هذه البرامج، حيث أصبح البرنامج مرتبطًا بمقدمه أكثر من ارتباطه بالفضائية نفسها، لذلك تنهال على بعض مقدمي البرامج العروض المالية المغرية كعامل جذب بين فضائية وأخرى.

لقد تَعدّتْ مهمة الإعلامي من التقديم إلى تقييم المواقف وإطلاق الأحكـــام، فأصبح يتدخَّل في كل شاردةٍ و واردةٍ، لذلك وقعت معظم الفضـــائيات في التكرار والمشابهة في لحظتنا الثقافية، في ظل شيوع نمـــط الإعلامـــي الجـــاهز المتورِّط بإعادة إنتاج ظاهرة المواضيع المكررة، وأمسى الإعلامي - خصوصًـــا في الفضائيات العربية - يُمارس عقلاً مركزيًّا تكرست عواملـــه الوجوديـــة والإجرائية بفعل انحسار عوامل ثقافة النهضة على حســـاب ثقافـــة الشـــك بالآخر.

وهذا ما يجعلنا نعيد التساؤل ولمرات متكررة حول ضرورة تأهيـــل الـــبرامج الثقافية لتكون فاعلة، وأعتقد أن إنقاذ الثقافي من أزمته والإعلامي من تكراره سيكون هو الأساس في إنقاذ السياسي من خرابه الأيديولوجي، وبالتالي تهيئة العوامل الموضوعية للحديث عن تنمية ثقافية فاعلة.

إنّ إعادة النظر في طبيعة علاقة المثقفين بوسائل الإعلام، من الأهمية بمكـــان، ليس من حيث كونهم يُصنّفُونَ افتراضيًّا ضمن جمهورهـــا، بـــل باعتبـــارهم مدعوين إلى تعزيز فرق الإنتاج والتجديد والابتكار داخل مؤسسات الإعلام التي تخوض حاليًّا حرب البقاء وكسب معركة المنافسة التي يفترضها الإعـــلام المُعَوْلَم.

- **الرؤية الإعلامية الغربية الحالية للعالم العربي**[1]

ساد في السنوات الأخيرة شعورٌ بأن الخطاب العربي مع وسائل الإعلام الغربية يتطوّر باتجاه إيجابي، وإن هناك تحسنًا ملموسًا طرأ على تعاطي الإعلام الغربي مع مُستجدات القضايا العربية، ولكن المتتبع لوسائل الإعلام حاليًّا يُلاحظ وبشكل جليّ التغطية الإعلامية غير المتوازنة للقضايا العربية، وخاصة المتعلقة منها بما يُعرف بالصراع العربي الإسرائيلي، وبعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ انفجرت حملة إعلامية غير مسبوقة على الإسلام والعرب، طالت جميع النواحي العقائدية والثقافية والأنماط المعيشية، و لم تسلم منها حتى المناهج التعليمية.

هذا الأمر يُعدُّ مؤشّرا واضحًا على وجود خللٍ عميقٍ، سواء على مستوى الفهم أو على مستوى المواقف؛ الأمر الذي يدفعنا للتساؤل: هل يُعبر الإعلام الغربي عن موقف ثقافي متأصل بوعي المجتمعات الغربية؟! وهل الموقف الإعلامي الغربي هذا هو في جانب منه تجسيد لصورة العرب عن أنفسهم في الغرب وصورة الغرب في وعي الإنسان العربي، وبالتالي فعلى العرب تحمّل التبعات؟ ولماذا لم يحقق ولو جزء من التفاعلات الحضارية طيلة العقود الماضية نتائج ملموسة في الوعي الغربي تجاه العرب وقضاياهم؟

---

(١) معظم الآراء الواردة في هذا الجزء والصادرة على لسان أصحابها؛ صرحوا بها خلال انعقاد منتدى الإعلام العربي في دورته الثانية، وجاء بعنوان "إشكاليات الخطاب العربي في الغرب" والمنعقد بتاريخ ٢٨ و٢٩ إبريل ٢٠٠٢ في دبي.

هل الخطاب العربي الإعلامي منه وغير الإعلامي، غير قادر علـــى اختـــراق جدران الإعلام الغربي إذا كانت هناك جدران؟

أعتقد أن هناك نوافذ مفتوحة لحوارات عقلانية، وتفاعلات إيجابية ولكن أين هو دور الإعلاميين العرب في هذا المجال؟

فالحملة الإعلامية والسياسية والعسكرية التي انطلقت بعد ١١ سبتمبر لا يمكن مواجهتها بالصراخ والشتم وردود الفعل الانفعالية التي اشتهرنا بها، فهي أكبر وأشدّ حملة عرفها الصراع بين الشرق والغرب، ويجب عدم الاســتهانة بهـــا، وعدم الاستسلام لمضامينها، ولا بد من الاستفادة من تكنولوجيـــا الاتصـــال والمعلومات لكي نقدم أنفسنا كشعوب تشرح موقفها لـــيس مـــن الزاويـــة التبريرية، بل من مُنطلق تقديم الجديد للبشرية، الجديد من الأفكار، من الحلول للمشكلات الإنسانية، وتقديم أفضل ما لدينا من قيم وأفكار ومبادئ إنسانية بلغة حوار راقية.

لا شك أن هناك إحساسًا صادقًا عند الإعلاميين العرب، بضرورة الاهتمـــام بإيصال الصوت العربي والقضايا العربية العادلة إلي الرأي العام العالمي، ولكن كيف يرى الإعلامي الغربي هذه القضايا؟

يقول توماس فريدمان الصحفي الأميركي المعروف، خلال استعراض تجربتـــه الشخصية في الكتابة الصحفية خلال مُنتدى الإعلام العربي، إن كتاباته قـــد يُنظر إليها على أنها متحيّزة، وهو ينظر إلي العا لم من خلال منظورين أساسيين عبّر عنهما وزير الخارجية الأميركي كولن باول عندما التحق بشركة أمريكا

أون لاين بعد أن أنهى خدمته كقائد لأركان الجـــيش الأمريكـــي، وهـــذان المنظوران هما المنظور الواقعي العملي والمنظور الشبكي.

المنظور الأول هو المنظور الذي تنظر منه أميريكا للعالم وكأنه مجرد حـــوائط تحاول دائما تقويمها أو إصلاحها، أما المنظور الثاني فهو المنظور الشبكي حيث أصبح يُنظر إلى العالم وكأنه مجموعة من الشبكات المعلوماتية المترابطة؛ الأمر الذي جعل من العالم وحدة متكاملة لا انفصام لها.

ويشير فريدمان إلى أنّه يتعيّن على صناعة الإعلام أن تتعلم "فـــن الصـــمت"، والنظر إلى الموضوعات من مُنطلق الإصغاء، وأول هذه الموضوعات ـــ مـــن وجهة نظره ـــ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والصمت يُعتبر أكثر الأوضاع ملائمة لخلق مناخ مناسب لبدء الحوار السياسي، مُعتبرًا أن منطقة الصـــمت بينهم حاليًّا هي الرغبة لدى الطرفين في الخروج من دائرة العنف.

وثاني هذه الموضوعات يتمثل في أحداث ١١ سبتمبر؛ حيث أتـــاح التقـــدم التكنولوجي متابعة ما يجري لحظة بلحظة من خلال وسائل الإعـــلام، إلا أن الربط التكنولوجي مع الشرق سبق التطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي؛ الأمر الذي خلق فجوة في إدراك الحقائق وخلق نوع من التباين بين وجهات نظر الغرب والشرق، وجعل من الصعب تحقيق تفاهم متبادل. فعلى الرغم من الارتباط التقني بين الغرب والشرق لا يوجد رباط ثقافي حقيقي بين الجانبين. ويتمثل الجدل الثائر حاليًّا في الولايات المتحدة حول الشارع العربي والغليان الذي يعيشه بين مكترثين ومتجاهلين.

أما بن برادلي، نائب رئيس صحيفة الواشنطن بوست، فقد أعطـــى صـــورة واضحة حين قال: إن الإعلام الأميريكي هو الذي يُشكل وعـــي الشـــارع الأمريكي عن العا لم العربي، الذي كثيرًا ما ينقل منه مشاهد إحـــراق العلـــم الأمريكي مع ما يعكسه من شعور عدائي ضد بلاده، إضـــافة إلى أن معرفـــة المجتمع الأميريكي بالتاريخ الإسلامي والعربي حديثة؛ فهي لم تبدأ سوى مـــع نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبًا ومولد إسرائيل، وألقى باللائمة على السفراء العرب لدى الولايات المتحدة لعدم قيامهم بدور فعال في التعريـــف بالثقافـــة العربية وعدم تقديم خطوط واضحة للسياسة العربية.

إنّ العا لم اليوم متعطّش للتعرّف عن قرب على الثقافة العربية، وما هو الإسلام بشكل عام، خصوصًا بعد الأحداث الأخيرة، وإن المناخ الآن مناسب لتعريف الآخربالحضارة العربية، وتوضيح المفاهيم. فالعا لم الغربي وحتى جزء من العا لم العربي والإسلامي لا يميّز بين المقاومة والعنف، والعا لم الغربي أصبحت نُخبـــه وغير النخب فيه تحب أن تعرف عن السبب المحرك للشـــعوب الإســـلامية، وكيف يفكرون، وما الذي يدفع بإقدام شاب على تفجير نفسه؟ وما الـــذي يدفع شعبًا يعيش كما الناس في القرون الوسطى (أفغانستان) إلى تحدي أكبر شعب يمتلك أحدث تكنولوجيات العا لم؟ ما هو السبب في سرعة عســـكرة الشعوب الإسلامية؟

ويعتبر مارتن وولاوكت، أن ظاهرة الإشارة إلى أن العرب أعداء في إنكلترا، لها أثر إيجابي في إذكاء الرغبة في التعرف عن قرب على المسلمين وثقافتهم وحضارتهم، اللتين يجهل الشعب البريطاني عنهما الكثير، فأحداث ١١سبتمبر خدمت هذا الاتجاه. وعلى الرغم من آثارها السلبية، فقد أبرزت الحاجة إلى التعرف على الآخر وثقافته وفكره، فالمشكلة تنجم في انحصار آثار التعارف الحضاري على فئة المتعلمين والمثقفين، والذي لا يطال في أغلب الأحيان عامّة الشعب. وهي مشكلة قد يكون لها آثار عميقة.

كل الشواهد الآنفة الذكر، تقودنا إلى التركيز على ضرورة توسيع لغة الحوار لتشمل كافة الطبقات الفكرية والمجتمعية، كما تطرح مشكلة لغة الحوار، وهي مشكلة لا يُستهان بها، وهي تشكل أحد أهم عناصر الأزمة بين الحضارات لاسيما، الغرب والشرق على طول تاريخهما، وأحد أهم أسباب فشل الحوار حيث لا يزال البعض يستخدم العبارات والتسميات المشحونة عقديًّا، علاوة عن المنهجية التي كانت سائدة فيما مضى، والبعض يحاول أن يُشكل اللغة بما يخدم مصالحه بعيدًا عن الحقيقة.

إنّ هذا الرأي قد يثير حفيظة الكثيرين تجاهه، باعتباره دعوة للخروج عن الأسلوب اللاهوتي في الحوار، ولكن يجب علينا أن نكون واثقين أنه لا حوار ثقافات بدون ثقافة الحوار.

إن أهمّ عوامل فتح طريق حوار بنّاء بين الثقافات والحضـــارات هـــي: نبـــذ الثوابت التقليدية عن الآخر، وعدم إلغاء الآخر؛ فلا بد للغـــربي أن ينســـى معركة بواتييه وحصار فيينّا، ولا بد للعربي أن يتخلّص من عقـــدة الحـــروب الصليبية والانتدابات الغربية، كما يجب عدم إطلاق الأحكام القيميـــة علـــى الآخر.

▪ **وسائل الاتصال وإثراء الحوار**

لعل أبرز التغيرات التي شهدها هذا العصر ثورة المعلومات، ووسائل الاتصال والإعلام، خصوصًا بعد امتزاج تقنيات الكومبيوتر بتقنيات الاتصال، وهــذه التطورات لها تأثيرات مباشرة على الأنماط الثقافية في العا لم، وهذا ما أعطــى هذا العصر ميزة عن بقية العصور السابقة؛ الأمر الذي دفع بعلماء المعلومــات إلي تقسيم المجتمعات إلى: مشاركة بإنتاج التقنية، ومتصــلة غــير منتجــة، ومنعزلة.

وإذا أردنا أن نرى موقع الدول العربية بشكل عام، فإننا سنجدها دولاً متصلة ولكنها غير مشاركة بشكل فعلي على المستوى العالمي في صناعة تكنولوجيــا المعلومات، مع وجود عزم جاد عند بعضها للقيام بمشاريع التجارة الإلكترونية وغيرها.

وهذه الإشكالية (عدم المساهمة في إنتاج التقنية المعلوماتية) تتطلب منا الوقوف فوسائل الإعلام هي التعبير الثقافي عن الإنتاج المعلوماتي. والــذي يــتحكم بإنتاج المعلومة هو من ستكون له السيطرة. وإن المرء يستطيع أن يطلع علــى كمّ هائل ومتنوع من المعلومات؛ مما يعني أن مستقبل الحضارات سيتعرض إلى تنوع ثقافي هائل.

والسؤال هل هناك حضارة واحدة أو ثقافة أحادية ستهيمن لأنهــا تمتلــك صناعة الحدث الإعلامي؟

ربما قد تقع مصادر المعلومات تحت سيطرة حفنة من الناس يقومون ببث المواد التي يريدونها في كل أنحاء الأرض، علاوة على ما يتعلق به هذا الجانب مـــن قضية الفقر والفوارق والفجوات بين الأغنياء والفقراء، وأقصد هنا الفجـــوة معلوماتيًّا. والسؤال المطروح لمصلحة من يكون ربط المزيد من الناس بشـــبكة الإنترنت؟ ومن سيتحكم بـــ"الأمن المعلوماتي" في السوق العالمية؟

ماذا سيحدث إذا تعرضت خدمة من الخدمات العامة لعبث "القراصنة"؟

هذه الأمور حقيقة من الممكن أن تقع أو لا تقع؛ فإن موصـــولية الإنترنـــت العالمية تخلق فرصًا عظيمة وتهديدات مروّعة؛ فنحن ولجنـــا عالمًـــا افتراضـــيًّا يستحيل فيه فعليًّا السيطرة على تدفق المعلومات.

غير أن كل حضارات العالم اليوم أمامها فرصة كبيرة للحوار مـــن خـــلال وسائل الاتصال المتاحة، وهذا أمر بدأ يتحقق فعلاً فهناك العديد من المواقـــع وانتشار المنتديات الفكرية الإلكترونية وانتشار المدونات التي ساهمت في إثراء الفكر، كما فتحت أبوابًا للنقاش في مواضيع حضاريّة بناءة، فمن المســـتحيل أن تظل العداءات والبغضاء القديمة موجودة في الوقت الذي تمّ فيه إيجـــاد أداة كالإنترنت لتبادل الأفكار والآراء بين كل الدول في العالم.

الإنسان

"أعبرُ قرونًا من التقنية المدمرة...

أطوي كلّ معتقدٍ...

أسلك طرقًا تتقاطع مع كل إنسانْ

أعبر مستويات الوجود الآن

أعبر الواقع والذات

أطيرُ إلى أبعدَ.. من أبعدِ جَوهَرٍ

أتجاوز الأسباب... والمُسببات

أمرّ.. فوق كل الكلمات والتسميات...

وأعبرُ اليومَ لأجلِ إنسان"

من ديوان "معابر الروح" للكاتبة

الإنسان بين الواقع والمثال

لاشك في أن بعض المجتمعات الإنسانية، مازالت حتى يومنا هذا تعاني من "الطائفية" و"العنصريّة" التي من شأنها أن تميّز بين بني البشر بشكل عام، وحتى بين أبناء المجتمع الواحد، الأمر الذي يحوّل هذه المجتمعات إلى بُؤر للنزاعات والصراعات من خلال جماعات يحتقر بعضها بعضًا.

إنّ الواقع العربي الحالي المأزوم يعكس صورة تحمل الكثير من المفارقات والمتناقضات الصارخة على صعيد التمييز الإنساني، خصوصًا وأن العالم العربي يرزح تحت تحديات ووطأة القهر والاستعباد، سواء على المستوى الداخلي لبعض هذه الشعوب التي تعاني جورَ أنظمةٍ شموليةٍ قامعة، أو على مستويات السياسات الخارجيّة، حيث تعمد "الدول النافذة" على فرض إملاءاتها وممارسة فوقيتها على شعوب الأرض بدعوى "الحرية" و"الديموقراطية" وأخيرًا وليس آخرًا "السلام".

إنّ المجتمع العربي هذا الذي يتعرض للقهر والظلم وشتى أنواع الاستغلال والتمييز الصارخ ويواجه قوّةً غاصبةً كإسرائيل، وقوة مسيطرةً على كل القرارات الدولية في الأمم المتحدة هي الإدارة الأميركية، مُطالب اليوم وأكثر

من أي وقت مضى بالمضي في مواجهة التحديات، وذلك عبر تكريس قضية الدفاع عن الكائن المسمى "إنسانًا"، وأن يكون الإنسان نقطة محورية في خطابه المُؤسسِ لقضاياه.

هذه العملية تتطلب قبل كلّ شيء، قراءة واعية لمفهوم "الإنسان"، ونقده على مستوى الفكر المُؤسِس للممارسات، لأنّ المجتمع الذي لا تتجذر فيه قيم الحريّة واحترام حقوق الآخرين، لن يكون بمقدوره تجديد مفاهيمه أو تعديل قوانينه بما يتلاءم مع المتغيرات المجتمعية وتبدّل السياقات التاريخية، بما يؤسس لمرتكزات تساهم في جعل المُكتسبات التي تتحقق للفئات الاجتماعية المغبونة فيه القوة والثبات.

إنّ الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، داخل بعض المجتمعات، بما نجده من تحيّزات ثقافيةٍ وجنسيةٍ وعنصريةٍ، علاوة على ما تمارسه بعض الدول التي تَصف نفسها بـ "المتقدّمة"، ضد الشعوب التي توصف بـ "المُتخلّفة"، من استغلال وإفقار وإذلال تجعل الباحث منّا يشك أن المقصود بمفهوم"الإنسان" في وثيقة الحقوق هو الإنسان الغربي أو الأوروبي دون سواه من الناس، بل ربما يكون هذا المفهوم مقصورًا على الأوروبي الغربي دون الأوروبي الشرقي في بعض الأحيان، مع العلم أن الوثيقة الدولّية لحقوق الإنسان انبثقت عبر تجربةٍ تاريخيةٍ مريرةٍ طويلةٍ لصراع الإنسان مع كافّة أشكال التمييز والاضطهاد، وهي أفادت دون شك من الإنجازات الفكرية الإنسانية في هذا المجال، بيد أنّ هذه المثاليات لم تجد طريقًا إلى أرض الواقع في أغلب الأحيان.

إذن هناك تراجع لدلالة مفهوم الإنسان عند تحليل الممارسات السياسية بما تحمله من عنصريةٍ وفوقيةٍ وهيمنةٍ تجعل المصالح الاقتصادية والنفطية فوق كلِّ اعتبارٍ وتُفرِغ المُثُل والمبادئ من مضمونها، فتحوّلها لمجرّد شعارات جوفاء، وما "أبوغريب"[٢] عَنّا ببعيد.

فَثمّة مسافات شاسعة بين الصياغات الفكرية النظرية "المثالية" وبين التطبيقات الواقعية. سواء كان هذا المثال "شرعة حقوق الإنسان"، أو كان هذا المثال "خطابًا إلهيًّا" لاهوتيًّا حث على احترام الإنسان وقرر مبادئ مثالية ذات طابع إنساني.

ونحن اليوم نجد على ساحة الواقع، خصوصًا في بلادنا، أتونًا محتدمًا لا يدفع ثمنه إلا الإنسان، فلا الغازي الأميركي يحترم حقوق الإنسان التي يتغنى بها، ولا حكومات بعض الشعوب العربية تحترم خيارات البشر وحقوقهم؛ وفي كلتا الحالتين، فإن الأمر يظلّ مرهونًا بفعالية عقل الإنسان المُخاطَب الذي يقوم بعملية التأويل والتفسير للنصوص التي تتسم بالمثالية، وترجمتها إلى أرض الواقع، كما يتوقف الأمر على مجمل السياقات الاجتماعيّة والتاريخية للعصر الذي تتم فيه التفسيرات والتأويلات هذه.

---

(٢) إشارة إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها سجناء "أبو غريب" في العراق على أيدي جنود أميريكيين، علاوة على وصمة عار العصر معتقل غوانتنامو.

إنّ الفرق بين المثال والواقع، موجود في كلّ الحضارات والثقافـــات، ولـــيس حكرًا على ثقافة دون أخرى، فالمثاليَّات والقيم لها جذور في كل الثقافـــات، غير أن عملية تأويل النصوص المتعلقة بالقيم، غالبًا ما تمر عبر طبقة تمنح نفسها الحق الحصري في عملية التفسير ومن ثم الترجمة والتطبيق.

وفي سياق التاريخ الاجتماعي، كان السياسي المهيمن يميل إلى استثمار الثقافي والفكري لصالحه عبر جوقةٍ من المثقفين تُشكِّل بوقًا للدفاع عـــن مصـــالحه، مستخدمًا شتى وسائل الترغيب والترهيب لتطويعه وإدماجه في فريق السلطة، فيكتسب هذا "المثقف أو المفكِّر" أسمى الألقـــاب: "المرجعيـــة" و"الحجـــة" و"الإمام"، أما من كان خارج حيز طاعة السلطة، فإنه يكون "شاذًا كـــافرًا وزنديقًا". وفيما يتعلق بالإنسان العادي، فقد أهمله المؤرخون لأنهم اشتغلوا في تارخ السلاطين وكان يُشار لهم بوصفهم "عوام" أو "حشويّة".

ولعل النقطة المحورية للانطلاق اليوم نحو مفهوم "إنسان كوني"، تكون بفهـــم "الذات" ثقافة ولغة ومجتمعًا، وفهم "الغير" من خلال ثقافته في إطار إنجازاتـــه في سياقها الأنثربولوجي التاريخي والاجتماعي أيضًا، دون أن تُفـــرض عليـــه المعايير "التقييمية" الخاصة بالأنساق الثقافية الأخرى التي تصوّر نفســـها أنهـــا أرقى وأسمى وأنبل.

إنّ الدور مُلقى على عاتق المفكرين والمثقَّفين مـــن خـــلال التأكيـــد علـــى الاستقلالية، ورفض كافَّة آليّات استبعاد "الآخر" وإقصائه، اللذين يمارسُـــهما الشخص "السياسي" و"الاقتصادي" و"الديني"؛ وذلك من أجل خلق أجـــواءٍ ملائمةٍ للبنَاء والتعاون والتحاور المشترك، بصرف النظر عـــن أيّ انتمـــاءٍ أو هويَّةٍ أو جنسٍ؛ وهذا الأمر لا يتنافى مع الخصوصيات الثقافية والإثنيـــة، لأنّ هذه الخصوصيات إذا لم تُحط بالحوار والتفاهم، فإنها ستتحول إلى "طائفيـــة" و"عنصرّية" تؤديان إلى استبعاد الغير وإقصائه ونفيه وتشريده.

لعل هذا الطرح من شأنه أن يصهر الحواجز ويهدم الجُدر، التي تكبّل مفهـــوم الإنسان وتضع هويته خلف السياجات المغلقة، عندها يتحرر مفهوم الإنسان، وينفتح فيستوعب كلّ الكائنات البشرية بغض النظر عن أي بُعد آخر.

الإنسان في الفكر الإسلامي الكلاسيكي

- **الوعي التاريخي وإشكالية تأويل النص:**

يصعب على الوظيفة النقديّة التي أنجزتها العلوم الإنسانية أن تجد لهـــا طريقًـــا واضحًا في المواضيع المتعلقة بالفلسفة أو الدين، لأنّ الباحث في تلك الميـــادين تعود إليه مسؤولية منح اللغة ما تقوم به الوظيفة النقدية هذه، عنـــدما تـــدعو الفكر إلى التأمل والتفكير في قضاياه.

ويُشَكّل التأويل محورًا مهمًّا في فهم الخطاب، فالتأويل ينطبق ليس فقط على التراث الشفهي وحسب، وإنما على ذاك المخزون الهائل الذي وصل إلينا عبر التاريخ بأكمله.

ومن منطلق دراسة التراث التأويلي المتعلق بمفهوم "الإنسان"، في سياق الفكر الإسلامي كان السؤال المحوري هو: ماهو الشيء الذي يُعطي المشـــروعية في تأويل "الخطاب" سواء كان هذا الخطاب "مقدسًا" أم لا، ولماذا هـــو حكـــر على أشخاص معيَّنين دون غيرهم بدعوى أنهم يمثلون كلّ "الإسلام" وأهلـــه، ومن هو الذي أعطى للفقيه أو المفسر ولاية؟

ولعل الوعي التاريخي هو الذي يميز الإنسان الباحث اليوم، لأنّه يمتلك وعيًا بتاريخيَّة كلّ حاضر وبنسبية كلّ الآراء، الأمر الذي يجعلنا نرفض متابعة التراث بصورةٍ ساذجة، أو الاستسلام إلى حقائق "عريقة"، اتفق عليها أُناسٌ معيَّنون في وقت من الأوقات، ثُم قُدّمت إلينا على شكل مسلّمات غير قابلة للشكِّ أو للنقد، ومازال العديد من "رجال الدين" حتى اليوم، يرفعون شعار الوقوف عند اجتهادات علماء القرن الرابع الهجري، كما أن بعض المفاهيم تخضع لتحديداتٍ جازمةٍ في شتى مجالات الفكر لا سيما الإسلامي منه، في حين أن الوعي الحديث بصفته "وعيًا تاريخيًّا"، يتطلّبُ منَّا أن نتخذ موقفًا تفكيريًّا نقديًّا بالنسبة إلى كل ما يسلّم له عبر التراث.

وإذا ما وقفنا عند مفهوم "الإنسان" في سياق الفكر الإسلامي، والذي تشكَّلت من خلاله الممارسات بشكل عام عند الإنسان العربي فيما بعد، نجد أنّ الإنسان الذي احتفت به نصوص القرآن والسنّة، قد خضع لتحديدات شتى في مجال الفكر، الأمر الذي أدّى إلى غياب الإنسان بمفهوم "الكائن المجتمعي"، وأنّ جلّ التحليلات المنصبّة على الخطاب الإسلامي في بعده الإنساني تشكلت من خلال طرائق فهم المسلمين للخطاب الإلهي، وهذه التأويلات للنصوص جاءت محصلة لتفاعل هذا "الخطاب" الإلهي مع الواقع التاريخي والاجتماعي، وعكست "التوتر المستمر" بين المثالي والواقعي.

ويمكن أن نلتمس في إطار الفكر الإسلامي الكلاسيكي، الصـياغات الـتي تشكلت حول مفهوم "الإنسان" من خلال مجموعةٍ من العلوم أبرزها: الفقه، علم الكلام، الفلسفة، التصوّف، أما في سياقات العصر الحديث التي تشكلت منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، فقد كان لمفكري حركـات الإسلام السياسي المعاصر الأثر العميق في تقـديم الصـورة حـول مفهـوم "الإنسان" التي انبثقت من خلال الأطروحات الفكريـة المرتبطـة بسـياق المشروع السياسي.

- **الإنسان عند الفقهاء:**

إننا نجد أن الفقهاء جعلوا من الإنسان ذاك "المكلّف"، المطيع للأوامر المجتنب للنواهي، وهو في الفقه القانوني موضوع الواجـب "الفـرائض" والممنـوع "المحرمات"، وإذا كانت القوانين الفقهيَّة تسـتمدُّ مرجعيتـها مـن الـنصِّ التشريعي، إذن من يفرض القانون هو إرادة تعلوعلى إرادات، لذلك فقد عمد بعض الفقهاء من فقهاء السلاطين عبر العصور إلى تفسير هذه النصوص والتي تبدو إلزامية فيما بعد بحق شرائح المجتمع الأخرى، ووضع الأطر التي من شأنها أن تؤسس وتسمح لـ"ولاة الأمور"، بممارسة شتَّى أنواع الطغيـان علـى الرعيَّة التي من شأنها أن تُقدِّم فروض الطاعة والولاء، لذلك فقد تكونت طبقة من "ولاة الأمور" تمثل إرادة القوى المجتمعية المسيطرة الـتي تمتلـك أدوات

الهيمنة والتي تبدأ من ملكيــة وســائل وأدوات الإنتــاج مــرورًا بإنتــاج الأيديولوجيا، معتمدة على القانون كأداة للسيطرة والإمساك بزمام الحكــم وتسيير شؤون البشر.

إذن فطبيعة الحال هذه تجعل من الأطر القانونية الخاصَّة بالإنسان هذا ســاحة "الطاعة"، وهذا أدى مع مرور الوقت إلى خلط الديني بالاجتماعي كما أدّى إلى التمييز بين الأفراد بسبب الدين.

- **الإنسان عند المعتزلة**[3] :

تُعدّ حرية الإرادة الإنسانية المبدأ الجوهري الذي يؤسس للنسق الفكري عنــد المعتزلة، لذلك فقد كان لمفهوم "العقل" عندهم معيار موضوعي لتحديد قيمة الإنسان اجتماعيّا ودينيًّا، فقد حاول المعتزلة التركيز على "الإنسان المفكّــر" بهدف محاربة العنصرية، وقد شكلّ المعتزلة في زمانهم موقفًا حداثيًّا اجتماعيًّــا أدّى بهم إلى التأكيد على حريّة الإرادة عند الإنسان، واعتبروها البرهان على وجود الخالق ودليلا على العدالة الإلهية.

---

(٣) أوليري، الفكر العربي ومركزه في التاريخ، ترجمة إسماعيل البيطار، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٢ ص٦٠
جار الله محمود الزمخشري، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مكتبة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦، مجلد ٣، ص ٣٨٢، على الهامش تحت عنوان الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال.

غير أن إعلاء شأن العقل البشري معرفيًّا لا يعني في نظر المعتزلة الإعلاء المطلق من شأن الإنسان في سلم الكائنات المفكِّرة، فالناس لا يتفاضلون فيما بينهم إلا بالقدرة على استثمار قوة "العقل الضروري" للوصول إلى مرحلة "العقل النظري" الذي من خلاله يصل الإنسان إلى معرفة الخالق وتوحيده، وبما أنَّ الملائكة من وجهة نظر المعتزلة يتمتعون بالمعرفة الإلهية وهبًا، فهم أعلى مرتبة من الإنسان.

هذا الأمر أدى إلى أن المعتزلة انصبت أحكامهم على الإنسان بصفته الاجتماعية، لأنَّه القادر على المخالفات ومعصية الأوامر الإلهية لأنه مطرح "التكليف" وهو الكائن الوحيد الذي خُلق حرًّا غير مُجبر، فحتَّى الأنبياء من وجهة نظرهم ليسوا معصومين عن الخطأ إنما هم معصومون عن ارتكاب الكبائر لا غير.

إن تركيز المعتزلة هذا على الجانب "المعرفي العقلي" للإنسان لمحاربة العنصرية، أدى بهم إلى وضعه في مرتبة أدنى من الملائكة الأمر الذي طرح إشكالية محورية في الفكر الإسلامي الفلسفي فيما بعد.

▪ الإنسان عند الفلاسفة[4]:

تُعد المعرفة السبيل الوحيد لبلوغ الماهيّات عند الفلاسفة، سواء عند الفلاسفة العقليين منهم كابن رشد، والكندي، أوعند الإشراقيين منهم مثل ابن سينا. فالعرفان هو الطريق إلى إدراك الغايات والماهيّات من خلال التأمل الباطني العقلي عبر "العقل الأول"، سواء كان هذا العقل استدلاليًّا عند العقلانيين، أم كان "الخيال" كطريق للصفاء عند الإشراقيين من الفلاسفة، وسواء كانت المعرفة "وهبية" هبة من الخالق أم كانت "كسبية" أي اكتسبت بالتعلم والاستدلال. ومصدر هذه المعرفة عقل كبير أطلق عليه الفلاسفة اسم "العقل الأول الفعّال"، فهو أوّل لأنه أول الإبداعات والفيوضات الإلهية التي ظهرت في الوجود عن الله، كما أنه فعال بوصفه علّة لكل ما يحدث في العالم.

ويتصلّ الإنسان بالعقل الفعّال الأول هذا عبر "الاستدلال"، عند فلاسفة العقل وبـ"الخيال" في أرقى مُستويات الصَفاء عند فلاسفة الإشراق، وكلّ ذلك بهدف استمداد المعرفة الكاملة.

إذن الإنسان عند الفلاسفة أشبه ما يكون بنبي مُرسل، وليس ذاك الإنسان العادي الاجتماعي، فبالرغم من اختلاف ابن رشد والغزالي العميق والجذري

(٤) آجنتس جولدتسيهر، التراث اليوناني في الحضارة العربية، ترجمة عبد الرحمن بدوي، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٥، فصل: العناصر الأفلاطونية المحدثة والغنوصيّة في الحديث، ص ٢١٨.
إبراهيم مدكور، في الفلسفة الإسلامية: منهج وتطبيق، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٦، الجزء الأول، ص ٤٠ – ٦٧.

بين فكريهما، فإننا نجد أنهما اتفقا على تقسيم البشر إلى نُخـــب "الخاصّـــة" وعامّة "العوام"، وهكذا فإن قيمة الإنسان عنـــد الفلاســـفة تتحـــدد طبقًـــا لمستويات الوعي المعرفي، وبناء عليه، فإن على "العوام" الأقل معرفة أن يقوموا بتقليد "الخواص" الأكثر معرفة، والتي وصلوا إليها إمـــا عـــبر "الاســـتدلال والبرهان" أو عن طريق "الإلهام والخيال".

هذا الأمر أدّى مع الوقت، إلى تكريس التقسيم الاجتماعي للبشر، كما أدّى إلى تزايد تأثير قوة "المثقف النخبوي" والسلطات السياسية، وهذا التنـــامي في قوّة العقل بين "الثقافي" و "السياسي"، أوصل إلى إضفاء السلطة على المعرفة، فاحتل "العارف" سلطة في الواقع المجتمعي إلى جانب الســـلطات الأخـــرى كسلطة "الشوكة" السلطة العسكريَّة، وسلطة "المال".

- **الإنسان عند المتصوّفة[٥]:**

لعل محيي الدين بن عربي الأندلسي أحد أبرز المتصوفة الـــذين اســـتطاعوا أن يبلوروا ممارستهم عبر منظومة فكرية واضحة، فقد صاغ نظريَّة حول الإنسان عبر أطروحته "الإنسان الكامل"، التي تتفق مع رؤيـــة شـــريحة كـــبيرة مـــن المتصوفة، حيث يشكل الإنسان "التجلّي الأكمل" والأشمل من حيث الطبيعي

(٥) إبراهيم هلال: نظرية المعرفة الإشراقية وأثرها في النظر إلى النبوة، دار النهضة المصرية، ١٩٧٧ الجزء الأول ص: ٣٨-٣٩ وص: ٤٧.

والإلهي خصوصًا على المستوى الوجودي، وذلك من خــلال انعكــاس أو ظهور الأسماء الإلهية والحقائق الكونية في صورة الإنسان، الأمر الذي يجعل من البشر العنصر الوحيد القادر على التوصّل إلى "العرفــان" المعرفــة الكاملــة الشاملة، فالإنسان عند ابن عربي محور مهمّ بحكم تميز طبيعته، فالإنســان في الفكر الإسلامي الصوفي هو الإنسان "العارف" المتحقق بالمعارف الإلهية التامّة الكاملة، وهذا الإنسان هو معيار الحقائق وميزانها لأنه هو "الكمال".

ويعد آدم التجلّي الأكمل على المستوى الوجودي بسبب ظهور الأسماء الإلهية والحقائق الكونية في صورته، الأمر الذي يقرر أفضلية الإنسان على الملائكــة خصوصًا وأن الإنسان هو الوحيد القادر على التوصل إلى العرفان الكامل.

فالإنسان في الفكر الصوفي هو "العارف" المتحقق بالمعارف الإلهيــة التامَّــة الكاملة بنفسه وبالوجود و بالألوهة وهو معيار الحقائق لأنه هو الكمال.
في هذا النسق الصوفي العرفاني لا مكان للإنسان غير العــارف أو العــادي، ويبقى غير العارف في رتبة "العوام".

- **خلاصة:**

إنّ الفكر الإسلامي الكلاسيكي بمجمله لا يختلف في هذه الجزئية عن الفكـــر الوسيط المنبني على تقسيم البشر إلى طبقات "خواص" و "عوام"، لقد غـــاب الإنسان الاجتماعي غير المطيع أو الجاهل عن الفكر الإسلامي، الأمر الـــذي أدّى إلى نفي المسلم وغير المسلم على حدٍّ سواء، كما أدَّى ذلك إلى جعـــل "الطاعة" المعيار الوحيد للإنسان.

كما حاول الحكام خلال الدول الاسلامية المتعاقبة استثمار العلماء والفقهـــاء للسيطرة على "العامة" من خلال "الخداع الأيـــديولوجي" وجعـــل المنطـــق "الجبري" تبريرًا للممارسات القمعية، أما من لم يستجب من العلماء لأوامـــر السلطان فقد دفع ثمن رفضه وحرصه على استقلاله تعذيبًا وسجنًا.

لقد تحوّل الفكر الإسلامي تدريجيًّا، مع مرور الزمن من موقـــع "الفاعـــل" في صناعة الواقع وصياغته وترشيده ونقده إلى موقع "المبرر" لهذا الواقع والمـــدافع عنه، وذلك عبر إضفاء مشروعية لاهوتية وغطاء أيديولوجي عليه.

فحين ينتقل النص من طوباويته ومثاليته إلى المجال الفكري، تتدخل الانحيازات الفكرية والتعصبات المذهبية فيُمارس الإقصاء والاستبعاد. وحين يمارس الفكر على أرض الواقع المجتمعي فإنّ حدة الاستبعاد تزيد لأسباب سياسية تتخفـــى وراء مبررات دينية.

الإنسان في الفكر الإسلامي الحديث

لا شكَّ في أنّ أطروحات مفكري التيار الإصلاحي[6] الإسلامي في العصر الحديث، الذي ساد ما بين أربعينيات القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين، تركت أثرًا واضحًا وخلّفت تراثًا فكريًّا ضخمًا، وعكست تصوّرًا واضحًا، حول قضايا الإنسان والإشكاليات التي واجهته وطرحت الآليات لطُرق المعالجة وُفق تصورات تلك المرحلة.

وقد كان للإصلاحيّة إنجازات في شتّى المجالات، لعل أبرزها وأكثرها تأثيرًا فيما يتعلق بمفهوم المواطن والمواطنية، وعلاقة المسلم بغير المسلم، والدستور وضرورة إصلاحه.

هذه المفاهيم تبلورت من خلال كتابات رفاعة رافع الطهطاوي وخير الدين التونسي ومقاربات محمد عبده، ورفيق العظم، وصولاً إلى الكواكبي وقاسم أمين وغيرهما، فظهرت الأفكار والرؤى التي استظلّت فيما بعد بظلّها مسألة حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي المعاصر.

(٦) فهمي جدعان : "أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العصر الحديث"، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٨٠

فقد عكست أدبيات مفكري تلك المرحلة من العصر الحديث انفتاحًا فكريًّا واسعًا على ثقافات وحضارات الشعوب الأخرى، كما دلّت على وعيٍ عميقٍ وسريعٍ لتطورات الحداثة وضرورة إضفاء نظرة حديثة عن الإنسان وطريقة تعاطيه مع المستجدّات الثقافية والعلميّة على حدٍّ سواء من خلال معالجة إشكالية "التقدّم".

وقد ساهم في تطوّر الفكر الإصلاحي هذا التقاء مشروع الإصلاحيين مع المشروع السياسي العثماني القاضي بضرورة إقامة دولةٍ حديثةٍ من خلال الاستئناس بالنموذج المؤسسي والدستوري الأوروبي الذي يتطلب وقبل كل شيء إصلاحًا اجتماعيًّا ودينيًّا وثقافيًّا وعلميًّا ومؤسسيًّا للوصول للتقدم كما تقدم الغرب الأوروبي، وذلك بهدف تجاوز التخلّف الذي ساد البلاد الإسلامية، والوقوف موقف الند للهجمة الأوروبية الساعية لتقسيم الدولة العثمانية والهيمنة عليها في ذاك الوقت.

ويمكن أن نلتمس في إطار الفكر الإسلامي الحديث الصياغات التي تشكلت حول مفهوم "الإنسان" من خلال مجموعَةٍ من الأطروحات أبرزها فكرة "المنافع العمومية" عند رفاعة رافع الطهطاوي، و أطروحة "التنظيمات الدنيوية" عند خير الدين التونسي.

- **"المصالح الإنسانية" عند الطهطاوي:**

قدَّم رفاعة رافع الطهطاوي[7]، تصّورًا عن الإنسان وحريّته وحقوقه من خلال أطروحة "المنافع العمومية" التي انضوت تحتها أطروحة "المصالح الإنسانية" التي عكست وعيه بمفهوم حريّة الإنسان التي قسمها إلى خمسة أقسام: حرية طبيعية، وحرية مسلكية، وحرية دينية، وحرية مدنية، وحرية سياسية.

وقد قابل الطهطاوي بين المفاهيم الفرنسية والمفاهيم الإسلامية واعتبرها كمفردات متقابلة متساوية، فقيم المساواة والحرية، ومفاهيم الجمهورية والدستور، يقابلها في المجال الإسلامي مبدأ الشورى والعدل والإنصاف.

وتناول في كتابه "مناهج الألباب"[8] قضايا محورية منها: مفهوم المواطنية، وضرورة حفظ حقوق الرعايا من خلال المساواة في الأحكام والحرّية وصيانة النفس والممتلكات، الدستور وضرورة إصلاحه، من خلال ترجمة أنظمة تحقق العدالة الاجتماعية، قضية المرأة وحريتها، كما تناول موضوع عالميّة الإسلام التّي تكمن في انفتاحه على كلّ العالم والثقافات والحضارات والاستفادة منها.

---

(٧) رفاعة الطهطاوي: " تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، نشرة حجازي، ١٩٧٤.

(٨) رفاعة رافع الطهطاوي: مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية، ط٢ مصر ١٩١٢، ص ١٨ -٢١.

- **"التنظيمات الدنيويّة" عند خير الدين التونسي:**

لقد ركزّ خير الديّن التونسي في أطروحته الواردة في كتابه "أقوم المسالك إلى معرفة أحوال الممالك" على ضرورة انخراط المسلمين بالمدنية الأوروبية والاستفادة من التكنولوجيا والتقدم العلمي، حيث شكّلت مسألة التقدم والتمدّن قضيّة محوريّة حاسمة في فكره معتبرًا أنّ الانخراط بالمدنية الأوروبية يضمن التقدم للمسلمين ويضعهم في الحداثة التي اجتاحت الأرض وذلك من خلال تطوير "التنظيمات الدنيوية" الحديثة التربوية والاجتماعية والاقتصاديّة والسياسيّة، أيّ ما يُعرف اليوم بمؤسسات المجتمع المدني.

- **إنجازات الفكر الإصلاحي الإسلامي الحديث:**

لقد حققت الإصلاحيّة هذه إنجازات كبيرة في سائر المجالات، طالت معظم الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية، وأعادت لمفهوم "الإنسان" دوره الفاعل في صياغة الأحكام الفقهية، بما يتلاءم مع متطلبات العصر الحديث، وضرورة مراعاة مصالح العباد المستجدة، وضرورة تطوير وتجديد الوعي بالإسلام ثقافةً وفقهًا، وذلك من خلال إحياء قواعد "مقاصد الشريعة" في علم أصول الفقه وإعادة تطويرها، والتي تناولها الفقيه المالكي أبي إسحق الشاطبي، الذي حاول معالجة مصالح العباد من خلال حفظ حقوقه الضرورية التي تتلخص بـ: حق النفس، حقّ الدِّين (المعتقد)، حق العقل، حق العرض (الزواج والإنجاب)، حق المال (الملكية).

لقد استطاع الإصلاحيون تطوير الرؤية الشاطبية للحقوق الخمسة لتحقيق علاقة انفتاح مع الآخر و الانصهار في الحضارات الأخرى، لأنّ التقدم ينسجم مع المقاصد العامّة للشريعة الإسلامية.

ومع عشية الحرب العالمية الأولى، كانت حركة الإصلاح الفكري والثقافي قد تبلورت لديها أطروحات وأفكار أساسية حول الإصلاحات الضرورية اللازمة لتحقيق النزعة الإنسانوية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية في بلاد المسلمين، كما تُرجِمَت الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذا التقدم المنشود الذي يتم عبر أمور منها:

- تحقيق مبدأ المواطنية وتحقيق المساواة في الحقوق والحريّات بين الرعايا، الأمر الذي يؤدي إلى تجاوز مفهوم "دار الحرب ودار الإسلام"، وتجاوز لمفهوم "الذمي" و"الحربي" كما هو تجاوز لمبدأ "الجزية".

- إن عملية ردم الهوّة لصُوَر الصراع بين الغرب والمسلمين، تكون عبر التعلُّم والمنافسة، من خلال استخدام وسائل الإنتاج العلمي الأوروبي لإعادة إنتاج وتطور علمي وفكري وثقافي ولكن تتوافق مع الروح الإسلامية العامّة.

غير أن هذا المشروع الإصلاحي، الذي حاول أن يقدّم نظرة منفتحة توفيقية تجاه الآخر، اصطدم بممارسات الاستعمار الغربي ومشاريع السيطرة العسكرية على المنطقة، فأنتج ظروفًا متأزمة ثقافيًّا وسياسيا للإصلاحيين نجمت عن خيبة

الأمل بالغرب وثقافته وسياسته، فاختلت العلاقة مع المصدر الغـــربي الـــذي يشكلّ النموذج كما اختلت العلاقة مع الدول الطالعة، الأمر الـــذي أدى إلى انهيار المشروع الإصلاحي في ثلاثينيات القرن العشـــرين، ليتحـــوّل الفكـــر الإسلامي من نزعته الانفتاحية إلى نزعة انكماشية معادية للغرب برمته، و قد شكّل محمد رشيد رضا لحظة تحول مفصلية نحو هذه النزعة الانكماشية الـــتي طرأت على الأجواء الإسلامية[9]، فكانت وقائع ذلك الانفصام بـــين الدولـــة والفقه منطلق ما عُرِفَ فيما بعد باسم الفكر الإسلامي المُعاصِر الذي اتخذ من "التأصيل" شعارًا له مُحدِثًا قطيعة مع الغرب، شاهرًا شعار الصراع الحضاري ممهدًا لولادة حركات الإسلام السياسي العقائديَّة التي تبلورت في أطروحـــة "الحاكمية" عند سيد قطب فيما بعد.

---

(٩) وجيه كوثراني: "قضايا الإصلاح والشريعة والدستور في الفكر الإسلامي الحديث", مقالة في مجلة الاجتهاد, م ٣, ١٩٨٩ ص . ص ٢٠٨ – ٢٣٨.
رضوان السيد: "الفكر الإسلامي الحديث, أصوله واتجاهاته و مآلات ", محاضرات جامعية ألقاها في المعهد العالي للدراسات الإسلامية, بيروت, شتاء ١٩٩٩.

الإنسان في خطاب الإسلام السياسي المعاصر
عنصرية وانجراح للهويّة

▪ من خطاب النهضة إلى حركات الاسلام السياسي:

شكّل محمد رشيد رضا لحظة تحوّل مفصليّة، في مسار الفكـــر الإســـلامي، والتوجّه من خطاب النهضة الإصلاحي إلى الخطاب الإسلامي المعاصر، الذي تجلّت فيه النزعة الانكماشية التي طرأت على الأجواء الإسلامية[١٠] في معظـــم الدول العربية والإسلامية.

والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى اختلال العلاقة مع الدول الطالعة، عـــلاوة على التأزم الثقافي والسياسي الذي واجه الإصلاحيين في تصدّيهم للاستعمار، الأمر الذي ساهم في تهيئة الأجواء لبروز الفكر المؤسس لحركـــات الإســـلام السياسي.

والمقصود بحركات الإسلام السياسي، تلك التي تصرّح وتسعى لاقامة دولـــة "إسلامية"، وتمتلك البنى التأسيسية التنظيمية لذلك، ولها قواعد جماهرية شعبيّة مؤيدة لمشروعها، وإن اختلف حجم هذا التأييد وفعاليته من مكان لآخر.

---

(١٠) وجيه كوثراني: "قضايا الإصلاح والشريعة والدستور في الفكر الإسلامي الحديث", مقالة في مجلة الاجتهاد, م ٣, ١٩٨٩ ص . ص ٢٠٨ – ٢٣٨.
رضوان السيد: "الفكر الإسلامي الحديث, أصوله واتجاهاته و مآلاته", محاضرات جامعية ألقاها في المعهد العالي للدراسات الإسلامية, بيروت, شتاء, ١٩٩٩.

لقد استطاعت هذه الحركات أن تحوّل الدين من وظائفه الأخلاقية والروحية، إلى دور سياسي برغماتي فاعل عبر ترجمة أطروحات أيديولوجيّة معارضة للأنظمة الحاكمة التي بغالبيتها فاسدة وقامعة وديكتاتورية، الأمر الذي أدّى إلى نجاح تلك الحركات في الأوساط الشعبية والنقابية والمهنية.

- **الإنسان في أطروحة "الحاكمية":**

استمدت الحركات الإسلامية خطابها الأيديولوجي والبنى الأساسية له من الفكر السلفي في عصور الانحطاط. لقد استدعت الطوباوي والمثالي من خلال مقولة "الحاكمية"، التي تعني الاحتكام لله من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناحي حياة الإنسان، وهذا الاحتكام لا يكون إلا عبر الاستناد إلى القرآن والسنة، الأمر الذي أدّى إلى استبعاد أي إنسان لا يتحلّى بتلك المعايير، مما أوقع ممثلي هذا المشروع في فتاوى التكفير واستحلال الدم والتفريق بين المرء وزوجه.

وتعود فكرة النظام الكامل هذا الذي رأسه الحاكمية وهدفه تطبيق الشريعة الإسلامية[11]، إلى الخمسينيات من القرن العشرين على يد أبي الأعلى المودودي زعيم "الجماعة الإسلامية" في باكستان، ثم في مصر أوائل الستينيات على يد سيد قطب الذي يعتبر أحد أبرز مفكري "الإخوان المسلمين".

(١١) فهمي هويدي: "الحاكمية بين أهل الدعوة وأهل القانون" مبحث من كتاب: ندوة التيارات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي , طرابلس, ١٩٨٧ ص ٢٨.

لقد استخلص سيد قطب مفهومه عن الإنسان من الواقع وحوّلــه إلى نظــام فكري مطلق قاطع، فمصدر المعرفة النهائي عنده هو الله تعالى، وجــوهر الله وصفاته لا يمكن التوصل إليهما أو فهمهما عن طريق الفكر الإنساني، ومعرفة الإنسان هي للحقائق، لذلك فإنه يقول باستحالة المعرفة عن طريق الفلســفة لأنها بنظره فرع المعرفة، كما أن هناك أجزاء من الطبيعة لا يمكــن للفكــر الإنساني الاطلاع عليها، لأن فهم الإنسان محدود بالطبيعة، ودور العقل هــو وسيلة التلقي والفهم والتأمل من أجل التوصل إلي حقيقة ما هــو موجــود. فالوسائلية هي أساسية في فكر سيد قطب، لذلك عند عدم وجود نص قرآني في موضوع معين فإنه يعود إلى فائدة الأفكار من أجل التوصل إلى صحتها أو عدمها، فالأفكار عنده ليست مهمة بذاتها بل بنفعها، والقواعد هي تقديرات تجريبية، والإسلام عنده ليس شعائر دينية أو دعوة أخلاقية أو مجرد نظام حكم أو نظام اقتصادي... فهي كلها أوجه للإسلام وليست الإسلام كله، فجوهر الإسلام هو مفهومه للحياة وللكون، والذي يشكل الأرضية لكــل أوجــه الإسلام. وعليه فإن النظام السياسي الذي يجب أن يحكم الحيــاة الإنســانية يتوقف في صحته ومصداقيته على التفسير الشامل للمفهوم الإسلامي وقيمــه والذي يتميز بسبعة خصائص أهمها التوحيد، ويعتبر أنه من دواعي التوحيــد وضروراته اتباع المنهج الإلهي المستمد من عقيدة إلهيه، وهو المنــهج الوحيــد والصحيح، وما سواه فهي أنظمة وضعية من صنع البشر، والمجتمعات هذه هي مجتمعات "جاهلية".

وبناء على تلك النظرية فإن هذه المناهج الوضعية، تتعـدى علـى الخاصـية الألوهية، وتمسّ توحيد البشر، فهؤلاء الذين يستمدون منهجهم من ملـك أو أمير أو عشيرة أو شعب فهم ليسوا أتباع دين بل أتباع دين الملك أو العشيرة أو الشعب[١٢] وهم "طواغيت" ويعيشون في "جاهلية"[١٣]، والخضوع للأنظمة هو إشراك بالله إذا ناقض الرسالة الإلهية، وبناء على ذلك فلا يمكن للمسلم أن يكون مسلمًا وهو يتبع منهجًا غير إسلامي في حياته، فالمنهج هو الدين.

- **النزعة الانكماشية نتيجة مشاريع الهيمنة:**

إن أطروحة "الحاكمية" أدت إلى استبعاد المسلم العادي فكيف بغير المسـلم؟ فهذا الخطاب يتمسك أثناء طرح قضاياه بوضع حدّ حاسم بـين "الإنسـان المسلم" و "الإنسان غير المسلم"، كما أنّ هذه المقولة تحصر مفهوم "الإنسان" في بُعدٍ عنصريٍّ ضيّق، لأن الإنسان في تلك الأطروحة لا يكتسب إنسانيته إلا من خلال الانتماء لهذا الفكر، الذي يستبعد وينفي كلّ البشـر، فيـنكمش مفهوم الإنسان في خطاب الإسلام السياسي المعاصر ويتضاءل لينحصـر في "المسلم"، المنطوي تحت جناح تأويلات النفع السياسي للـدين والعقيـدة، فتتباعد المسافات، وتتسع الهوّة بين "مثالية" النصوص الدينية من جهة، وبـين "واقع" الفكر الديني بشقيه الرسمي والمعارض من جهة أخرى.

(١٢) سيد قطب: "المستقبل لهذا الدين"، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٦٥ ص١٢–١٤
(١٣) سيد قطب: "معالم في الطريق" دار الشروق، مصر، القاهرة، ص١٩٠ –١٩١

وتأتي الظروف السياسية والعسكرية والإقليمية، لتكرس نزعة الانكماش العنصري هذه، بسبب التدخل السافر من جانب قوى الهيمنة والسيطرة الدولية، المتمثلة بسياسة الإدارة الأميريكية التي تتحكم في مصائر البلاد والعباد، من خلال الاحتلال العسكري المباشر، أو من خلال فرض حكومات ديكتاتورية وأنظمة شمولية قامعة على الشعوب باسم "حقوق الإنسان" وهو أمر أقل ما يقال فيه بأنه مخجل ومضحك في آن.

إن مجتمعنا العربي الحالي يتعرَّض اليوم للاستغلال والتمييز والظلم، فهو يواجه سياسة اغتصاب سافر متمثلة في إسرائيل من جهة، وقوة هيمنة متمثلة في تحكم الإدارة الأميركية في قرارات الأمم المتحدّة من جهة أخرى، علاوة على وجود حكومات مترهلّة قامعة له.

هذا المجتمع مطالب اليوم في سياق تلك التحديات بتكريس قضية الدفاع عن الإنسان وحقوقه وجعلها القضية الرئيسية في خطابه. وذلك لن يتحقق إلا من خلال تحرير الفكر من كل تبعية، لأنه عند مناقشة القضايا المجتمعية المنبثقة عن الرؤية التي يحددها المجتمع تجاه الكائن الإنساني وحقوقه وواجباته، غالبًا ما تذوب المشكلات الأساسية في سياق التأويلات المؤدلجة النفعية لنص الخطاب الديني. فالتحرر الإنساني من الارتهان الخارجي والقمع الداخلي مرتبط وقبل كل شيء بالتحرر الاجتماعي والفكري العام.

العنف

أرى في مرآة وعيي...

أن الكائن المسمّى إنسانًا.. كما بالأمس لا يزال...

يغرس خنجر العنف... يوميًّا

في قلب كوكبنا الوادع... حتى أدماه

متذرّعًا بالفضيلة حينًا وبالأخلاق أحيانًا

وتارة يقدّم العنف لإلهه على أنه "قربان"

ويصبح الحكيم الحليم حيرانًا...

ويسقط القلم من يد الإنسان...

يشعر بعجز حقيقي عن التعبير...

ربما أُتخم القارئ تحليلاتٍ...

وشبع معها مآسي، تُعرض في وسائل الإعلام...

تبلد الإنسان وأصبحت وعود السلام سرابًا...

لعَطِشٍ تُنتَزَعُ روحه على رمضاء حربٍ يتجرعها في كلِّ آن...

من ديوان الكاتبة

خطاب العنف بين الثقافة والسياسة

مما لا شك فيه أن خطاب العنف لا ينحصر في شريحة معيّنة من الكائنات الإنسانية، بل إنّ هذه الظاهرة تطال كافة الشرائح المجتمعية بما فيها النُّخب الفكريّة والثقافيّة والسياسيّة على حدّ سواء.

وعلامات هذا الخطاب متعددة ومتنوعة في حضورها في المجتمعات الإنسانية، الذي يتجلّى بشكل صارخ من خلال سيطرة التأويل الواحد الذي يدعي حصريَّة المعرفة والحقيقة للفكرة الواحدة، أو التعصب الغالب على بعض المجموعات الثقافية التي لا تقبل الاختلاف معها، الأمر الذي يؤدي لإشاعة مناخات لا تسمح بالتعدد أو التنوع، كما تنفي إمكانيات الحوار البنّاء سواء داخل أصحاب الجماعة الواحدة أو بين الجماعة نفسها وغيرها من الجماعات الإنسانية الموازية، فيحوّل المُجتمعات إلى كيانات متناحرة على الدوام، أو منعزلة غير مفتوحة على الحوار، مما يدفع إلى تحويل هذه الكيانات إلى أشبه ما يكون بالقنابل الموقوتة على وشك الانفجار في أية لحظة، عندما تجدُ المحفّز لانطلاق فتيل نزوعها العدواني.

وتتعدد أسباب شيوع خطاب العنف وتتداخل، بحيث لا يمكن عزل مفردات الواحدة منها عن الأخرى، فهي تطال كافة مفردات التركيبة الأنثربولوجية

والثقافية المكونة للحضارات، فالأسباب سياسية ودينية واجتماعية وفكرية واقتصادية...

ولعلّ حضور الدولة التسلطية في بعض المجتمعات يُعدّ أحد أهم تلك الأسباب وأبرزها؛ فالدولة التسلطية تحتكر لنفسها مصادر السلطة والقوة في المجتمع لصالح النخب الحاكمة، مرتكزة في ذلك على اختراق المجتمع المدني وتحويل المؤسسات المستقلّة إلى مؤسسات تابعة كامتداد لأجهزة الدولة في ظلّ هيمنةٍ صارخةٍ لسلطة الاقتصاد، علاوة على البعد الأيديولوجي لهذه الدولة التي تسعى من خلال الأجهزة الأيديولوجية إلى تبرير مشروعيتها، والتأكيد على "مركزية القيادة"، مما يترتب عليه غياب الحريّات، في سبيل فرض القمع الذي يكرِّس التراتبية الهرميّة، والذي يفرض الطاعة والولاء، من الأعلى إلى الأدنى وهو ما يعرف بالنظام البطريركي الأبوي في المجتمعات.

إن طبيعة الحكم التسلطي تحتِّم استعمال العنف والإرهاب أكثر من اعتمادها على الشرعية الحقيقية، سواء كان عنفًا ماديًّا مباشرًا يطال الأبدان والأرواح، أو كان عنفًا وإرهابًا فكريًّا ومعنويًّا، فالانتخابات التي يفرزها هكذا نظام لا معنى له، لأنه يجمد الحقوق المدنية المقترنة بحقوق الإنسان، كما يعمل على توظيف الأجهزة الأيديولوجية والقمعية وينفق عليها الميزانيات الكبيرة، لأنها هي التي تؤسس وتشرعن وجود هذا النظام وتؤمن الاستمرارية له.

فالأجهزة الأيديولوجية المتعددة، في الدوائر الإعلامية والتربويــة والتشــريعية وغيرها، تتضافر لتعيد تصنيع الرسائل الأيديولوجية لهذه الدولة، في علاقتــها مع شعبها ورعاياها، كما تعمل المؤسسات العسكرية التي تقف علــى أهبــة الاستعداد لقمع أي مواجهة داخلية حتى لو كانت سلمية.

وفي ظل هذه السياقات السابقة، يتمّ تدوير النخب الفكرية، والعمــل علــى خلق "مثقفين" مدافعين عن وجود هذه السلطة التي تحاول أن تخفــي قمعهــا وإرهابها بأقنعة "ديموقراطية" تبرر للسياسي وجوده وممارساته.

كل ذلك يؤدي إلى إلغاء حق تداول الأحزاب المعارضة للحكم، مما يؤدي إلى الجمود في مؤسسات الدولة، وهذا الجمود في المؤسسات الحكومية يوّلد نفورًا عامًّا، خصوصًا عندما تتزايد أخطاؤها، مما يجعل من هذه الحكومة هدفًا ثابتًــا لسخط جماهيري مكتوم دائم، وإن بدا أن هذا الشعب محكــوم في الظــاهر، لكنه يظل قائمًا محتدمًا في أعماق المجتمع، فيتحول إلى مستنقعات تنمو فيهــا الأفكار المتشنجة المتطرفة، وعندما تقوم الانتفاضات الشعبية في تلك الأنظمة تكون في طبيعة الحال ردّ فعل على العنف المسبق للدولة، وفي الوقت نفســه يكون السبب الرئيس لإعادة إنتاج العنف من جانب أجهزة الدولة، مما يوقع البلاد في دوامة عنفية لا تنتهي إلا بانتهاء الأسباب الدافعة لتلك العلاقات.

ويترافق مع تلك الظروف رواج بارز للخطاب المنغلق الــذي يتحــول إلى خطاب عنف، لأنه ينظر إلى غيره من خلال هويتــه الدينيــة العقائديــة، أو

القومية اللغوية، أو الحضارية الثقافية... وهو يُحاكم ويُحكم عليه على هذا الأساس. فإن كان يتفق معه بالعقيدة أو المذاهب أو العرق أوالثقافة أو النمط الحضاري، قبله وتماهي معه، وإلا نبذه إلى خارج يمثل البدعة والكفر، أو العمالة والخيانة، أو التأخر، والتخلف، أو الغرابة والهمجية، أو أي اسم آخر يدل على المغايرة الكلية أو على الاختلاف الوحشي.

إذن فالمنغلق على ذاته ومعتقده، ينفي الآخر، ولا يعترف له بحقه في أن يكون مختلفاً عنه، ويمارس بحقه شتّى أنواع العنف، إذ الاختلاف في نظره هو نقيض الهوية وضدها الذي يتهددها، ويعمل على استتباعها أو تسخيرها أو تصفيتها.

بموجب تلك النظرة، فإن الآخر لا حقوق له كإنسان، والتي نرى إليها من خلال التصنيفات الضيقة والتسميات الجاهزة واليقينيات المطلقة.

هكذا يستبعد صاحب العقل المغلق القابع في هويته الصافية، كل اختلاف أو مغايرة، مع أن الاختلاف هو الوجه الآخر للهوية الصافية العمياء، بل هو مبرر وجودها وعلة تماسكها.

أما من الناحية، الاجتماعية فإن الفقر والحياة الخانقة وغياب الخدمات والرعاية الصحية وشروط العيش الكريم، يؤدون لنوع موازٍ من العنف الذي يظهر من خلال سلوك الناس ولغتهم، فيصبّون جام غضبهم على من يعدّونه سببًا لمعاناتهم، فتنتشر مشاعر العداء في نفوس المحرومين تجاه تلك الأقلية التي

تتمع بالرخاء، فتتكاثر في هذه المجتمعات طبائع السلوك العدواني، سـواء في التعامل مع الذات أو مع الآخر، أو مع مرافق الدولة التي لايشعرون بالانتماء المعنوي إليها.

ولا تنفصل الأسباب الاجتماعية عن دوافع العنف الأخرى، فإن الاضـطهاد المقترن بأنواع التمييز القسري التي تكرسّه السلطات، الذي يمايز بـين مـا يُعرف بالمجموعة الاجتماعية "الأعلى" وما يقابلها من مجموعة توصـف بـ "الأدنى"، مما يكرّس طبقيّة صارخة، وذلك على أساس من تبرير "الأفضـلية" للطبقة الاجتماعية المصنفة "أرقى"، متسلحة بكافة الموروثات من المعتقـدات والعادات والتقاليد والأيديولوجيات، التي تؤصّل هذه الفوارق سواء كانـت هذه الفوارق على أساس الطائفة أو الدين أو المذهب أو العمر أو الجـنس أو الثروة.

إن هذه الأشكال من العنصريّة مازالت ممارسة حتى اليـوم، في معظـم دول العالم، على نحو مصرّح به، معلن أو مقنع، مباشر أو غير مباشر، من أشكال التمييزالقسري،التي تجعل الرجل أعلى من المرأة، والكبير أفضل من الشـاب، والغني أرفع منزلة من الفقير، والأبيض أفضل من الأسود، والعشيرة الفلانيـة أعرق من تلك... فيصبح المنتسـب إلى الطائفـة "الدينيـة أو القبليـة أو العشائرية" التي ينتسب إليها الحاكم، أهل ثقة وصاحب نفوذ، بالقياس إلى من لا ينتسب إلى هذه الطائفة، وكل ذلك يترافق مع الامتداد لمكانة العائلـة أو الامتداد العشائري أو الأصل العرقي.

كل الأمور آنفة الذكر من أشكال التمايز، تتضافر فيختل الحراك الاجتماعي ومن ثم السياسي، وتبرز الخلافات وتزداد في البلدان التي تكثـــر في الأعـــراق والأديان والمعتقدات داخل الوطن الواحد، الأمر الذي يجرّ البلاد إلى دوامـــة العنف والحروب الأهلية، فتكثر فيه الأزواج الثنائية الضدِّية التي تنتج الحـــدّة العدائية، التي يُواجه بها هذا المجتمع ما يقترن بالتنوع والتغـــيير أو التجديـــد؛ لذلك فالأنظمة السياسية السائدة حاليًّا في تلك البلدان، تخـــاف مـــايمكن أن ينتجه التغيير أو التجديد أو التحديث الفعلي، لأنه سيقوض لا محالة دعـــائم علاقة البنية التراتبية في تلك الدولة كما يؤدي إلى تدمير أو تهديـــد المصـــالح القائمة على هذا التمييز.

العنف وثقافة "القربان"

تلتقي أطروحات النخب العلمانية واليسارية والقوى السلفية وكافة الحركات المناهضة لما يسمى بـ "العولمة"... في موقف واحد رافض "مقاوم" تجاه ما يطلق عليها بمشاريع "السيطرة"، بالرغم من التباين الصارخ بين كل هذه الفئات، وبغضّ النظر عن منطلقات كل واحدة منها، والمرتكزات الفكرية والفلسفية المتباينة لها، في ظل الفوضى والخلط بين المنطلقات الأيديولوجية والصورة الواقعية والطموحات والأمنيات.

فمفاهيم "المقاومة"، ومفرداتها عميقة وراسخة، ومفهوم "القربان"، قديم قدم البشرية نفسها، هذا التجذر التاريخي للمفهوم، تشكل عبر العصور التاريخية بصورٍ متعددة ومتنوعة، وكلها في نهاية المطاف واحدة، وإن تعددت وتنوعت تسمياتها بحسب المعتقدات منها :"التضحية" و"الجهاد" و"الصلب" و"القربان" و"الشهادة" و"النضال" و"الثورة". كل هذه المصطلحات والمفاهيم لها جذورها العريقة في الحضارات القديمة كافّة، وليست حكرًا على الحضارات الشرقية أو الحضارة العربية والإسلامية، كما يحلو للبعض أن يُصوّرها.

وعملية مناقشة هذا المخزون المتأصل في اللاشعور الإنساني واللاوعي الأممي، ليس بالأمر اليسير أو السهل، فهي ظاهرة مرتبطة بوجود الإنسان نفسه، وحق "مقاومة" أي خطر، هو رد فعل طبيعي غريزي، وحق الدفاع عن النفس حق أزلي فطري قائم في الكينونة الإنسانية، فالميثولوجيا الحضارية القديمة، والأيديولوجيات الحديثة، والمنطلقات العقائدية، والفكر الديني... كلها تُكرّس مفهوم "البذل" وتضفي "الشرعية" على "المقاومة".

إذن هناك إجماع حضاري إنساني أزلي، على "حق المقاومة"، وهناك اختلاف حقيقي حول حجم "القربان" المقدم أثناء عملية "المقاومة"، ونوع هذا "القربان"، ففي حين يرى البعض أن القربان ينبغي أن يتمثل بفكرة أو بصلاة، نجد آخرين يقدمون عشرات القرابين، وعشرات الأشخاص، أو حتى الأمة بأسرها.

وهناك من يحصر "المقاومة" بالقول، فيما يوسّعها البعض الآخر لتكون مقاومة مسلحة، وهذا يراها في "الجانب الفكري"، و ذاك يترل بها إلى "الشارع"... وهناك من يوجّه مقاومته للـ "العسكري" المحتل، ويحصرها بـ "الفرد الحربي"، والبعض الآخر يُعمم فيرفض كافة مظاهر الاحتلال بما فيها "المدني" ممن يساعد الحربي من غير حملة السلاح...

أمام ما تقدّم، لا توجد معايير محدّدة وواضحة، تجاه الواقع، وتبقــى الأســئلة الكبرى مطروحة، وينبغي الإجابة عنها بجديَّة، لأننا نقف اليوم أمام موجــات عنف متنامٍ من العراق إلى لبنان إلى أفغانستان.

فما هو حجم "القربان"؟ وما هو نوع "القربان"، ومتى وكيف؟ ومتى يكــون القربان قربانًا ومتى يصبح" سفكًا للدماء"؟ وتتحول التضحية إلى تعدّ وتعسف في استخدام الحق؟ بحيث ينقلب هذا الحق إلى باطل، وما هو المعيــار الــذي ينبغي أن نستند إليه لتمييز "المقاومة" عن "التعدي"؟

والمتأمل اليوم بتمعن إلى المواقف "المتطرفة" بأقطابها جميعًا، يجــد أن هنــاك "متطرفا"، يتمثل بقوى تتمادى وتريد نزع ونسف حق البشر في الدفاع عــن أنفسهم وأرضهم، وتُنصِّب نفسها زعيمة للــ"بشرية"، وتريد أن تقضي على مفهوم "المقاومة"، أو كل من تسول له نفسه أن يقاوم مشروعها هي، وتحاول أن تنسفه من أساسه وتلغيه عن بكرة أبيه، وتريد أن تحول الكائن البشري إلى آلة طيِّعة بين يديها لا تعي ولا تدافع حتى عن حياتها ووجودها.
وبالمقابل وفي الطرف الآخر، نجد متطرفًا آخر، يتمادى في تقديم "القــرابين" حتى تغدو أفراد البشرية كلها "قربانا" و"قرابين"؛وبين متطرف وآخر، يبقــى السواد الأعظم من الشعوب، تتلقى الضربات على رأسها، وتُمعــس معسًــا يوميًّا، في أتونٍ محمومٍ، بين مطرقة "المعتدي" وسندان "المقاوم"، وما العــراق وفلسطين عنا ببعيدتين.

إن الإنسان المسلّح، كائنًا ما كان انتماؤه، معتديًا أو معتدىً عليه، ســـيمارس العنف المادي، ومع الوقت سيعتاد سفك الدماء، وتجريد الآخر من إنســـانيته الفعلية والمعنوية.

وإننا اليوم نحتاج لأن نفتح قلوبنا وأرواحنا بعيدًا عن الانفعالات الغرائزيـــة، وحتّى بعيدًا عن السياسية، فالألم عميق ومرعب حقًّا، ومـــا يطـــال النســـاء والأطفال يوميًّا، يحفر في ذاكرة الأمم آثارًا نفسية وروحية مـــدمرة، وبـــرغم الألم يبقى هناك أمل بأن مقاومة الموت تكون وبالحب وبالحياة.

الآثار النفسية لعنف الحروب [14]

لطالما خلّفت الحروب آثارًا مدمرة على الشعوب، وأدت إلى تغيير في ملامح الحضارات عبر العصور، من خلال تدمير الرموز والمعالم الحضارية خلال المعارك، وقد ارتبط التاريخ البشري بالحروب ارتباطًا وثيقًا لصيقًا، حتى إنه يمكن القول إنّ التاريخ الذي يُدرس في المناهج الدراسية اليوم يكاد ينحصر في تاريخ الحروب والغزوات.

ومع تطور وسائل الاتصال، والتطور المخيف لآلة الحرب وتكنولوجياتها المدمرة، لم يعد في الإمكان حصرُ الآثار المترتبة عليها، في بقعة جغرافية واحدة فالآثار السلبية، تطال حتى المُشاهد في مناطق بعيدة عن ساحات القتال، والآثار النفسية غالبًا ما كون عميقة خصوصًا عند الأطفال وعند الإنسان السويّ، لما يشاهدونه من مشاهد تعذيب، ودمار، وهتك لحرمة الإنسان، الجسدية والمادية والمعنوية.

(١٤) لا توجد احصائيات فعلية وأرقام حقيقية لحجم الكوارث النفسية، وما تسجله بعض المنظمات الإنسانية العالمية، كالصليب الأحمر، ومنظمات حقوق الإنسان، لا يعكس حجم الكوارث الواقعية الفعلية، كما أن بعض الآثار النفسية، لا يظهر بشكل مباشر، وقد يظهر مع مرور الوقت وهذا النوع لا تشمله الإحصائيات عادة.

لقد أمست التداعيات أكثر شدّة على الأصعدة كافة بما فيها النفسية والإيكولوجية "البيئية" والاقتصادية والروحية التي تطال الإنسانيةَ ككل، ومن واجب المرء أن يلقي ولو لمحة سريعة على تلك الآثار علّها توقظ ضمير الإنسانية.

▪ أولاً: القلق.. في انتظار عنف متوقع:

تعاني المجتمعات التي تعيش حروبًا مستمرة كما في فلسطين والعراق اليوم ولبنان، من فوبيا تكرار المآسي الإنسانية، وخلال سبر الآراء ميدانيًّا من أفواه المنكوبين أو من عاش المحنة، نجد أن الناس ـــ وللأسف ـــ غير مقتنعين بجدوى المساعي السياسية، والمواطن العربي اليوم، حتى فيما يُعرف بحالة السلم الأخيرة، يعيش ضمنيًا حالة ترقب العدوان، ومعظم الأفراد غير مقتنعين بمعاهدات السلام، لا لأنهم لا يريدون السلام، ولكن لأن الاتفاقيات المعقودة هي "سلام أنظمة" وليس "سلام شعوب"، وهذا النوع من الاتفاقيات ينهار بانهيار الأنظمة، لأنه غير نابع من قناعات القواعد الشعبية التي غالبًا ما تعاني الإجحاف.

ونجد أن مقدمات الحالات النفسية المرتبطة بالعدوان تبدأ في الظهور حتى قبل العمليات العسكرية، فغالبًا ما يرافق المنشورات التي ترمى أثناء الحروب

حالات ذعر ونزوح عند الأفراد، و مجرد سماع صوت الطائرات الاستطلاعية ممكن أن يولد القلق والتوتر يصاحبه فترة الانتظار والترقب، ومن الأعـراض النفسية التي تنشأ عن ذلك الضجر والعصبية الزائـدة، ومشـاعر الخـوف والرهبة، كما تظهر الكثير من الأعراض المرضية مثل الرعدة والغثيان وخفقان القلب واضطراب النوم والصداع والهزال.

وكل هذه الاضطرابات نتيجة للحالة الانفعالية في فترة الانتظار حيث يعمد الأهالي إما للتروح السريع من شدة الخوف أو التحضـير السـريع وتـأمين ضروريات الحياة الأساسية، وتشير الدراسات إلى أن طول هذه الفترة تحـت تهديد هجوم متوقع، أو احتمال التعرض لأذى، له تأثير سـيء جـدًا علـى الأطفال خصوصًا من هم في أعمار الثامنة وحتى الرابعة عشرة.

ويكفي أن نعلم أن ٢٥% من الإصابات التي يتم إجلاؤها خلال الحـروب هي حالات هلع وذعر، بمعنى أن حالة واحدة بين كل أربع إصـابات يـتمّ إخلاؤها أثناء القصف يحتاج إلي التدخل العاجل، كما أن ٣٠ % من القتلى ومن الإصابات البالغة هي لأطفال دون الثانية عشرة من العمر.

▪ ثانيا: الاضطرابات النفسية أثناء عمليات العنف:

للأسف لايتم تسليط الضوء على الإصابات النفسية في المستشفيات، علمًا أنها تُسجل الكثير من الإصابات النفسية، لأن الإصابات المباشرة هي التي تحظى بالاهتمام، وفي العراق فإن الإصابات المباشرة فاقت كل التوقعات، والمستشفيات أصبحت عاجزة عن استيعاب المصابين بها ومن الحالات النفسية المسجلة:

١. الشلل الهستيري Hysterical Paralysis

٢. أزمات تنفس خانقة نتيجة للتوتر النفسي.

٣. زيادة معدل الإرهاب والعنف.

٤. تبلد المشاعر والفزع والذهول.

وكلها أعراض تصنف تحت حالة اضطراب ضغوط الصدمة Posttraumatic stress disorder التي تعرف اختصارًا بالحروف PTSD، وتسبب اختلال الاتزان النفسي والإدراك والتفكير، وفقدان الشخص للسيطرة علي انفعاله، فيظل في حالة ذهول ورعب، ويستعيد مشاهد القتال الرهيبة، ولا يقوى علي التركيز، أو الاستجابة للمحيطين به، ولا يستطيع النوم من هول الكوابيس المزعجة رغم ابتعاده عن أماكن القتال.

- **ثالثًا: اضطرابات ما بعد الصدمة:**

إن نسبة اضطراب ما بعد الصدمة تتراوح ما بين ٦٠ إلى ٨٠ % في الأطفال بفلسطين، ويتوقع أن تكون أكثر من ذلك في العراق ولبنان، مع غياب الإحصاءات للحالات النفسية، لأنه ليس بالضرورة أن يتعرض الإنسان بنفسه للمآسي، ولكن يكفي مشاهدة النيل من الأقرباء مثل الأب أو الأخ، أو تعرض لأنواع الإهانة الذاتية الشديدة التي تؤثر على كبرياء الإنسان، وهناك ثلاثة أعراض مهمة لاضطرابات ما بعد الصدمة وهي: إن الإنسان يحدث له استرجاع للأحداث المؤلمة،كوابيس ليلية وأحلام يقظة تشملها الصور الخاصة بمشاهد العنف ومنها المجازر، كما يحاول الإنسان تجنب أي صورة أو فكرة أو شيء يذكره بهذا الحدث المفجع.

فغالبًا ما يتذكر المريض الحدث باستمرار، بحيث يحدث تجميع للأفكار داخل مخه في هيئة صورة أو فكرة أو إدراك ويتكرر ذلك بصفة مستمرة، كما أنها تحدث تنميلاً وتبليدًا في عواطفه، ويعني هذا أن كلّ احساساته يكون فيها نوع من اللامبالاة؛ وبالتالي فإنه يتجنب الجلوس مع الناس والحديث عن هذا الموضوع، كما أنه يتجنب كل نشاط أو مكان أو أناس يكون لهم علاقة بهذا الحدث، فهذا الإنسان يشعر بأنه انفصل عن المجتمع، وأحاسيسه بالمحبة والعاطفة تتجمد، فهو لا يرى أي شكل للمستقبل والماضي والحاضر، فهو يعيش داخل الحادث فقط.

والآثار النفسية السلبية تؤذي الأطفال أكثر من الناضجين بطبيعة الحال، لأنها تصيب المخ بحساسية وتغيرات في نسيجه، وتشير الدراسات النفسية إلى أن ٨٠% يتعرضون إلى صدمات منهم ٨% يصابون باضطرابات ما بعد الصدمة، ووجد أن الإنسان عندما يتعرض إلى كرب فإنه يحدث تغيرات كثيرة للجهاز العصبي، والهرموني، وتفرز هرمونات خاصة بالكورتيزون الذي يسبب إذا استمر الكرب ضمورًا في الخلايا العصبية في مراكز المخ المسئولة عن المزاج والتعلم والذاكرة والتوافق مع كروب الحياة فيصبح الإنسان مهلكًا بشكل شديد.

ويكفي أن نشير أن الولايات المتحدة رصدت مبلغ ٢٠٠ مليار دولار أمريكي للحرب الأخيرة على العراق، في وقت يعدم ٣٠٠ مليون إنسان في أفريقيا لقمة العيش اليومي، وأكثرمن نصف سكان الكوكب يعيشون تحت خط الفقر. والعنف مهما كانت أسبابه، كما الحرب؛ أية حرب "ظالمة" كانت أو "عادلة"، مشروعة أم تعدٍّ؛ هي استنزاف هائل وعبثي للموارد البشرية، وحرق لكوكبنا الجميل، ودمار محتم للكائن الإنساني.

وأحب أن أشير أخيرًا، إلى نقطة قد تغيب عند البحث في آثار الحروب، وهي العواقب الروحية لتكريس العنف و القسوة والتوحش والرغبة في القتل والعدوان واحتلال الأرض وقمع الإنسان، هذا السلوك الذي يوصف بالعادي

أثناء المعارك، لا يمكن أن يقبله كائن، حباه الله بقلب وادع، ولا يمكن له أن يؤذي مخلوقًا أو يدمر حجرًا، أو يقتلع شجرًا، فكيف بالعنف تجاه البشر؟
ولا يمكن أن تُقبَل الحربُ بوصفها ردة فعل "سوية" بحال من الأحوال، حتى حين تكون ردًّا على عدوان ظالم، لأن ذلك يعني القضاء على روح الإنسان وهي علة وجود الكائن.

ويبقى القدر المشترك لجميع البشر على وجه الأرض، القدر الأول والأخير هو أننا ننتمي إلى بني البشر، وكائنات تُوصف بالإنسان، وقدري أني إنسان يحيا بقلبه قبل عقله... وتبقى الحياة مستمرة، ومن حق بني البشر أن يحيوا بسلام، ومن حق الكائن أن يشعر بأمان... سنقاوم الظلم نعم، وسنواجه العنف نعم... سندافع عن الإنسان أينما كان... سنحمي أشكال الحياة... سنقاوم الهمجية بالحياة... ربما بالحب وبقلب كبير لا ينسى لحظة أنه إنسان.

"عندما تصبح الكارزما الدينية أكثر قوة من النظام السياسي، فإنها تحاول إخضاعه، إن لم تستولِ عليه بالكلية. وبما أن الدولة بدورها تدعي لنفسها كارزما خاصة بها فإن ذلك يدفع بالجهة الدينية إلى اعتبار الدولة عملاً من عمل الشيطان."[15]

ماكس فيبر

لعل عملية فهم الخطاب الأيديولوجي عند الحركات الأصولية هي الحلقة الأهم لفهم السلوك السياسي وحتى "العسكري الجهادي"، وما يتولد عنه عند حركات ما يُعرف اليوم بالإسلام السياسي، فعملية فهم سلوك تنظيم القاعدة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وفيما بعد الأحداث التي تتوالى في دول شتى من العراق إلى أفغانستان إلى لبنان، وما يتردد عن "فتح الإسلام" اليوم، يجب ألا يقتصر على الأحداث ووصفها ودراستها على أنها ظاهرة سياسية إرهابية، فالأصولية في أقل درجاتها تشكل نقدًا للفلسفة وللأيديولوجية السياسية ولإبستيمولوجية المعرفة والعلوم.

(15): Max Weber : Economy and Societ , Berkele , Calif : University of California Pres , 1978, vol.3 ,P .1163

إن عملية الحوار الفعلية مع الأفراد "المتطرفين" مهما كانت معتقداتهم وانتماءاتهم، تتطلب الغوص في الخطاب التأسيسي والفرضيات الأساسية وأصولها العقائدية قبل كلّ شيء؛ وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الكثير من المحللين الغربيين والباحثين لم يكتبوا شيئًا عن رجل كسيد قطب حتى أواخر الثمانينات، ولا توجد سوى أربعة كتب له مترجمة إلى اللغة الإنكليزية من أصل تسعة وثلاثين كتابًا.

من جهة أخرى، فعملية القمع والحملات العسكرية كما حصل في أفغانستان والعراق، وسياسة تجفيف المنابع... لا تلغي الأيديولوجية التي تقوم عليها هذه الحركات بل تعززها، لأنهم أفراد يموتون لأجل قضية يعتبرونها "مقدسة" في نظرهم وعادلة، وهم يدفعون حياتهم ثمن معتقداتهم، فهي تكرّس المفاهيم التي يؤمنون بها.

لذلك فإن من الأجدر أن يسأل المحللون أنفسهم: لماذا تلقى هكذا أفكار من يؤيدها ويضحي من أجلها؟ لماذا يبغون "الإسلام" كأيديولوجية تأسيسية وتطبيقية دون غيره؟ وما هو السبب الذي يدفع بأناس كتنظيم القاعدة أن يتحدّوا العالم أجمع مع علمهم الجيد بردّات الفعل المتوقعة تجاههم؟ ما هي العقلية الأصولية؟

إنه لمن التقصير أن ننظر في الأمور السلوكية والاجتماعية والاقتصادية دون أن ننظر إلى الدين والعقيدة كأحد أهم عوامل التغيير، وأن نكتفي بوصف

"الجهاد" بأنه مجرد حنين لسلوك الغزوات، أو أنه مصلحة آنية يمكن شــراؤها وتوظيفها ومن ثم رميها، فربط الأمور الاجتماعية والثقافيــة... بفعاليــات وتركيبات العقلية هو أحد أهم المحاور في هذا الميدان.

ولعل دراسة وتحليل أهم كتابين لفهم الخطاب الأيديولوجي والسياسي عنــد بعض الحركات الأصولية الإسلامية، التي تولدت فيما بعد هما كتاب "معــالم على الطريق" لسيد قطب، والثاني هو كتاب "الحكومة الإسلامية" أو "ولايــة الفقيه" للإمام الخميني.

والواجب اليوم ملقى بالدرجة الأولى على علمــاء الاجتمــاع والسياســية واللاهوت بدراسة الكتب المؤسســة للأيــديولوجيات وتفكيــك خطابهــا ومناقشتها على المنابر، وفي الجامعات، بهدف توعية الشباب، وفــتح الأفــق للحوار والتجديد، فلا يقع الشاب ضحية أفكار تفسد الحرث والنسل، وحتى ربما تكون مغايرة لمقصود مؤسسها نفسه.

كما يجب أن نتنبّه لأمر غاية في الأهمية، مفاده أن البنى الفكرية التي يتأســس عليها الخطاب المؤدلج؛ تعتمده الحركات خلال التعبئة الفكريــة والتربويــة، برغم التناقض الصارخ في آليات ترجمة هذه الأفكار فيما بين تلك الحركات نفسها التي تبدو وأنها متنوعة، فهناك حركات "مولّدة" فكريّا وعقديّا، أي إنها تمزج بين التيارات الفكرية والفقهية والسياسية، مما يوّلد فكرًا يتمــايز عــن سابقاتها وأحيانًا يكون أكثر تطرفًا وأشدَّ فتكًا.

ويساهم بشكل فاعل في التطرف أمور أهمها: الفقر والقمع وغياب الحوار الفاعل وسيطرة القوة الواحدة المتمثلة بالإدارة الأميركية على السياسة العالمية برمتها، فتلك الحركات ليست واحدة وربما تكون فتح الإسلام غير القاعدة، والقاعدة تختلف عن حركة التكفير والهجرة... وهكذا، فهي تختلف فيما بينها من حيث ترتيب الأولويات "الجهادية"، وأحيانًا من حيث العقيدة والمذهب والتبعية.

وهنا لا بد من ضرورة ضبط التعريفات الفقهية من قبل علماء المسلمين وتحديدها بوضوح وتحديد مواقف واضحة وصريحة من قضايا أهمها مفاهيم: "دار الحرب" و"دار الإسلام" ومفهوم "الجهاد"، لأن عملية انكفاء العمل العلمي الفقهي الجاد وغياب دور العلماء الشرعيين، أدى ويؤدي إلى غياب الميزان عند العوام وبالتالي إلى تنامي حركات التطرف.

الأمر الآخر الذي لا يقلّ أهمية، هو أنّ عملية تقاطع المصالح بين طرفين، لا يعني بحال من الأحوال التطابق الأيديولوجي فيما بينهما، فالمصالح السياسية تتغير والعقائد تبقى، وقد وردت بعض التحليلات السياسية عقب ١١ أيلول، تشير إلى أن "القاعدة" صنيعة أميركية، تهدف إلى تدمير الإسلام، ووجهة نظري مفادها أن استفادة بعض القوى العالمية من سلوك القاعدة إبان الوجود السوفييتي في أفغانستان، لا يعني بحال من الأحوال أن التركيبة الأيديولوجية هي صنيعة هذه القوى.

لذلك يجب أن تنتبه الأنظمة والدول والسلطات إلى خطورة استخدام العقائد والأيديولوجيات في الصـــراعات، وألا تنجـــر إلى اســـتعمال "التنظيمـــات العقائدية" في صراعاتها، لأن تطابق المصالح الآني أو تقاطعها الذي يـــتم بـــين السلطات والمجموعات الأيديولوجية في فترة من الفترات، سينقلب لا محالـــة وبالاً على النظام بعد انتهاء المصلحة، والشواهد في دولنا كثيرة فقد حاولـــت بعض الأنظمة العربية وغير العربية أن تُغذي مجموعات أيديولوجية تقوم على التطرف واستخدامها لمصالحها الداخلية منها والخارجية، والنتيجة هي أن تلك المجموعات خرجت على الأنظمة الداعمة، وتحولت إلى عدوها الرئيس.

إن السبب يكمن في أن العقائد ترسخ في البنى الفكرية التي لا تتغير بسهولة، ولا تتبدل إلا بالحوارالتفكيكي، في حين أن السلوك السياسي للأنظمة يتبدل ويتغير وفق الأوضاع الإقليمية والدولية.

ولو أردنا الخروج من أتون العنف المحموم، لا بد من وضـــع آليـــات حـــوار حقيقية مع الفكر "الأصولي"، وتحليله بعمق وشفافية وبشكل علني يصـــل إلى الرأي العام، وهذا الطريق وإن بدا طويلاً ومملاً وغير مجدٍ، فإن تفكيك العنف لا يكون إلا بتفكيك البنى الأيديولوجية المؤسسة له والعوامل المساعدة علـــى تكوينه، والمساهمة في وضع بنى تربوية واضحة للأجيال القادمة ترتكز علـــى مفاهيم العدالة الاجتماعية والحوار والتواصل، وفتح المعاهد والكيات وطـــرح فكر تنويري قادر على خلق رؤى إبداعية بنّاءة، علاوة على التنمية الاقتصادية

ورفع البؤس عن الشعوب واحتضان الأفراد ورفع المظالم ومحاربة الفساد وترسيخ الديموقراطية والحريات الفكرية، فعملية محاربة العنف بالحديد والنار ستؤدي لا محالة إلى تعزيز السلوك العنفي وإلى مزيد من التطرف وسفك الدماء.

وينبغي أن تتحول السجون من معتقلات للتعذيب، والاعتداء على حرمة الإنسان، إلى مراكز إصلاحية تنويرية، وتكون بمثابة مصحّ فكري ونفسي وعلمي يخرج المتطرف منها وقد توضحت الرؤية الفكرية عنده فيخرج محبّا للحياة قادرًا على الاندماج في المجتمع المدني.

قد يبدو ما أقوله حلمًا طوباويًّا، غير أنه من حقنا أن نحلم بعالم خارج دائرة العنف وخالٍ من السجون، وحبذا لو يتغير مفهوم السجن واسمه، ليتحول من مؤسسة عقابية، إلى مؤسسة إنتاجية إبداعية، ربما يدخلها المرء من تلقاء نفسه لتلقي المساعدة لتجاوز العنف الكامن داخله والرقي بروحه وتفكيره وسلوكه.

- **من أين يبدأ الحوار؟**

تُعدّ عملية فهم نشأة الحركات الأصولية وبنيتها الأيديولوجية، وبنية عقليتــــها وطريقة اشتغالها الوظيفية، هي العملية الأولى والأهمّ قبـــل الـــدخول في أي عملية حوارية، وقد شهدت العديد من مواقف حوارية متنوعة بين أصـــوليين وغيرهم، وفي أغلب المرّات كانت العملية أشبه ما تكون بحوار الطرشان.

والسبب الرئيس يعود إلى اختلاف المفاهيم والمنطلقات من جهـــة، والـــبنى الأيديولوجية التأسيسية من جهة أخرى، فعمليـــة الخـــوض في الفـــروع أو السلوكيات المنبية على المعتقد والأيديولوجية غير مجدية بمفردها، لذلك مـــن المهم التركيز على نقاط أهمها:

- أنّ الحوار ينبغي أن يبدأ بتحليل المنظومة الفكرية التي يؤمنون بها وطـــرح كل عنصر من عناصرها للنقاش؛ فنحن الآن نُواجه مشاكل متعلّقة بالتأصـــيل ازدادت تعقيدًا مع انتشار حركات الإسلام السياسي، الداعية إلى إعادة تطبيق الشريعة الإسلامية كما وردت وقُيّدت من قبل بعض الأصولويين"[16] بفرض

.(١٦) كنت قد استخدمت مصطلح أصولي للدلالة على بعض الحركات السياسية ولكني أفضل استعمال مصطلح الأصولوي للدلالة على هذا الأمر، كي لا يحصل الالتباس بين هذه الجماعات

رأيهم عن طريق استلام السلطة السياسية، ثم تكييف التعليم مع ما يقتضيه التأصيل الموروث.

- عملية الحوار هذه، يجب أن يقودها أناس متخصصون، لا يتقنون فن الحوار وحسب، بل يفهمون النصوص المُؤسسة للأصول والعقائد، أي يمتلكون الوسائل التحليلية والاستنباطية للربط بين الأحكام الشرعية والأصول التي تتفرع عنها، والنظر في الأمور المستجدّة خصوصًا بعد القطيعة التاريخية وغلق باب الاجتهاد، فالخطاب "الأصولوي" الراهن ينكر وجود أية مسافة فكريّة، بين ما أصّله الشافعي وما أوصى به ابن تيمية وما أفتى به الغزالي، وبين المُعتقد الديني كما هو سائد في المجتمعات المعاصرة الخاضعة لعوامل العولمة.

- الحوار ينبغي أن يطال كافة المواقف المتطرفة بما فيها الحداثية، لأننا نجد أن الرفض التّام من قبل بعض التيارات الحداثية لمجرد الحوار مع الآخر والحكم عليه بالتحجر والتأخر، مما يؤدي بالمتطرف "الإسلامي" عادة إلى الدفاع عن هذا الموقف كسلاح قوي لكفاحه ونضاله السياسي، وكلا الموقفين الحداثوي المتطرف والأصولوي المتطرف يجب أن يُحلل ويُفكك، ويجب على النخب الفكرية أينما كانت أن تنزع الغطاء عن الخطابات والكليشيهات التي تمثل في المجتمع بشكل يومي، وأن تضع على المحك النقدي ما يستهلكه المناضلون

والأصوليين بوصفهم المشتغلين بعلم أصول الفقه وقواعده الذين كانوا يشتغلون في التأصيل الذي كان يمثل عملية اجتهادية.

السياسيون، بدءًا من الأصوليين وصولاً إلى الليبراليين، وتحليل ما يعتمـــدون عليه وكأنه حقيقة يقينية مقدسة، فحتى العلمانيين ومواقفهم المتشنجة حيـــال كل ما هو مسلم ينمّ عن نقص معرفي خصوصًا فيما يتعلق بالعلوم الإنســـانية والاجتماعية والمواقف المتطرفة التي يتخذونها تمنعهم من فهم الحاجة الدينية أو دراستها بشكل صحيح.

- إن عملية مقاومة الحركات الأصولية، وقمعها بالقوة وعبر أجهزة الأمـــن وغيرها، عملية غير مقبولة على المستوى الإنساني من جهة كما أنها ســـتؤدي إلى مفعول عكسي وعنف مضاد، وقد أثبتت التجربة ذلك في وقـــت مـــن الأوقات، لأنها ستزيد من قاعدتها الشعبية وستعزز السلوك العنفي، وســـتمتد على حساب من يمثلون الإسلام المعتدل، الذين سيضطرون للرضوخ للتطرف مسايرة للضغوط الشعبية وهو ما يحصل حاليًّا في المنـــاطق الســـاخنة كمـــا العراق؛ فرجالات الإسلام السياسي المعتدل لا يتبنون أطروحات الإسلاميين النضاليين، لكنهم يترلقون كثيرًا إلى العنف تحت وطأة الضغوط العنيفة الـــتي يعانونها من جانب الأنظمة. ففي الوطن العربي حوالي المائتي ألـــف ســـجين سياسي أكثرهم من الإسلاميين. وقد سقط منهم عبر العقود الاربعة الأخـــيرة حوالي المائة ألف قتيل من القتال المتقطع الدائر هنا وهناك.)[١٧]

- إن عدم اتخاذ موقف واضح وصريح من قبل العديـــد مـــن الحكومـــات العربية والإسلامية حيال إسرائيل يدفع بالقاعدة الشعبية إلى الالتفاف حـــول

---

(١٧) رضوان السيد :"سياسات الإسلام المعاصر"، ص ٢٢١

الجماعات الأصولية التي تتبنى مسألة الجهاد ضد إسـرائيل وضـد المحتـل في العراق... مع التنبه إلى أمر معروف عند الجميع هو أنّ فكـرة قيـام دولـة إسرائيل هي فكرة حركة أصولية دينية استخدمت الدين والمطـامع الدينيـة لليهود في العالم لإقامة كيان سياسي في فلسطين... وأن تنـامي الحركـات الأصولية الإسلامية المتطرفة أحد أهـم أسـبابه هـو التحـدي لإسـرائيل الأصولية... فنحن أمام أصولية إسلامية تواجه أصولية يهودية، لذلك لا يمكن حل الإشكال مع الأصوليين المسلمين وفتح باب الحوار معهم والوضع حيال إسرائيل كما هو معروف، وهذا الأمر يجب أن تعيـه الحكومـات العربيـة والإسلامية من جهة والإدارة الأمريكية من جهة أخرى، المشكلة مع العـالم الإسلامي لا يمكن حلها بشن حرب على الإرهاب ولا بالانحياز لإسرائيل أو تقديم تنازلات لها، ورغم أني لست مغرمة بتسويد صورة أي كان، غـير أن محاربة الفكر الأصولي يجب ألا تقتصر على ما هو إسلامي، فدولة إسـرائيل قائمة على مشروعية لاهوتية يهودية، وإن عملية الـتفحص النقـدي لهـذه الأيديولوجية تعني خلع المشروعية اللاهوتية عنها و"التجديد اللاهوتي" يعـني نقده وهذا أمر غير ممكن حاليًّا لأنه يضعف من حماسة اليهـود للمشـروع السياسي الإسرائيلي.

- إن الموجة السائدة عالمياً وبعد ١١ سبتمبر هي محاربة المدارس الدينيـة، والكليات الشرعية... على أساس أن تنظيم القاعدة معظم أعضائه طلبة العلم الشرعي "طالبان"، وهذا تحليل سطحي للأمور وردّ فعلـي لا يـؤدي إلا إلى

تكريس العنف؛ فليس الحل هو إغلاق هذه الكليات وإدانتها... ولكن يجب تأسيس معاهد حديثة لتدريس الدين الإسلامي وغير الإسلامي، بطريقة جادّة ومسؤولة في كافة أنحاء العالم، وفتح كليات متخصصة في أكبر جامعات العالم تهتم بتعليم التاريخ المقارن للاهوت الأديان الثلاثة على الأقل، لا أن تُرمى الدراسات الإسلامية في أقسام الكليات الاستشراقية، حيث تُدَرّس اللغات والآداب، ويجب أن تتناول دراسات في العمق ويتحمّل الباحثون مسئوليتها فكريًّا ويعيدوا من خلالها فتح باب الاجتهاد، فنحن يجب أن نجدد في الآلية والمنظومة الفكرية لها فالتجديد على المستوى الإيماني متوقف منذ زمن وباب الاجتهاد أُغلق، الأمر الذي سبب قطيعة تاريخية، فوجود مثل هذه المعاهد سيساعد الأفراد على الخروج من حالة الفقر الثقافي والفكري، كما تُعتبر المكان الأمثل الذي يؤمّن البيئة الخصبة للحوارات المثمرة بين الأديان.

- **خلاصة:**

باختصار مع شيء من التكرار، إن المناضلين السياسيين وجماعات العنف وغير العنف في العالم أجمع من ديانات مختلفة، ومصادرهم الفكرية والأيديولوجية متنوعة، وكل واحدة من هذه الحركات تمتلك منظومة عقائدية وأيديولوجية و"لاهوتية" خاصة بها، تبني عليها خطاباتها اللاهوتية والسياسية...

ولحل الإشكاليات المتعلقة بالسلوكيات التي هي إخراج للسيناريو الفكري الذي يُتقن تمثيله الأفراد القادة و رجال الدين والمناضلون... لا بدّ لنا من تحليل الخطاب الأيديولوجي و"اللاهوتي" ونقده، فنحن بحاجة إلى "تجديد لاهوتي"، وهذا التجديد يعني نقد "اللاهوت الموروث"، وعملية النقد هذه يجب أن تطال كلّ الأديان[18]، ورسالة المثقفين أيّا كانوا أو في أي وسط يعيشون في هذا العصر.

وللخروج من دوامة العنف بكلّ أشكاله العنف الصريح والعنف المضاد والعنف المُقنّع، والإرهاب بكلّ أنواعه — ولا أقصده بمفهوم بوش فقط — لأن العالم بأسره لا سيما العربي والإسلامي تعرّض لإرهاب مقنّع بعد إعلان الحرب على "الإرهاب".

وإزالة الإشكالات والأشكال القمعية الداخلية والخارجية الصريحة منها والمقنّعة فالمثقف العربي الحالي يعاني من مشكلة قد تكون غير مُعلنة، لكنّها موجودة مع السلطات السياسية التي تحاول الضغط على المفكرين لكي يصبحوا الأداة التأصيلية التي تضفي الشرعية على النظام والأمر قد يتطور ليصل المثقف إلى السجن، وهذا على سبيل المثال، أما على الصعيد الشعبي فالأمثلة أكثر من أن تعد وتحصى.

.(١٨) لفهم مسألة التجديد الديني لا بد من العودة إلي كتب محمد أركون والتي تناولت بمعظمها قضايا تأصيل أنواع الخطابات والأحكام و نقده منها: الفكر الإسلامي، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، قضايا في نقد العقل الديني... وآخرها اللامفكر فيه في الفكر الإسلامي.

والمثقف العربي بشكل خاص وأي مثقف آخر يعاني من مشكلة مع رجـــال الدين واللاهوتيين والعلماء... الذين يتتبعـــون الحركـــات الفكريـــة والآراء ليسرعوا إلى إطلاق أحكام قيَمية تبدأ "بالتفسيق" وتصل إلى "التكفير" وتنتهي أحيانا بـــ "إهدار الدم".

لا بدّ من السعي الجاد والمتواصل إلى فتح آفاق العقل واجتهاداتـــه الناقـــدة و"التجديد" في الأمور التي يُدّعى عادةً أن لا تجديد فيها، لكـــي لا يســـتعبد الإنسان لعنف الإنسان، فعملية الحوار هامة جدا وهي الأداة الفاعلة التي يجب أن تطال كل التيارات الفكرية، ولا تقتصر على الأديان.

الإنسان و العنف

أزمة هويّة في عصر الإنسان الأدنى

(العنف عنصرية تكرس انجراح الذات المجتمعية)

- **العنف والمرأة:**

لطالما تحاشيت الخوض في الحديث عن المرأة، وكل ما يتعلق بها من موضوعات، خصوصًا في سياق ما يُطرَح حولها من أمور كأنها لا تخص كائنًا غيرها مثل: "الحرية" و"المساواة" "والحقوق"... وغيرها من المواضيع التي تعج بها الكتب والشاشات والبرامج والمؤتمرات والندوات، التي غالبًا ما تُرفَع فيها الشعارات المؤدلجة وتوضع أخرى، في أتونٍ محمومٍ، إن دلّ على شيء فإنه يدل بالدرجة الأولى عن مدى الفوضى الفكرية، التي نعيشها وغياب الوضوح المنهجي، وانعدام الأسس البنيوية لعلاج الظواهر الحياتية، كما تدل على أن مفهوم الكائن الإنساني الحرّ المبدع مازال بعيدًا عنا كلّ البعد.

لأجل ذلك كنت أتعمد الابتعاد عن الجمعيات "النسائية"، لأن معظم ما وقعت عيني عليه حتى الآن، يتخذ من شعاراته أداةً لتمرير مشاريع لا تخدم المرأة أصلاً، ولا حتى الإنسان، وهذا ليس من باب النقد، أو التقليل من شأن

ما تحاول المرأة جاهدة أن تقدمّه وتحققه لنفسها، بل لأن هناك خطــأً بنيويًّـــا فادحًا في الفلسفة التي تقوم عليها الممارسات المدافعة عن المــرأة، فالمفــاهيم المطروحة تنقل المرأة من واقع يختزلها، لواقع آخر ربما يكون أشــد اختــزالا لإنسانيتها، فتصبح عملية التحرر المزعومة عملية انتقال من عبودية لأخرى، و يصبح العنف مقنعًّا أو من لون آخر.

إنّ فكرة وجود "جمعية نسائية" بحتة، هي فكرة عنصريّة بحدّ ذاتهـــا، تحـــاول استبعاد الآخر، أي "كل من ليس بإمرأة"، واقصاءه ونفيه، تمامًا كالمجتمعـــات "الذكوريّة" التي تحاول نفي المرأة وإخضاعها، ففكرة "مجتمع نسائي" صـــرف يُكرس مبدأ الفصل بين البشر، ويؤدي إلى انشطار وانفصام الكائن المســـمى إنسانًا.

وإذا ما أردنا أن نحلِّلَ ظاهرة العنف ضدَّ المرأة، لا بد وأن ندرس ذلك مـــن خلال سياقه الفكري العام، لأنّ أشكال العنف المُمَارس ضـــدَّها، لـــيس إلا صورةً منعكسة للعنف الممارس ضد الإنسان، فالرجل يتعرَّض للعنف أيضًـــا من قبل "السلطة"، وشتى الشرائح المجتمعية ترزح تحت وطأة العنف والقمـــع المنظَّم منه وغير المنظم، فحتى الأنظمة الحاكمـــة في الـــدول الـــتي تُوصـــف بالضعيفة ترزح لسيطرة وهيمنة وعنف إدارات الدول التي تُوصف بالقويَّـــة، والتي تمنح لنفسها الحق الحصري في تقرير مصائر الشعوب وخياراتها، بدءًا من التأديب والحصار الاقتصادي وصولا إلى الاحتلال العسكري...

بدون شك فإن أشد أنواع العنف المولّد هذا وأقساها يقـــع علــى الحلقــة الأضعف في المجتمع "الذكوري"، على الطفلة الأنثى، فالعنف الممارس ضــد النساء والأطفال، هو حلقة من سلسلة طويلة مـــن العنـــف الموجَّــه ضــد الإنسانية، بل وضد الطبيعة الكونية، وهي أمور تنذر بكوارث حقيقية مــا لم نسرع إلى تحرير عقولنا من شتى أنواع القيود ونبذ العنـــف بكـــلّ أطيافــه ومستوياته.

- **مشاهد العنف ضد الكائنات:**

إذا حاولنا أن نتجرّد، ونخرج من الأطر الفكرية المعلّبة، والأحكام المســبقة، والمرتكزات الاجتماعية والسياسية والدينية وحتى اللغويــة... كيــف تبــدو مشاهد العنف على وجه البسيطة؟

إنّ المرأة تعاني من عنف الرجل، والطفل يعاني من عنف البالغين، والموظــف يعاني من عنف مدرائه، والمواطن يعاني من عنف السلطات، وأجهزة السلطة تعاني من عنف سياسة الأنظمة، والأنظمة السياسية ــ خصوصًا في بلادنــا العربية ــ تعاني من عنف الدول الكبيرة، وهكذا في دوامة لا متناهيــة مــن العنف الصريح والمقنّع والمتحول والمولّد في آن معًا.

كما يجب علينا أن لا ننسى أننا ككائنات بشرية، منحنا أنفسنا حقّ ممارســة العنف ضدّ الكائنات الأخرى، فالإنسان يمارس العنف ضد الشــجر فيقطــع

الشجر لغير حاجة ولا يزرع مكانها، فنسبة المجازر المرتكبة بحق الغابات تنذر بكارثة بيئية وفق آراء العلماء؛ كما أنّ الكائن الإنساني يُمارس العنف ضد الكائنات البيئية يوميًّا فيعمل على حرق البيئة دون رحمة، ويكفي أن نعلم أن الولايات المتحدة وحدها على سبيل المثال تقدّم للبيئة ٣٩,٤ بالمئة من نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون المسبب للاحتباس الحراري، وهي أعلى نسبة بين دول العالم الذي يصف نفسه بأنه متطور؛ إضافة إلى أنّ الإنسان يمارس العنف ضدّ الحيوان، سواء عنف مباشر أو عنف مقنّع يتمثل في تعديل جيناته وراثيًّا وتعديل منظومته الغذائية، الأمر الذي أدّى إلى انتشارالأمراض والأوبئة...
هذا عدا انتشار الأسلحة الفتّاكة المدمرّة التي مازلنا نعاني منها ككائنات على كافة الصعد، علاوة على الاستخدامات النووية بكل صورها وأشكالها "السلمية" منها وغير "السلمية"، فحتى ما يصرّح به أنه"سلمي" بحق الكائن الإنساني، فهو "غير سلمي" بحق الكائنات الأخرى والطبيعة والبيئة والكون.

إذن نحن ككائنات إنسانية ماذا قدّمنا للكون وللكائنات الأخرى سوى الخراب والدمار؟

فالكائنات البشرية تعتقد بأنها أرقى من شتى المخلوقات، متذرعةً بشتى الحجج اللاهوتية وعاملةً على تطويع المعنى المقدّس لصالحها، علمًا أن الكائنات الأخرى لا تعمل إلا في إطارها الكوني العام وفي تناغم وظيفي عجيب مع بيئتها، وهي لا تضرّ نفسها ولا غيرها، في حين أنّ الإنسان يضرّ نفسه

ويؤذي غيره، ويمارس العنف على شتى الكائنات بفوقية ونرجسـيّة بالغـة، وبقدر ادعائه للذكاء فإنه يمارس شتى أنواع العنف والتدمير.

كلّ ما أوردناه هو عنف نشاهده، نسمعه، ونمارسه، فالكائن الإنساني يحاول فرض سلطته وقوّته، وكل سلطة تحاول امتلاك "الحقيقة" مستخدمة مفردات القدسي متستِّرةً بالكامل والنموذجي، وتدعي أنّ عليها تأديب من يقع تحت وصايتها، فتمنح نفسها حقّ ممارسة العنف على الآخرين، وإخضـاعهم لهـا باللين أو بالعصا وكلّ ما لا يصنع إلا الدمار.

طبعًا يقابل هذا العنف عنفًا مضادًّا، فالمرأة تحاول مقاومة عنف الرجل أحيانا بعنف من لون آخر، وأحيانًا بإسقاط العنف على أطفالها، والرجـل يسـقط عقدّه النفسية على زوجته؛ و حركات "المقاومة" تحاول أن تقـاوم العنـف بعنف مضادٍّ بكل ما تملك، حتى لو أدّى الأمر إلى حرق الأخضـر واليـابس أحيانًا؛ وهكذا نجد أننا كشعوب سقطنا في أتـونٍ محمـومٍ مـن الحـروب والويلات ودوَّامة من العنف والعنف المُضاد المتوّلد التي لا ينقذنا من شـروره إلا قدرة قادر.

إذن لابدّ من معالجة العنف ضد المرأة ضمن إطاره وسياقه الإنسانيّ العام، ولا ينبغي أن لا يكون مجتزءًا ومختزلا لا يزيد الواقع إلا سوءًا.

- **العنف سؤال الهويَّة:**

لقد ذهب العديد من الباحثين إلى البحث عن تفسيرات علميّة لهذه الظاهرة، وإذا كان يبدو جليًّا أن بعضًا من هذه الدراسات، بيَّنت أن النظام الاجتماعي والسياسي والأخلاقي والقيمي والثقافي والوضـــع الاقتصـــادي والمســـتوى المعيشي، كلها عوامل تفسر هذه الظاهرة، غير أنّه من الملاحظ هو أن معظـــم هذه الدراسات والأبحاث لم تضع موضع السؤال علاقة العنف بتشكيل الهوية عند الكائن الإنساني.

الأمر الذي يجعل العنف ضد النساء، يبدو كظاهرة عرضيّة، وكمسألة طارئة في الزمان والمكان، كما يتجلّى بكل وضوح في خطـــاب وســـائل الإعـــلام المختزل الرديء، وهذا خطأ فادح لأن العنف ضد المرأة كما أشرنا لـــيس إلا جزءا يسيرا من منظومة عنف كبرى وواقع شديد القساوة والمرارة.

إنّ العلاقة وثيقة بين العنف وتشكّل الهوية عند الإنســـان، حيـــث إن هـــذه الأخيرة تتأسس على مبدأ الهيمنة والســـيطرة، علـــى مـــن يُصـــنّف أنـــه أضعف،النساء والأطفال بوجه خاص، ومبدأ الهيمنة هذا قائم على تحكّم من يمسك بزمام السلطة، الذين هم الرجال في واقعنا لأننا ننتمي لمجتمعات أبويّـــة ذكورية، وهم من يتحكمون في وسائل الإنتاج المادي والمعنوي، وهـــم مـــن يحتكرعادة وسائل العنف الفيزيقي المباشر والرمزي والمعنوي و الديني.

كلّ ذلك يدعونا إلى طرح تساؤلات منها: هل يُعدُّ العنف مكوّنًا أساسيًّا من مكونات تشكيل الهوية عند الكائن الإنساني؟ وإذا كان الأمـــر علـــى هـــذا النحو، فبماذا يمكن تفسير هذه العلاقة؟ وهل تسعفنا المقاربات المعتمـــدة في تفسير الهيمنة على إيجاد تفسير علمي للظاهرة؟

إن ّالعنف ضدَّ المرأة ليس حالة طارئة، هبطت من مكان مجهول، أو ظـــاهرة عرضيّة هامشية آنية تزول مع الوقت، ولكنه يُعـــدُّ بعـــدًا مؤسِّسًـــا للهويّـــة الإنسانية في المجتمعات.

فالبنى المنتجة للعنف متجذرّة في الأسس البنيوية للأيديولوجيّات المتداولـــة في عالمنا بما فيها الأديان، ومتأصلّة في البنيات الذهنيّـــة، والخلفيّـــات الفكريَّـــة للأفراد، وتُعدّ المركّب الأساس في بنية المؤسسات الاجتماعية بما فيها الأسرة، التي ترعاه وتحتضنه.

فالأنماط التربوية المُتّبعة تُكرِّس العنف، وتعمل على إنتـــاج شـــروط إنتـــاج مجتمعات عنفية طائفية عنصرية من جديد، فالعنف يـــتحكَّم في اللاشـــعور الجمعي للمجتمعات البشرية ويُحرِّك دواليب الفعل السياسي والاجتمـــاعي والاقتصادي... على حدٍّ سواء، إنه جزء لا يتجزأ مـــن المخـــزون الثقـــافي والأيديولوجي وعصارة إرث تاريخي ضخم حافل بشتى أنواع الاضطهاد.

غير أنَّ كلّ ذلك لا يعني بحال من الأحوال، أنه حالة ثابتة وظـــاهرة مطلقـــة وقدرٌ مبرم، غير خاضع لتغيّر الظروف التاريخية والاجتماعية الـــتي تشـــهدها

المجتمعات البشرية، وإنما المؤكد هو أن حدَّته تتفاوت حسب المرحلة التي قطعها كل مجتمع بشري في طريقه نحو إحداث القطيعة مع الممارسات القمعية، في تطوّره نحو تحقيق التقدم والمساواة والرفاهية لكل نسائه ورجاله وأطفاله، وكذا لكل فئاته العمرية وطبقاته وشرائحه الاجتماعية.

- **نحو رؤية إنسانية كونية:**

إن التعقيدات الاجتماعية والأنثربولوجيّة تضعنا أمام تحدٍّ يُملي علينا أن نفكرّ بشكل مغاير للمعهود، إن فكرة وجود "مجتمعٍ عادل" قائم على أيديولوجيا "العولمة" قد انهارت تحت وطأة التعقيدات و لم تقدِّم لنا أكثر من نظرية "نهاية التاريخ"، والأحداث تجري اليوم بتسارع دموي، وكأن المستقبل معدوم، كما أنه لم يَعد ثمة حاضر، والصراعات بين الفرد والفرد، والفرد والمجتمع، تتعمق بإيقاع مخيف.

فلنهدأ ونخرج من حلبة العنف ودوامته، لنغادر الواقع إلى واقع آخر نبنيه وعيًا وحسًّا، ونطوي الزمان والمكان، فلنتجاوز الأفكار والمعتقدات، ولنعمل على تأسيس واقع ينبني على معرفة الكون الخارجي الذي يتناغم مع المعرفة الداخلية للكائن الإنساني فكيف لنا كبشر أن نحلم بمجتمع راقٍ متناغم ونحن نعمل على إفناء الكائن الداخلي الروحي الكامن فينا؟

إنّ اختلال التوازن المتعاظم، بين الروح والمادة بوصفها "مردودًا" تُعرِّض البشرية للتهلكة، فالتعامل مع الإنسان المختزل بالواقع المادي المنبني على

المصلحة المادية وربط قيمة الإنسان بمردوده وبالإنتاج المادّي فقط سيؤدِّي لا محالة إلى انهيار المجتمعات، لأن الرُّوح بُعد أساسيّ من أبعاد تركيبة الإنسان.

فلنحترم الكون، ونحترم الطبيعة، ونحترم الكائنات، ونحترم ذواتنا بكلّ أبعادها، ولنحترم حريَّة أرواحنا، ولنغادر مستوى الواقع الدموي المحموم، إلى أفق مُشرقٍ، يرتكزُ على الوعي المنبني على التَّطوّر المتكامل للفرد روحًا ونفسًا وجسدًا وقلبًا، والرقي بالفردي والمجتمعي، وفتح أفق غير محدود للمحبة والتسامح.

إننا ككائنات إنسانيّة مخيرون اليوم وأكثر من أيّ يومٍ مضى، بين أن نتطوَّر على المستويات كافّة، أو أن نتلاشى ونختفي في أتون الصرعات والحروب، وهذا التطوّر الذي تقف الإنسانية اليوم على حافته أشبه ما يكون بمخاض الولادة، ويرتبط بالدرجة الأولى بالعلم والوعي والثقافة وعلاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة هذا الأخير بالكائنات.

وأن تكون كائنًا كونيًّا، فهذا يعني أنك منبثق عن حضرة التكوين، في هذه الحالة أنت تتساوى مع كل كائنات الكون أمام المكوُّن، وعندما نحترم كينونة الكائنات الأخرى، سنتناغم تلقائيًّا مع ما يدور حولنا، فنحب الكائنات ونتوحد معها ونتجاوزها، لأن عملية التجاوز هي أساس الحرية والانعتاق.
عندها سنجدُ أنَّ ما من شيء وُجِدَ في الوجود والكون إلا تجلٍّ وجوديٌّ ومظهرٍ من مظاهرالتكوين، وأنَّ مامن شيء إلا ويتغيَّر ويتطوّر في سيرورة

مستمرة ونظام بديع، وتغدو كلّ المتناقضات والمتضادّات مكمّلات لبعضها البعض بحسب مستويات الواقع التي تنتمي إليها، عندها سنعي أنّه لا يوجد تطابق تامّ بين الأشياء بل كلّ كائن حالة قائمة والحقائق متعددة بعدد الكائنات وهي تجليّات لمظاهر قدرة الخالق، لعلّ هذه الرؤيا تفضي إلى عصرٍ جديد للإنسانية، قوامها روح التواضع، ومشاعر الامتنان للمكوّن، والودّ والاحترام لكائناته ومخلوقاته، فتصبح عملية اعتداء الكائن الإنساني على الكائنات الأخرى أمرًا متعذّرًا في إطار منظومة كونية لا متناهية.

الدين و المقدس

أشتَمُّ الآن.. .
رائحةَ خَميرةِ حربٍ... ملوَّنَةً
فِي قلبِ البشرية... الآن

أضيء ليلاً شُموع السلام
وأصلي.. .
لأجساد أطفالٍ عَفَّرَهَا الترابْ
فسلامًا...
من فوق كلّ المقدسات
من فوق كلّ الأديانْ

فما آلمني...
صِراعٌ أدلجتْ أطْرَافُه
واكتويت لجرحِ
أي كائنٍ...
وأعبرُ اليومَ لأجلِ إنسان

من قصيدة معبر سلام للكاتبة

حرب الله

الظاهرة الدينية والحروب الطائفية

هل الدين هو سبب الحروب؟

(إنّ اليوم الذي تتفق فيه البشرية على دين واحد لن يأتي أبدًا...)

لقد شهدت المجتمعات الإنسانية على مر العصور، تجارب مريرة، طالت معظم شعوب الأرض إن لم نقل كلّها، التي قاست وحشيّة الحـــروب، والإبـــادات الجماعية، وممارسات العنف الطائفي، والتطهير العرقي، وغيره من الأمور، التي غالبًا ما كانت تُعلن وتمارس تحت شعارات لاهوتية ودينية، فكـــان الكـــائن الإنساني على الدوام، يمنح نفسه حق تصنيف الآخر، ويجد المسوِّغات الدينية، لممارسة شتى أنواع العنف تحت شعارات "فاضلة" و"ربانيـــة"... وكانـــت الأسباب في معظمها عرقية أو طائفية أو مذهبية أو عقائدية.

ونحن اليوم كبشر، نَصِفُ أنفسنا بـــ"أبناء الألفية الثالثة"، ونُصنِّف أنفسنا بأننا "أفراد متحضرون"، في عصر العولمة والانفتاح... وغيره من الأوصاف الـــتي نمنحها لأنفسنا بغباء ونقدّم ذواتنا على أننا أكثر فهمًا وعلمًا وتطـــوّرًا ممـــن سبقونا، وأننا دعاة حقوق الإنسان وحوار وانفتاح وتعددية... فكيف يبـــدو المشهد الحضاري العالمي اليوم يا أبناء العصر الفريد؟

لا شك أننا نقف على أبواب أتون محموم... ونشهد وحشية تفوّقنا بها على من سبقونا بمراحل، إنها وحشيّة متطورة هجينة، استطاعت أن تتقنع بـأبهى الصور وتتخذ من الشعارات أنبلها...

فالأسلحة الفتاكة منتشرة في معظم دول الأرض، والسباقات النووية جارية بامتياز، والتقنيات الوراثية من استنساخ وغيره، من أبحاث سريّة تحاول أن تبحث لها عن وباءٍ مدمرٍ هنا، أو جين مميز هناك، لاستخلاص عناصر نخبوية تسود البشرية؛ كلّ ذلك ينذر بكارثة، علمًا أنه يمارس تحت شعارات البحث العلمي السلمي لخدمة الإنسان ليس إلا.

أما الوضع الميداني، فلا يحتاج لشرح طويل، فمشاريع الهيمنة والتقسيم مستمرّة على قدم وساق، ففي العراق حمام دم يومي مفتوح، لم تنفع معه لا الخطط الدولية ولا الإقليمية لا الأمنية منها ولا العسكرية، وفلسطين أسوأ حالاً، ولبنان على كفّ عفاريت متعددة، والسودان والصومال والباكستان... كلها دول لا ندري في أي وقت تشتعل فيها أتون حرب أهلية أو طائفية.

وإن كانت هناك مشاريع دولية كبيرة في المنطقة، إلا أن المظلة التي تستظل بها في معظم الأحيان دينية وأيديولوجية، فغالبًا ما تُمَرر هذه المشاريع عبر اقتتال أبناء الشعب الواحد،الذي يتمّ دائمًا عبر الأقنية المذهبية والشعارات الطائفية... علمًا أنّ الدول الكبرى لا تهتم بالدول الأخرى، إلا بالقدر الذي

يمكّنها من تسريع دورة رأس المال، والدورة التجارية للسلع من خلالها وما يمكن أن تستفيد منها من موارد الطاقة، وبالتالي فكون هذه الدول تفرض سلعها ونمط استهلاكها لا يعني أنها تستهدف الآخرين من أجل الاستهداف وحسب، ولكن من أجل السوق، لتسريع وتيرة الدورة الربحية للسلعة الرأسمالية؛ ولعل تكنولوجيا الإعلام والاتصال تجهيزًا وخدمات، إحدى الوسائل التي توظفها هذه الدول، فهي توظف فيها الهدف التجاري من جهة، والوسيلة من جهة أخرى، وسيلة تنميط الأفراد والمجتمعات لخدمة الهدف التجاري والجيوستراتيجي لها.

إذن هذا التسويق لا بد له من معتقد يترجمه، فما جاءت به ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحولات المؤسساتية المصاحبة لها، من أبرز المعتقدات الجديدة التي أريد لها أن تكون ديانة العصر،و مفرداتها العولمة والمجتمع الإعلامي الكوكبي ومجتمع الإعلام والاتصال ومجتمع المعرفة... ومجتمع الاستهلاك.

والسؤال الأبرز المُلح: لماذا لم يساهم التطور الهائل للاتصال في الحدّ من الحروب "الدينية" و"الطائفية"...؟ علمًا أن التكنولوجيا والاتصالات السريعة ساهمت بشكل كبير في تعرف شعوب الأرض على بعضها البعض، وأصبح الإنسان على اطلاع على معظم المعتقدات والحضارات السائدة، ولماذا يبقى المعتقد المحرك الرئيس في النزاعات؟ وهل المشكل في الدين؟

عند استعراض التيارات الفكرية، نجد أن الفكر الإلحادي السياسي، والفكــر الأصولي الديني المؤدلج، وما بينهما من تيارات فكرية أخرى، هي في وجــوه متعددة لعملة واحدة، فالكلّ يسعى "للسلطة"، والكلّ يطلــب "الجمهــور"، لذلك فكل الأيديولوجيات تلك في جوهرها، تهدف إلى التحريض بالدرجــة الأولى، فهي وإن اتخذت أُطرًا فكريّة عقائدية، غير أنها تبتعــد عــن الــدين بمفهومه الجمالي الروحاني ومستواه الفردي.

فالأديان والعقائد كحالة نظرية طوباوية مقبولة ومحببة للإنسان، ولكن كحالة عمليَّة عانينا منها الأمرّين وجرّت علينا الويلات، والشواهد التاريخية تؤكِّــد على عدم جدوى الاتكال على الضمير الجمعــي لوقــف ســفك الــدماء والحروب... كما أن رجال الدين، والكهنوت، والإكلــيروس، لم يكونــوا قادرين على لجم حالات الحقد الطائفي والمذهبي، وغالبًا ما تكون العظــات والخطَب الداعية للتآخي والمحبة أسيرة المعابد والمساجد، علاوة على أنهــا في بعض الأحيان تشكل أقنعة لطيفة لأحقادٍ دفينة وضغائن مكتومة...

إن الدين ظاهرة إنسانية موغلة في قدم الإنسان نفسه، وبدأ مع بداية الإنسانية نفسها، وكان المساهم الرئيسي في تشكيل الحضــارات والفنــون والآداب والأخلاق والتشريعات وكافة أوجه النشاط الإنساني، كما يُشــكِّل البُعــد المعنوي الذي يطبع الحياة الآنية الحاضرة، كما أن معظم الأديان والعقائــد، تتجاوز الحاضر لتتدخل في المستقبل إلى أبعد من حدود الموت،إلى حيــاة أو حيوات أخرى مكتترة كل المفاهيم الغيبية مثل: الدينونية والآخرة والفردوس

والجحيم، وسائر المفردات التي تحفل بها العقائد والأيديولوجيات التي لا حصر لها ولا عدّ...

فالفكر الديني ليس مرحلة منقضية من تاريخ الإنسانية، بل هو متأصل في الفكر الإنساني، والمحرض الدائم للسلوك الإنساني، وواهم من يتخيَّل أن البشرية ممكن أن تتفق على دين واحد، وواهم أيضًا من يتخيل أن الإنسان ممكن أن يحيا بلا دين...

فالظاهرة الدينية تتجلى على مستويات ثلاثة:

- المستوى الأول: الدين الفردي: وهوخبرة فردية يعيشها الإنسان بروحه، وأعماق نفسه، غير نابعة عن إرادة مسبقة، وبمعزل عن تجارب الآخرين، يتذوقها على شكل إحساس داخلي بسيط، في مواجهة فريدة، مع قوة منبثة في الكون، إنه اختبار روحي بعيد عن أي موقف عقلاني أو نقدي، فالدين بوصفه ظاهرة فردية لا يُراقب من الخارج ولا يقولب بقالب ولا يختص به أحد، إنه تجربة خاصَّة وجدانية روحية بحتة.
- المستوى الثاني: الدين الجمعي: وهو عندما تتبلور الظاهرة الدينية بشكل جماعة من خلال خلق الرموز وممارسة الطقوس.
- المستوى الثالث: الدين المؤسسة: وهو بنية سياسية واجتماعية مركّبة وهي فوق مستوى الدين الجمعي، وهي بهذا الوصف حديثة نسبيًّا في تاريخ

الحضارة الإنسانية، فالمجتمعات البدائية عاشت الدين بالمستوى الجمعي دون مؤسسة دينية تملك السلطة المرجعية العليا.

وتقع معاناة البشرية اليوم في "المؤسسات"، مع الدين "المؤسسة" ومع مؤسسة "الدين"، وليس مع الدين بوصفه خبرة فردية أو حتى جمعية، والعلاقة جدلية ومحتدمة بين "المؤسسة الدينية" و"المؤسسة السياسية"، فطالما حافظ النظام السياسي على قوته بقيت المؤسسة الدينية تُقدِّم له الخدمات، والفتاوى المطلوبة ضمن الحدود المرسومة، فإذا اختل النظام السياسي بغت المؤسسة الدينية عليه وغلبت، وجعلت منه مطيَّةً لها، تحكم من ورائه... وهنا تُطلق الفتاوى، ويُسيس المقدس، ويُقَدّس السياسي، وتشن الحروب، وتُعلن الشعارات، وكل يتمسك بـ"لاهوته" ويتذرع بـ"إلهه" ويموت لأجل نصرة "دينه".

وربما العودة إلى "البدائية" في التدين تعد مخرجًا جيداً ولا بد منه، العودة إلى الدين بمفهومه البسيط، بمستواه الأول، كعلاقة فردية، تصل الكائن بسائر الكائنات على مستوى الروح والإحساس، وربطه بالجمال وجعله مصدراً للإبداع، وذلك من خلال فتح الآفاق الجمالية الإبداعية، والاستفادة من المبادئ الفلسفية، التي سعت منذ الأزل، إلى تلّمس الحلول بهدف سعادة الكائن المسمى إنسانًا، وإزالة حالة البؤس الإنساني، الذي تتجلّى صوره الفاضحة في كل ما يدور حولنا، سواء الأوضاع الأمنية وانتهاك حقوق الإنسان أو الأوضاع البيئية التي تنذر بكوارث طبيعية.

في الخبرة الروحية الفردية، يرتبط الإنسان بالكون والمكون، فتتلاشى المـــادة بالوعي، والوعي في المادة، في وحدة متكاملة؛ يتلاشـــى الكـــائن بـــالمكون ويتلاشى الكون في الكائن، فيعطيه إحساسا بالخروج عن الذاتيّة والتوحد مع كل ما يدور حوله، إنه اختبار للوحدة الكلّية للوجود، في وعـــي الغيـــب، واختبار منعكسات هذه الخبرة في الواقع، بهذه الحالة يكون الدين هو الحالـــة التناغم الأمثل مع الكون، فالإنسان الكوني هوذاك الذي يحترم الوجود وهـــو ممتن من أعماق نفسه للمكون، يحترم كل الكائنات الإنســـاني منـــها وغـــير الإنساني على السواء.

عندها يرتبط مفهوم المحبّة بالجمال الإلهي، يكون قد ارتقى الإنسان بالجمـــال إلى أرقى بُعد ووصل به إلى أعلى قيم التجريد، التي أشار إليها أفلاطون عندما جعل قيم الحق والخير والجمال ذورة القيم في عالم الُمثُل؛ وإذا انُتقد أفلاطون لمثاليته المفرطة وطوباويته، يبدو لي أن قليلا من البدائية في الإيمان والطوباويـــة في الخيال ترقى بالإنسان، وتعيد له روحه الضائعة في عالم المادة الذي يتناهش لأجله طُلاب السُلطة وأرباب الكراسي أجمعين، فالمثالية أشبه بنور يكشـــف جمال الأنفس، ولعل من أرقى لحظات إبداع الكائن الإنساني هي تلك يحيـــا فيها بذوقٍ رفيع، تكمن في ملكة وجدانية لروح شفّافة واعية تفهم وجودها، ونفس تعي أن وجودها جزء منه في بدن يعكس الوجود المطلق في الطبيعـــة والكون، وتصبح العبادة كيفما كان شكلها هي معبر حب وحالة وجـــود في المكون، عندها لن تكون خيارات الإنسان إلا كل ما هو متناغم مـــع البيئـــة الطبيعية، لأن كل الكائنات عندها جزء من المكون الذي يحبه فتصبح عمليـــة الإساءة إلى أي مخلوق أمرًا متعذرًا.

ديانة العصر

هل نحن على أبواب عصر اختفاء الأديان؟

لعلّي من أكثر الناس انتقادًا للأيديولوجيات و"المقدَّسات" بمعناهـا المـؤدلج، الذي يتحكم بمصائر البلاد والعباد، ويُحوِّل البشر إلى كائنـات متصـارعة متناحرة متنافرة، من خلال أديان وطوائف ومذاهب وملل ونحل، عَملَتْ على تفتيت العالم إلى جُزر سياسية وأمنية، لا متناهية تقاتل بعضها بعضًا، تحـت شعارات تنفي الآخر وتحتقره، وأحيانا تكفّره وتُهدر دمه، الأمر الذي تتخذه "الدول الكبرى" ذريعة للسيطرة على مقدّرات الشعوب من خلال إرسـال "حمامات سلامها" لتَسقُط على رؤوس الشعوب الفقيرة تلـك، فتمطـرهم صواريخ بحجة مكافحة الإرهاب ونشر السلام والأمان...

وبسبب تلك الظروف أمست بعض الدول أشبه ما تكـون بمـزارع تشـبه الإقطاع وتحكمها شريعة الغاب، فَيرث الابن أباه في الإقطاع السياسي هـذا ويستولي على الكرسي، فيقمع الداخل بالحديد والنار، وينصاع لسياسـات الخارج كالنعاج، حتى يحافظ على كرسيّه الذي لا يبرحه إلا بقدرة قادر.

أمام هذا الوضع المزري يبحث المفكر لنفسه عن مخرج فكـــري للأزمـــات ويتساءل: هل يعدُّ الخروج على الأيديولوجيات حلاً ناجحًـــا؟ ومـــا هـــي البدائل؟ والسؤال الملح هو: هل يمكن لنا التخلُّص نهائيًّا من الأيديولوجيات؟ وهل يمكن لنا حلّ الطوائف وتوحيد المذاهب؟ وهل يمكن للكائن الإنساني أن يحيا بلا مقدسات؟

هناك طروحات فكرية "حداثية" جديدة هل لها أن تكون بديلاً؟ وهل يمكـــن للفكر "الليبراليّ الماديّ" أن يوحّد البشرية ويقضي على الأيديولوجيات؟

- **الليبرالية الجديدة :**

هناك تيارات فكرية حاليّة تروِّج لخطاب ماديّ، اخترق الغرب أولاً ثم هبّت رياحه إلى الشرق، وفي مجموعه يقوم على ادعاء اختفـــاء الأيـــديولوجيات. مفكرون ذوو شأن يعلنون أنّ في الديموقراطية المتقدمة يكون المواطن غير قابل لفعل القولبة أوالتنميط، وأن العقائد الماضية التي سادت انتهت، فقد انتـــهت الأيديولوجية البورجوازية، كما انتهت المشاحنات والمجادلات بين الماركسية والمبشرين بالنزعة الاقتصادية الليبرالية، وأُقفل باب النقاش فإن الرأسمالية تُصدِّر الليبرالية إلى كل مكان في العالم، وإن "الليبرالية الماديّة" تتطابق مـــع الطبيعـــة العميقة للإنسان؟!

وقام بعض المفكرين بتقديم "المادية الليبرالية" كباب وحيد ونهائي للخلاص من التأثير البشع لـ"الأفكار المستوردة"، مع ما يرافق ذلك من مصطلحات "التقدم"، و"التكنولوجيا"، و"الاتصال"، و"السرعة" و"الحداثة".

غير أنَّ هذا الطرح "الليبرالي" المناهض للأيديولوجيات بحدّ ذاته يؤدي تشييد إلى أيديولوجيا جديدة، فتصبح هذه الأيديولوجية طرفًا وطائفةً ودينًا قائمًا إلى جانب بقية الطوائف والأديان والأفكار والمقدسات الأخرى الموجودة على الساحة العالمية، ويصبح شعار "الليبرالية" بحد ذاته ذاك "المقدس" الذي لا يمكن مسَّه، فيتحول إلى العصا الذي نقمع به الآخرين...

إنَّ الليبرالية المطروحة علينا اليوم تُضفي على ذاتها أكثر من أي وقت مضى رداء إثبات بسيط لنظام الأشياء، وحيد وغير قابل للدحض. هكذا يُصرِّح "آلان مينك" من أجل الإنهاء الحاسم لأي نقد فيشير إلى أنّ "ليس الفكر، وإنما هو الواقع الذي يتصف بصفة الواحدية". إذن لم يعد أيضًا هناك أي مجال للتفكير: فالواقعي الآنيّ يكفي. والواقعة والقيمة لم يعودا يشكلان إلا شيئًا واحدًا.

ويقدّم لنا أرمان ماتلار مثالاً عن هذه الظاهرة التي تعممت: "الكليانية واقعة، يقول ماتلار، وهي أيضًا أيديولوجيا: فاللفظ يخفي تعقد النظام العالمي الجديد بدلاً من أن يكشف عنه"[19]

(١٩) السيناريوهات الجديدة للاتصال العالمي "لوموند ديبلوماتيك"، غشت ١٩٩٥.

فالشعارات الليبرالية المطروحة اليوم تُوقع الشعوب في فخ الكلياتّيـــة وتقبّـــل الأمر بكليّاته فيصبح الشعار شموليًّا، بما يستتبع ذلك من استراتيجيات هيمنـــة من خلال توحيد أنماط الاستهلاك بين الشعوب.

إنّ ما يُوَاجِهُ شعوب العا لم اليوم وتعاني منه هو سياســـة "اختـــزال الكـــائن الإنساني"، فعندما يُختزل الكائن الإنساني بكلِّ أبعادِهِ الفكريَّـــةِ والروحيَّـــة والنفسيَّة والاجتماعيَّة والحضاريَّة، بما فيها الأبعاد الميتافيزيقية والغيبية ويتحول إلى كائن مادي اقتصادي مستهلك فقط، فإنَّه يتحول هذا الكـــائن إلى رقـــمٍ مسطَّحٍ ذي بعدٍ واحدٍ على قائمة الاقتصاد العالمي ورقمًا في بورصَةِ الأســـهم يتحكم بها المسيطر على المال.

إن الشعوب العربية وشعوب المنطقة تُواجه صراعات "اختزال الإنسان" مـــن أنواع شتى؛ فحركات الإسلام السياسي تختزل الإنسان بـــ"المسلم الحركي" فقط، والفكر الشيعي المتشدد يختزل الإنسان بـــ "المسلم الشـــيعي" فقـــط، واليهودي المتطرف يمنح نفسه حق "الفوقية" على سائر البشر وأنه مميز وهـــو "شعب مختار" فيختزل الإنسانية بـــ"اليهود" فهم البشر وما سواهم في مرتبـــة دون ذلك، والليبراليون الجدد يختزلون الإنسان بـــ"الكائن المادي الاقتصادي"

إذن ما نشهده اليوم هو سياسات متصارعة للاهوت المقـــدس علـــى الأرض يُغرق كوكب الأرض في دوامّة عنف لا تنتهي. ومن ثُمّ تُقدَّم "الليبرالية" إلى تلك الشعوب المتناحرة "المختزلَة" أصلاً لتزيد اختزالَ الإنسان اختزالاً.

▪ الخطاب الشمولي في الفكر "الليبرالي المادّيّ"[٢٠]

عند تفكيك مفردات الفكر الليبرالي المادّي يمكن لنا أن نميّز أربعـــة محـــاور تُشكل مركبّات أيديولوجيا العصر:

– أولا: التكنولوجيا والتقنية:

لا شك في أنّ التقنية واقع، وتكمن خطورته في أنَّـــه حَـــاز قـــوَّة القـــانون فالأيديولوجية التقنويَّة تُمركِز فكر النَّاس حول الـــكيفية فيبقى فكر الإنسان متجهًا نحو:كيف؟ وذلك من أجل إخفاء السؤال الحقيقي المرعب: لَماذا؟

فتكون "الأسباب التقنية" هي المستدعاة غالبا لحجب المشاكل الاجتماعية أو الاختيارات السياسية القابلة لأن تكون موضوع أخذ ورد، فمنطق الأنظمـــة الشمولية ومن بينها النظام الاقتصادي يُحظِّر أن تُوضَع انحرافاته موضع نقاش. وعندما يتمُّ تجريم الاختلال الوظيفي، فذلك من أجلِ الدَّعوة إلى مزيـــد مـــن التقنية من شأنه أن يسمح بالتحكم فيه.

.(٢٠) فرانسوا بيرون: "سعادة ملائمة"، كاليمار ١٩٨٥، و"تفكر وسائل الإعلام كما أفكر أنا"، مقتطفات من خطاب مجهول، هارماتان، باريس١٩٩٦.
ميشال كايا، رياضة وحضارة، هاراتان، باريس ١٩٩٦.

- ثانيا: أطروحة التقدُّم:

إنَّ واقعَ التقدُم المطروح اليوم، هو تَقدُّم أحاديّ البُعد يؤدي إلى خلل بالغ،لأنّه لا يأخذُ بعين الاعتبار حاجات الكائن الإنساني الأُخرى، فهو لا يقـيس إلا التقدم المادي الكمِّي البحت مع ما يرتبط به في المؤشر الاقتصـادي، الأمـر الذي أَوقع الشُّعوب النامية في الهوس، لأنَّ عمليَّة تقهقرالإنتاج الاقتصـادي مسألة غيرقابلة للتصوُّر في عالمنا الحالي، لذلك يتمّ تكريس مفهوم التخلُّـف لتبقى الشعوب في أتونٍ محمومٍ مع نزعة التطوُّر، فعبادة السرعة تولِّد بـدون حدود نفاد صبر نزعة الملاحقة.

- ثالثًا: وسائل الاتصال والإعلام:

وهي تُشكِّل أحد أهمّ المركَّبات الأيديولوجيَّة لهذا العصر، بل أضحت عقيدةً لها سُلطة تفوق العقائد وكلمة سحرية تفتح بها مغارة علي بابا، لأنها أداة سَبرِ السوق المالي ووسيلة ترويج تسويق السِّلع، وهي محور مهمّ في حياة "الكـائن الاقتصادي" لأنَّ النجاح والفلاح وإنتاجيّة الكائن مرتبطون ارتباطًا مباشـرًا بها، وأنَّ على الكائن أن يرتبط بالعالم طيلة ليله ونهاره، وأن يكون منخرطًا في كلِّ مكان وزمان، ويكون الوصول إليه سهلاً ومتاحًا للجميع في أي وقـت، وإلا اعتُبر متخلفًا لا يَستحق الحياةالعصريّة.

ووسائل الإعلام تختار بوساطة شبكة أيديولوجية مشيدة سَلفًا لتخدم "الكائن الاقتصادي المُختزل" والوقائع التي تَشكّل منها العصر، وذلك كي تطلب من

المواطنين في ما بعد الانخراط فيه، وتُشعرهم بأنهم مساهمون فيــه، بــدون أن يَسعوا هم أنفسهم إلى اختياره. وعليه فالإنسان الذي يريد أن يكــون ابــن عصره يجب عليه أن يتبنَّى "قيم" أولئك الذين يحددون العصر وقِيَمه، لــذلك نجد تماثلا حادًّا بين ثالوث الإعلان والاتصال والسوق، وأضــحى الفيــديو كليب طقسًا دينيًّا يتقرَّب به الكائن إلى إلهه، ويمارس من خلاله فرض الحداثة من خلال شعيرة التقنية...

– رابعًا: أكذوبة المعاصرة:

أصبح مفهوم العصرنة إلهًا فوق رؤوس العباد، وغدت الحداثة شــعار ديانــة العصر.الحقيقة أنَّ العصر هو شيء واقع، ولكنه أيضًا أســطورة وأكذوبــة، فــ"ملائمة العصر" معزوفة "ألوهية" يومية تستدعي إخضاع الفــرد لتعــاليم "الحداثة". فيصبح الكائن الإنساني المستهلك لكل شيء يسأل نفسه ليل نهار: كيف لي أن أغدو عصريًّا؟ وكم أنا متطوِّر يا ترى؟

غير أنَّ السؤال الجوهري يكمن في تحديد معنى "العصر"! لأن عصرًا معيَّنــا أو حقبةً معينةً ترتبط بالصورة التي تُفَبْرَكُ شخصيَّاتها في معظم الأحيان، فالعصر هو بناء تَصوّري سينوغرافي يتمُّ من خلاله تسليط الضوء علــى حــدثٍ أو شخصٍ أو رمزٍ ربما يكون تافهًا، ويتمُّ تهويله ونفخه ليصبح محورًا لا تُشــكِّل فيه المجموعة البشرية الباقية سوى الكومبارس.

إن أشكال التهليل لضروب المواءمة والملائمة مع روح العصر تجعلنـــا نســـأل أنفسنا ماهي "وقائع" عصرٍ ما؟ ومن يُحدِّدُها من بـــين مليـــارات الوقـــائع والأحداث التي تحصل في كل ثانية؟ أهم الساسة؟ أم النخب؟ أم من؟ فوسائل الإعلان والإعلام التي تحدد لنا الوقائع تلك تُطرح علينا كظاهرة اجتماعية في حين أنها غدت أفيون الشعوب.

- **مجتمع الاستهلاك:**

لعل الشعوب العربية من أكثر شعوب الأرض استهلاكًا، والتركيز المســـتمر على "المجتمع المستهلك" يجعلنا نعيد النظر في مفهوم الاســـتهلاك المتمثـــل في الأيديولوجيا المتمثلة في النزعة الرأسمالية التي تنتج على المستوى الدولي البطالة للدول "النامية" والاستغلال الفاحش للمسيطر كل ذلك يحدث يوميًّا علـــى مرأى ومسمع الأنظمة وتُفرض علينا باسم ولي الأمر الصالح وهـــو ســـوق الاقتصاد العالمي.

▪ خـــاتـــمـــة:

إنّ نقد الليبرالية هذا لا يريد أن ينحى بحال من الأحوال إلى نقض الحريّـــات غير أنَّ نقدي هذا منصبٌّ على الليبرالية "الماديّة" الجشعة التي تركز على بُعـــد واحد من الإنسان هو البُعد الماديّ وتختزل الإنسان بالكائن "الاقتصادي" التي تستعبد الفرد، فقد استفحل الخلط الأيديولوجي بكل ألوانه بفعـــل أشـــكال اللاتماسك الملحوظة فيما بين الخطابات المفروضة علينا وتجربة الأشـــياء الـــتي غالبا ما تكذبها وتدحضها.

وربما ستكون هناك انعكاسات خطيرة على المستويات الاجتماعية والسياسية للشعوب لاسيما شعوب الشرق الاوسط التي ستسعى بوعي أو بغير وعي إلى تبنّي أيديولوجيات مناهضة مضادة لليبرالية والرأسماليـــة، تســـعى إلى كســـر الواقعية المزعومة لخطابات الليبرالية الشمولية، وربما تكـــون الأيـــديولوجيات المتبناة أكثر شمولية وانغلاقًا، الأمر الذي ينذر بصراعات لا متناهية.

وتبقى النظرة الكونية المتكاملة للكائن الإنساني هي المحررة له مـــن ســـلطة الأيديولوجيّات المعلبة لأنها تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأخرى في حياة الفرد لا سيما الميتافيزيقية والروحية فهي طَرحٌ يُحول المفاهيم عن الماديّة المفرطة إلى الحدس والإبداع الروحي، من اختزال الإنسان إلى تكامله، من الاستغلال إلى التكافل، من الصراع إلى المشاركة، من الهيمنة إلى الانفتاح، من التعصّب إلى المحبة وانفتاح القلب والوعي، من مستوى الواقع الماديّ إلى مستويات الوجود اللامتناهية.

أزمة القيم واختزال المقدس في عصر التعقيدات

تقف الإنسانية اليوم، أمام أزمات متفاقمة، يصبح الإنسان الحليم أمامها حيران، يرقب بحذر "التطور" التقني الهائل، ويرى الأخطار المحدقة فيه، يحاول بحدسه الفطري أن يتلّمس نفحة محبة، ولمسة أمان، ورغبة حقيقية للسلام، يحاول أن يجد بقلبه اليوم مخرجًا للأزمات، وهو يفكّر بعذريّة كائن لا تختزله العقائد ولا تحتكره الأموال، مستلهمًا الخبرات الروحية العميقة التي تتعدى الأزمنة والأمكنة والأشخاص.

لقد حمل هذا العصر الكثير من التعقيدات، التي انعكست على الكائن الإنساني، لا سيما فيما يتعلق به من مفارقات تهدد كوكب الأرض، كما سائر الكائنات بما فيها الإنسان، فأسلحة الدمار الشامل من نووية وذرية، تجعل كوكب الأرض على كفّ عفريت من جهة، وتقنيات العلوم الجينية من استنساخ وغيره من تدخلّ في تقنيات خلق الكائنات تنذر بولادة كائنات هجينة، علاوة على التلوث البيئي الذي تسببه الصناعات، وآثاره المدمرة، خصوصًا بعد صفارة الإنذار التي أطلقها العلماء بعد مؤتمر باريس، حول التغييرات المناخية المحتملة لجهة الاحتباس الحراري وارتفاع مستوى البحار والمحيطات، الأمر الذي ينذر بكارثة بيئية وإنسانية حقيقية لا تبقي ولا تذر.

ويترافق المشهد هذا مع ثورة اتصالات، وغزارة معلومات، نقلت الحضارة الانسانية معها الى طورٍ حضاري لم تشهده من قبل، ووضعت البشرية أمام واقع افتراضي، أربك نظام الأشياء، وجعل من المتعذّر السيطرة على القوانين، أو حتى مجرد فهم المتغيرات.

إن أزمة اليوم شاملة تطال كافة القيم دون استثناء، بكل توجهاتها، سواء الدينية واللاهوتية منها، المتنوعة الصور والمشارب والاتجاهات، أو الحداثية بشتى ألوانها وأشكالها، إنه عصر انهيار روح الكائن المسمى إنسانًا بامتياز.
فهل نحن على أبواب عصر(عدمي) يشهد أفول القيم وانهيار الأديان؟ أم نحن أمام عصر (النهايات) نهاية التاريخ ونهاية الإنسان؟

ويتساءل الإنسان بروحه: أين القيم السائدة منها والبائدة؟ ما هي منابعها وما هي مجالاتها ومساراتها من أين نستلهمها من الأرض أم من السماء؟ هل القيم نسبية أم مطلقة؟ كيف السبيل؟ ألا يحق للإنسان تقرير مصيره الروحي؟ ما هي حقوقه؟ وما هي حدود مسؤولياته تجاه نفسه وبيئته وتجاه الكائنات الأخرى وتجاه كوكبه؟

إن إشكالية القيم والمقدّسات اليوم، لا تكمن في القيم نفسها أو في وجودها بحدّ ذاته، بل في اختزال تلك القيمة في بُعدٍ واحد، وحصر المعنى بمعنى واحد، واحتكار الحقائق، وعبادة الأشخاص، الأمر الذي يُسَطِّح الإدراك عند الإنسان، فنحن ككائنات وجودية شئنا أم أبينا محكومون بالقيم، ولا يمكننا

أن ننفي أو نؤكد حضور "المقدس"، فنحن مدينون للمعنى، الذي هو المظلّة الرمزيَّة، والجدار الأخلاقي، والعنوان الوجودي، وليست الخطورة تكمن في التحولات الحضارية العصريّة السريعة والمفاجئة، بقدر ما تكمن في طريقة التعاطي معها، فنحن مطالبون اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بإعادة النظر في القيم وعالم المعنى من أجل صياغة رؤية منسجمة عن الواقع بكل أبعاده ومستوياته.

إن عملية نقد "المقدّس" وحضوره، ليست نقدًا لذاتية الفكرة بل هي نقد للممارسات النابعة عن الاختزال أو الفهم المختزل، فهو نقد موجَّه لما هو قائم موجودٌ الآن، وهوالمقدس المختزل عن التأويل في عالم المعنى، فعملية تشخيص الأزمة القيمية ومقاربتها من الأهمية بمكان، لأنها تمسّ وتطال سائر مرجعيَّات المعنى، وأشكال مصداقيته.

فالديكتاتوريات بمعظمها تناهض المقدس الديني، وذلك بغرض استبداله بصورة الزعيم والديكتاتور، كما الأنظمة التوتاليتارية، والعنصرية، كلها تحاول أن تلغي مقدسات الآخرين،لتثبت مقدسها هي، وتؤكد تفوق عنصريتها.

كما أن التيارات الإلحادية شأنها شأن الملل والنحل والأديان الأخرى، تُسقط مقدسًا مُختزلاً لترفع آخر أقلّ أو أكثر اختزالاً، ومشكلة العولمة تكمن في كونها تختزل الإنسان بالكائن البيولوجي الاقتصادي المستهلك، ملتهمة بشكل

متواصل لكل ما ينتمي لعالم الروح. وهنا ينبغي علينا أن ندرك الفرق العميق بين العولمة، كفكر يدعو إلى الانفتاح لهدف اختزال الواقع، وبين الفكر الكوني المنبثق عن الوحدة المفتوحة للعالم على الوجود،في حين أن الانفتاح يتطلب منا أن نعي وقبل كلّ شيء أن للواقع مستويات عدّة تحكمها أنماط متنوعة من المنطق.

والواقع يشتمل على الذات والموضوع والمقدس وهي كوجوه ثلاثة للواقع ذاته، وعملية اختزال وجه من هذه الوجوه يؤدي إلى خلل مدمر، فجوهر المقدس إذن هو ذاك الذي يكفل التناغم بين الذات والموضوع، عندئذٍ لا يمكن للمرء أن يقع في فخ التأويل الواحد وبالتالي لا يمكن أن يدعي لنفسه حصريّة الحقيقة، إذ إن الحقيقة ترتبط بالواقع المحيط بها، فما يبدو صائبًا في لحظته، في مكانه، لا يكون كذلك في لحظة أخرى في مكان آخر أو في واقع آخر.

إنه الموقف العبرثقافي والعبرديني الذي يتحدث عنه بسراب نيكولسكو[٢١] وهو الذي يتناول كافة الأنساق المؤسسة لكافة المعارف البشرية فيتخللها ويتخطاها في آن معًا، كما يتوسطها ويتعالى عليها جميعًا، ويشير إلى ذلك بقوله "الموقف العبرديني غير متناقض مع أي منقول ديني ولا مع أي تيار

(٢١) بسراب نيكولسكو : فيزيائي في المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا، من مؤلفاته الإنسان ومعنى الكون، ونحن والقسيم والعالم... صاحب بيان العبر مناهجية وهو مقترب علمي وثقافي واجتماعي يتناول النسق المؤسس لكافة مناهج المعرفة فيتخللها ويتخطاها في آن معًا.

لاأدري أو ملحد، بمقدار ما تعترف هذه المنقولات وهذه التيارات بحضور القدسيّ. وهذا الحضور القدسيّ هو، في الواقع، عبر حضورنا في العالم. فإذا قيّد له أن يُعمم فإنّ من شأن الموقف العبرديني أن يجعل كلّ حربٍ دينية متعذّرة"[٢٢]

إنه موقف كوني يفتح فضاءات لا متناهية من الحرية الحقيقية، التي توقظ الوعي وتحرره من كلّ ما يُقيده من عبودية الأفكار والأشخاص وقدسية العقائد المغلقة، لأنّ الحريّة تغدوعندها تجاوز للثنائيات الضدية الخير والشر الحب والكراهية، فهي تنقل الإنسان إلى آفاق معرفة قوامها الحب والمشاركة والتسامح، وتحول الذات الإنسانية إلى ذات كونية لا تكتمل إلا بالآخر الذي هو جزء منها يذوب فيها وتذوب فيه، في انفتاحٍ متبنّيةً قيمًا كونية ترعى حقوق الكائنات أجمعها من ذرة الرماد والجماد إلى البحر والشجر، فيتحلى الفرد برؤيَة عالم في أعماقِه حدس شاعرٍ عابرًا كل الحدود الثقافية والسياسية والدينيّة والجغرافية والتاريخية، فتصبح القيم مهما كانت مصادرها وكيفما كانت صيغها وإلى من أو ماذا يكون توجهها هي المعبر الأمثل إلى حالة الوجود المتوازن مع الكون.

(٢٢) بسراب نيكولسكو: الموقف العبر ديني وحضور القدسي في كتاب بيان العبر مناهجية، ترجمة ديمتري أفييرينوس، مكتبة إيزيس ص ١٥٠- ١٥١.

- الحوار من خلف الأسوار تكريس للعنصرية في المجتمع الطائفي

الحوار بين الثقافات بات اليوم العنوان الأبرز للكثير من المؤتمرات والندوات التي تُعقَد هنا وهناك، لمواجهة أطروحة "صدام الحضارات". وأصبح عنوانه "الشعار" أو "الكليشيه" الذي يمكن وضعه في معظم المنتديات الفكرية، لدرجة أنه استُهلِك وأفرغ من مضمونه ومحتواه في كثير من "الحوارات" التي أضحت عبارة عن "شجارات".

ويأخذ الحوار الحضاري بكل أبعاده وأشكاله البعد الأساسي في عملية فهم التاريخ فهمًا "واعيًا"، على اعتبار أنه ذاكرة الأمم ومخزون تراث التراكم الحضاري وهو الوسط الكرونولوجي الذي عبره تمت الإنجازات الحضارية.
وعندما أعود في ذاكرتي أحداث ومجريات الحلقات الحوارية التي كنت أشارك فيها أواسط التسعينيات أجد عمق الخطأ الفكري والمنهجي الذي كنا نرتكبه كأطراف متحاورة وكنا نستحق لقب "أغبياء" بجدارة، لأن مرتكزات "الحوار" ومنطلقاته دوغمائية عقائدية بحتة، فقد كنا ننتمي لطوائف متعددة كل طرف ينظر للآخر على أنه "شرّ" يجب أن يقتلع أو أن "يُطوع"...

فالمحاورون "الأكارم" كانوا يتحاورون من خلف السياج، والخطــأ في هــذه الحالة مركّب لسببين الأول أن المنطلقات الحوارية هي نصــوص "مقدســة"، وبالتالي فهي تُفرض بشكل غير قابل للنقاش أصلا، الأمر الثاني والأخطر هو أنها تطرح على أنها إلزامية وحتمية بحق الآخر، وبالتالي فالأطراف تخرج مــن الحوار أشد عداءً وأكثر انغلاقًا.

لذلك هناك أمران لا بد من أن نتنبه لهما في تاريخنا الثقافي قبل البـــدء بـــأي حوار إذا أردنا حوارًا.

أولهما: أنه كسائر تواريخ الحضارات هو تراكم مستمر وسيرورة مستمرة.

ثانيهما: أن الثقافة التاريخية في ديناميكيتها تفرض نقد الموروث على الصعيد الأيديولوجي.

والأمر الثاني مهم جدا لأنه يحتّم الدخول في تفسير النصوص (المقدسة) الـــتي تؤسس لمأسسة الدين وتجليه في جماعات، في الوقت الذي تتجه فيه البحـــوث الحضارية لاعتبار التنوع غنى و"مجالاً إنسانيًّا" للإبداع، لابـــد مـــن التوجـــه للتأكيد على أن الترابط والتواصل علاوة على التساند إذا اقتضى الأمر بـــين الحضارات والثقافات للأمم المختلفة.

وإنني على إيمان أن المشاركة والتواصل الفعال في الأفعال الحضارية والدراسية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي هي الطريقة المجدية لمواجهـــة تاريخيـــة سلطة المرجعية في الطروحات الاقتصادية والثقافية والاقتصادية.

ولعل الأمثلة التاريخية عن التواصل والتفاعل كثيرة جدا، فقد اطلع الإغريق القدماء على ما عند المصريين والبابليين وأخذوا عنهم، واطلع المسلمون على ما عند الإغريق والرومان والهنود والفرس.. وأخذوا عنهم، واطلع الأوروبيون في عصورهم الوسطى وأوائل نهضتهم على ما عند المسلمين والإغريق والرومان.. وأخذوا عنهم، ولولا ذلك ما قامت حضارات واستمرت المعارف والعلوم والثقافات، وإذا كان ذلك حال العصور السابقة فكيف بعصرنا الذي تفجرت فيه العلوم وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال من أقمار صناعية وفضائيات؟! وهل تستطيع أمة أن تحصن ذاتها وثقافتها إذا انعزلت وانطوت على ذاتها بدعوى الخوف على ثقافتها من الثقافات الأخرى؟

واليوم أستطيع أن أجادل وأقول إن موجة من التغيير آخذة في الحدوث، وإن تحولاً؛ شئنا أم أبينا؛ يعم كل أنحاء الكرة الأرضية في كافة المرافق الاجتماعية والثقافية، وباعتقادي هذه الفترة أحوج ما نحتاجه فيها إلى الحوار الفاعل لإيجاد عولمة توافقية تساهم كل الحضارات في صياغة ملامحها، وتكمن أهمية مشاركة الجميع في توفير الظروف المناسبة لنجاحها والخيار الأفضل؛ بنظري؛ هو الأخذ بالتوافق كوسيلة وحيدة لتحقيق الانسجام بين الحضارات، بين الدول المتقدمة والنامية لتحقيق التنمية المطلوبة والتي لابد منها لأنها هي الوحيدة التي توفر الظروف النفسية والاجتماعية و... للاستقرار والتعاون من أجل البناء...

واليوم تشهد الساحة العالمية لحظات مفصلية مهمة في كل أنحاء الأرض دون استثناء وخصوصًا في المشهد العراقي والمشهد الفلسطيني والمشهد اللبناني.

فلبنان اليوم يشهد حِرَاكًا سياسيًّا و"حوارًا" بين القوى "السياسية" المتنــافرة والمحتوى "الطوائفي"، وإننا نأمل أن يكون هذا الحوار تجسيدًا حقيقيًّا وجديداً لوعي مغاير لدى اللبنانيين، من حيث علاقتهم بأصولهم الثقافية وخصوصياتهم المتنوعة، إن في الدين أو الطائفة أو العرق، ولكنّ عمليّــة صــياغة المفــاهيم الحقيقية تعود إلى مؤسسي الثقافة، ومنتجي الإبداع الفكري من "الفلاســفة والعلماء"، لا إلى "الساسة" و"ملوك الطوائف" و"أرباب الكراســي" بــأنهم دخلوا ما يسمى بالحوار لحماية "مقدسهم" الفكري مــن جهــة ولحمايــة مصالحهم الدنيوية فأين الحوار الحقيقي؟

فالفلاسفة المبدعون هم الذين يستطيعون أن يساهموا بشكل فاعل في إطلاق الأفكار، وخلق النقاشات الجادّة، التي من شأنها أن تؤدي إلى تجديد فعلي في الفلسفة السياسية، وإلى إعادة النظر في منظومة المفاهيم المتعلقــة بــالحقوق الأساسية للأفراد، وهم الأقدر على التفكير في اللامفكر فيه والمسكوت عنــه في اللاوعي المجتمعي.

وإذا كان لبنان هبة التنوع والاختلاف، من حيث تركيبته الطائفية المتعــددة والفريدة؛ فإن أحوج ما نحتاجه هو إتقان لغة الحوار، القائم علــى التمــرُّس بسياسة الاعتراف بــ "الآخر" من جهة، و على اعتباره مساويًا من حيــث الحقوق والحريّات من جهة أخرى، لأن "التعددية" التي هي أساس الحوار، لا

تعني فقط الإقرار بالاختلاف والتنوع والتعدد داخل المجتمع الواحـــد، وإنمـــا ينبغي أن تتخطى ذلك في مفهومها؛ بحيث تَقبل الآخر بوصفه مختلفًـــا عنـــها بخصوصياته تعتبره موازيًا ومكافئًا لها من حيث الحقوق الأساسية، وذلك من خلال فتح "الهوية الفردية" على كينونتها المجتمعية، وأبعادها الثقافية، بحيـــث تُطرَح الهوية بمعناها المركّب التعددي، فيصبح "الآخر" رافدًا لها يُغني ثقافتها، أو الوجه الآخر الذي تدفنه وتخفيه ولا تعترف به، أو الهدف الـــذي تـــتمنى الوصول إليه ولا تقدر عليه، ويُصبح كل ما يحمل هذا الآخر مـــن مخـــزون حضاري ممكن أن يدخل ويمتزج مع الهوية فيغيرها ويطورها أو لا يطورهـــا، وهنا لا يعود نفي الآخر جزءاً من منظومة بناء الهوية بل يصبح الآخر موجودًا قائمًا داخل كينونة الذات.

فعلى كافة أطياف الشعب العراقي وأطياف الشعب اللبناني أن يكونوا علـــى درجة من الوعي لتشكيل وحدة حضارية ذات فسيفساء ثقافية متعددة للعيش بسلام وينبغي على إدارات الدول "الأقوى" أن تعي أن العالم لا يقبل عولمـــة السيطرة والتقلب والأحادية... لأنها ستفشل بالتأكيد، فالتعددية مطلوبـــة في مجال الثقافات والحضارات لأنها تغني التجربة الإنسانية، والحوار هـــو أداتهـــا لتحقيق منظومة أوموجانية (homogeneous system) للعيش في ظل صياغة عادلة توفر للجميع الحقوق القانونية والإنسانية... لتحقيق الأمن والسلام.

الحقيقة

مفهوم الحقيقة في السجالات الفكرية والسياسية

عند متابعة سجالات المثقفين والسَّاسة، من خلال وسائل الإعـــلام نجـــدُ أن تبادل التُّهم بالازدواجيَّة والتناقض، محور مهم لدفاع الواحدِ منهم عن نفســـه وفكره، وتُعد هذه الحجة – بنظر الكثيرين- أحدَ أهمِّ الأدلـــة المســـتخدمة وأقواها، خلال الاعتراضات الدائرة أثناء المنتديات العامَّة منها والخاصّة، كما نلمس أثناء الجدل أن كلَّ طرفٍ يُقدِّم المعلومَة على أنها هي الحقيقة الخالـــدة فقط، وأنَّها دون غيرها عين الصواب، خصوصًا عندما يستدل الفرد بنصوص توصف بـــ"المقدَّسة" سواء كانت قدسيتها "لاهوتية" مستمدة من نصـــوص "الدين"، أوكانت قدسيتها قانونية مستمدة من "نصوص دستورية"، أو كانت قدسية "اجتماعية" مستمدة من"الاعراف والتقاليد"... غير أنها جميعًا تُقـــدَّم للرأي العام على أنها "مسلّمات بديهية" لا تقبل النقد ولا حتى التحليل.

وتأخذ السِّجالات الفكريَّة والسياسيّة طابعها الحادّ العنيف عنـــدما تتقابـــل "المقدسات" عند طَرِح القضايا، وكل يُحاول أن يقدم "مقدســـه" ليواجـــه "مقدس" الآخر، فتأخذ "الحقيقة" في هذه الحالة بُعدًا "لاهوتيًّا" "أنطولوجيًّا"، فتعلو أصوات "التكفير"، أو "التَّخوين"، أو "التنكُّر للأصل"...

و عندما تتحول مفاهيم "الحقيقة"، إلى مفاهيم أنطولوجيَّة يَتحول التأويل معها إلى مفهوم إبستمولوجي، فالخطاب الدِّيني المُعاصر كما السياسيّ، مازال يتعثّرُ في محاولاته لتجاوز الازدواجية المفاهيميّة، من خلال الإيمان بحرفية الدَّلالات، ونَجد أنَّ الخطاب السائد إعلاميًّا، سواء في دور العبادة أم الفضائيّات، ينفـــي عن العالم الماورائي؛ الازدواجية الدلالية، والأخطر من ذلك أنّه يُمارس تأثيره على مستويات بنية الوعي كافَّة بما فيهاالاجتماعي والحضاري.

وإنني أرى – من وجهة نظري– أنَّ التعدديَّة الدلاليَّة قائمة في كافّة المفـــاهيم الأنطولوجية، وهي قابلة للتأويلات اللامتناهية، فلا يوجد "نصّ" ذو قـــراءة واحدة وتأويل واحد، ولا يوجد ماهو ملزم على المستوى الفكري.

إن جلّ الأطروحات الاجتماعيّة والسياسيّة والدينيّة اليوم، تُعرض وكأنها غير قابلة للنقد، كذلك القراءة التاريخية للحضارات البشرية تُقدم علـــى شـــكل حقائق خالدة، فقد تمّ اختزال "التراث العربي" في "الإسلام"، كما تمّ اختزال "الغرب" في أحد بُعدي "الآخر"، فهو ذلك الغازي المحتلّ.

أما على المُستوى الاجتماعي، فقد وُضِعَت الأُطر المحـــدِّدَة للعلاقـــات بـــين الأفراد، بشكل "مسلّمات يقينية"، تتحلى بسلطةٍ تفوق ســـلطةَ "الـــدين" في بعض الأحيان، ففي بعض المجتمعات لا يمكن نقد البنية القبائليّة والعشـــائريَّة، كما أنّه من غير المقبول طرح آليات لتطويرها، ففي بعض المجتمعات يُحـــرم الاقتراب من نقد الطائفيّة حتى السياسية منها، أو المطالبـــة بإلغائهـــا علـــى مستوى التعاملات اليومية.

كل ذلك يترافق ويتداخل مع بنية الوعيِّ السياسيِّ المصاحب لهـــا، فـــالنُظم السياسيَّة السائدة، وإن تعددت أشكالها، بين نظام جمهوري، وآخر ملكـــي، ونظام يعتمد التعددية الحزبية... غير أنها تتفق جميعًا في طابعها الـــديكتاتوري التسلطي القاهر، وأنها "سلطة" مستمدة من "حقائق خالدة"، حيـــث يعمـــل "الزعيم" أو "الملك" أو "الشيخ" أو "الرئيس"... على استيعاب كلِّ الـــوطن ومفرداته، في شخصه "الكريم" فيعمل على مصادرة الحقيقة وتأويلاتها كافّـــة متفوّهًا باسم البلاد والعباد، وهنا تصبح عملية نقد الحاكم خيانـــة للـــوطن ويصبح الخلاف معه نوعًا من الإلحاد المحرمّ.

وتمرَّر هذه العملية عبر البعد الثقافي، فيعمل "مثقف الســـلطة" علـــى تـــأطير "الحقائق"، بشكل يتلاءم مع "الزعيم"، ويقوم بترجمتها للمؤسسات السياسية والاجتماعية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني؛ فالمثقفون وعـــبر التيّـــارات الفكريّة، يمارسون دورًا " قامعًا" من خلال العمل على طرح الرؤى الفكريـــة على أنها تلك الحقائق الحقّة، التي لا تحتمل سوى دلالة واحدة صحيحة هـــي تلك التي يتبنّاها هذا المثقف أو ذاك.

مفهوم السلطة وتاريخ الحقيقة

حمل مفهوم السلطة عبر العصور، الكثير من المخلّفات الميتافيزيقيــة، وحــتى اللاهوتية، وبقي هذا التصوّر هو السائد المسيطر، الأمر الذي جعــل الفكــر السياسي هو المحتكر الوحيد، للحديث عن السلطة، فكان غالبًا مــا تُعَــرَّف السُلطة، بأنّها سلطة الدّولة، أو السلطة السياسية، وأنّها عبارة عن مؤسساتٍ وأنظمةٍ وأجهزةٍ، تُخضِع المواطنين أو الرعايا لقوانينها داخل حدود دولة ما. لذلك فإن مفهوم السلطة بهذا المعنى يُشَكِّلُ نظامًا من السيطرة، والهيمنة، التي تمارسه فئة ما على فئة أخرى، مُتَّخِذَةً بذلك صُورًا عدّة، منها صورة العنــف تارة وصورة القانون تارة أخرى.

بهذا الوصف، تبدو السلطة كظاهرة، أداة أيديولوجيّة، وأداة قمعيّة، تســعى لإعادة إنتاج شروط الإنتاج وعلاقاته، بهدف تغليف تناقضات مجتمــع مــا، وربطه وتوحيده.

هذا المفهوم الذي ساد عن السلطة في أذهان الناس، أخذ يتفكك مع بعــض الفلسفات المعاصرة، ويُعد نيتشه من أوائل من حاول تفكيك مفهوم السلطة، مركّزًا على العنصر التفاضلي[٢٣]، لتحديد و توليد القيم أيًّا كانت، الأمر الذي

(٢٣) 1968, préface, p7 24 Nietzsche, Humain, trop humain, T1, trd. R.Rovini. Idées Gallimard

يقسِّم البشر والمجتمعات، بكل موضوعاتها المتعلقة بها ورموزها، إلى تعارضات متنوعة ومُختلفة في آن معًا، فيغدو العالم من وجهة نظر نيتشه، مجموعات متنافرة متناحرة، تتصارع بهدف الاستحواذ على كميّات الواقع.

كما أن بعض التيارات الفكرية والاتجاهات السوسيولوجية، حاولت أن تنتزع من الفكر السياسي، احتكار مفهوم السلطة، ومع هذه التوجهات تكون السلطة السياسية أحد أوجه السلطة وليس كلّها، وما هي إلا الأشكال التي تنتهي إليها السلطة، فهناك سلطة الأسرة، والعمل، والمال، والعقائد، وتأويل النصوص، والمعرفة...

لقد استطاع ميشال فوكو[٢٤]، أن يَستلهم نيتشه، في حديثه عن القيم والأخلاق، ليتكلّم عن السلطة، متجاوزًا الطرح المنهجي نحو الطرح الأركيولوجي، من خلال ماعُرف بالـ"جينيولوجيا" أي تاريخ الحقيقة، فهذه الأخيرة تُعدُّ الأداة التي تسمح للفلسفة بأن تلتقي بالتاريخ؛ بجعل الفلسفة تتخلى عن منطلقاتها الميتافيزيقية، والدفع بالتاريخ إلى أن يكون اهتمامًا بما يحدث فعلا في جميع مستوياته المختلفة.

لقد انطلق فوكو من أرضيّة متحركة لعلائق القوى، التي تُولَدُ دونما انقطاع، وبهذا المنظور، فليست السلطة بالضرورة هي رأس الهرم وحسب، وليست هي نابعة دائمًا من الأعلى، فهي ليست فوقية دائمًا، بل هي "محيطة" تأتي من

---

(٢٤): Michel Foucault; les mots et les choses, p. 12, Gallimard 1966

كلّ صوب، وذلك بسبب أنها متولّدة، تتفاعل في كل لحظة، فالكـــائن يقـــع تحت سلطة مكوَّنة من شبكة علائقية من مجموعة سلطات متفاعلة فيما بينها بشكل دائم ومستمر.

فالفرد محكوم بسلطة الإدارة التي يعمل بها، وسلطة منظومته العقائديـــة الـــتي يؤمن بها، وسلطة العادات والتقاليد التي يمارسها، وسلطة الأسرة التي ينتمـــي إليها، وسلطة الدولة التي يعيش فيها، وهكذا فالإنسان محكـــوم بسلســـلة لا متناهية من السلطة المحيطة به بشكل دائمٍ، ومستمرٍّ، ومتفاعـــلٍ، و"مولـــد"، ومركبٍّ في آن، مجموعة هذه التفاعلات تشكّل له واقعه.

وبهذا التوصيف فإن التركيبات المجتمعية، لا تقوم على الثنائية الضدية، فالمجتمع لا ينقسم إلى أقوياء وضعفاء، رؤساء ومرؤوسين، بل هناك مجموعة علائقيـــة لقوى متنوعة متعدِّدَة، تتكوّن منها أجهزة الإنتاج وتعمل من خلالها، وتُشكِّل المؤسسات الحامل للانقسامات والنزاعات والرابط بينها.

والسلطة بهذا الوصف ليست إلا حركة، بواستطها تُحوّل القوى فتخفف من حدَّة قوى لحساب قوى أخرى، أو تزيد من حدّة قوى، أو تعمل على قلـــب موازين بفعل الصراعات التي لا تتوقف.

إذن السلطة هي الاستراتيجيات التي تؤثر في القوى وتجسد أهدافها، وتتبلـــور من خلال مؤسسات الدولة وأجهزتها كما تتبلور في القوانيين وكافة أشكال الهيمنة المجتمعية الأخرى.

يمكن القول إن السلطة بهذا المعنى ليست "منصبًا" أو شيئًا ملموسًا، نمسك به، ونحتكره، ونتصارع عليه، فالسلطة استراتيجية ممارسة، تنطلق من نقـــاط لا تنحصر في خضم بحر من العلاقات المتحركة، وغير المتكافئة، مهمتها الأساس أن تنتج الواقع في أحد مستوياته بكل تعقيداته وتعدده وغليانه.

إنّ أهمية جنيالوجية الحقيقة هذه، تكمن في كونها، أبرزت علاقـــة الحقيقـــة بالسلطة، فهذا الجانب هو الذي استعاده فوكو من نيتشـــه، وطبَّقـــهُ علـــى موضوعات لم يكن تاريخ الفلسفة يحفل بها. فلقد لاحظ فوكو أن ما نـــدعوه حقيقة، هو نتاج لصراع القوى، ودخول قوة في علاقـــات مختلفـــة تتســـم بالصراع، ومن ثم بالهيمنة، وبالسيطرة لأن ما يسمى بالواقع ليس ذلك المجال الساكن والهادئ الذي ينتظر فاعلا من الخارج لكي يؤثر فيه، بل الواقع يعج بالصراعات التي لا تنتهي[٢٥].

إذ حينما يلتقي فعل بفعل آخر ينتج عنه صراع القوى، فتترع كل قـــوَّة إلى الهيمنة والسيطرة؛ لهذا من العبث إقامة تاريخ للحقيقة دون الاهتمام بصـــراع القوى؛ فما يسمى، عادة، حقيقة ما هو إلا تجسيد لقوّةٍ انتصرت على قـــوّةٍ أخرى. وبالتالي فإن السلطة هي هيمنة وسيطرة قوة على أخرى، هـــذا مـــا يجعلها تأتي من كل مكان، وتنتج بمجرد ما يقع هناك التقاء لقوّة بأخرى.

---

(٢٥) : Nietzsche: Généologie de la morale, Trd. idée/Gallimard, 1964. Henri Albert, p. 108

فكل نقطة في الواقع قادرة على إنتاج السلطة، أي علاقــات قــوى. لهــذا يتحدث فوكو، في سياق الفكر النيتشوي، عن إرادة للحقيقة همُّها إقامة فَصل بين ما يعتبر حقيقة، وبين ما يعتبر خطأ ووهما وضلالاً.

ولن نفهم شيئًا من تاريخ الحقيقة، إذا نحن اكتفينــا بــالنظر إلى الحقيقــة باعتبارها الصدق والحق الذي انتصر على الخطأ، لأن هناك ماهية تميِّز كــل واحد في ذاته، وتجعل كل طرف من أطراف "بنية" الحقيقة ينفصل عن الآخر بمجرد ما نعرف أن الحق حق، والخطأ خطأ. بيد أنّ الفصل ليس فصلا تامًّــا ونهائيًّا، فما يُعتبرُ حقيقة يمكن أن ينقلب وينتقل إلى ما يناقضه؛ وهــذا مــا يظهره تاريخ الحقيقة. حيث نلاحظ، أن حقيقة ما لا تبقى ثابتة ولا أزلية.

إنّ الحقائق متعددة في التاريخ، تبعًا لتعدد القوى المُشكّلَة له من جهة، ولنمط العلاقات التي تقوم بين القوى من جهة أخرى. فعندما نتــابع، في التــاريخ، كيف انتصرت قوة على قوة أخرى، وكيف أنّ استراتيجية تحكَّمت في صراع القوى، نفهم لماذا تمَّ الرفع من مكانة حقيقة ما، واعتبرت صدقًا على حساب ما تمَّ إقصاؤه على أنه خطأ.

في هذا المنحى، فإن إقامة تاريخ للحقيقة، انطلاقًا من صراع القوى، ما كان ليتمّ لولا الربط "الحدث الأركيولوجي"[٢٦]؛ وبهذه المعاني المتقدمــة ســتتخذ إشكاليات السياسة والسلطة والحقيقة والمعرفة، معاني أُخَر؛ فلن تعود المســألة

(٢٦): Michel Foucault: Les mots et les choses, op.cit, p. 230.

تحديد مواقع الحقيقة والسيادة الطبقية، بل إنّ مفهوم الحقيقة ذاتــه سيصـــبح عبارة عن مجموع الاستراتيجيَّات والعمليَّات التي يتمُّ بفضلها إنتاج العبارات وتوزيعها وتداولها، فالأمر لا يتعلّق بتحديد منهج الوصول إلى الحقيقة، وإنَّما بتحديد الجهات التي تنتمي اليها هذه الحقيقة أوتلك، فالأركولوجيا لا تعـــني الانتصار لقيمة على قيمة أخرى، وإنما البحث في قيمة القيم وتحديـــد نظـــام الخطاب وسياسة الحقيقة.

والسؤال الذي يُراود الأذهان هو: هل يمكن إيجاد واقع لا سُلطَةَ فيه؟ وهـــل هناك كيفية يمكن للفرد أن يعتمدها للالتفاف على السلطة التي تواجهـــه في كل مكان، والتي تقيم سياجًا من الضبط والمراقبة، يحـــيط بكـــل ســـلوكاته وتصرّفاته؟

إن على الفرد عدم التوَّهم أنّ هناك واقِعًا لا سلطة فيه. إن عمليـــة التحـــرّر الفعلّي من السلطة لا تتمّ إلا عندما يُخضع القوة، من أجل امتلاكها، لذاتـــه؛ انطلاقًا من الذَّات نفسها، مما يعني أنَّ على الفرد أن يجعل من قوّته قوّة تؤسس الحقيقة، عندما يطوي الخارج عنه لكي يُصبح داخلا فيه.

والحقيقة عندها، هي استعادة لما سبق أن وقع، ولكن بشكل مختلف. ذلك أنّ التنوّع في تلك الحالة، هو محرِّك التحوّل الذي تعرفه الحقيقة، والذي يجعل من الحقائق التي يتمُّ الرَّفع من مكانتها كحقائق، حصيلة ثني واستيعاب قوة لقوة أخرى.

بين تعددية الحقيقة والتعددية الدلاليّة

إنّ الإشكالية بين "السلطة" و"الحقيقة" و"النص المقدس"، تبقى الإشكالية الأعقد لفهم وتحليل إردات الهيمنة التي يرزح تحت وطأتها الإنسان اليوم، في ظل السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية.

فالإشكالية السياسيّة بالنسبة لمثقف اليوم، ليست في انتقاد المضامين الأيديولوجية والدوغمائية وحسب، كما أنه ليس بالإمكان العمل على تكوين ممارسة عملية مصحوبة بأيديولوجيا واحدة صائبة، كما أن المُشكل لا يكمن بتخليص الحقيقة من كل منظومة سلطة كما يطرحه البعض؛ إنما الإشكالية تكمن في أن يَعرف المثقف ما إذا كان بالإمكان سن استراتيجية وعيٍ جديد ومغاير عن الحقيقة ذاتها، وأنّه لا توجد دلالة واحدة لحقيقة واحدة.

فالحقيقة متعددة من حيث أصِلها وتكوين نشأتها، ناهيك عن دلالاتِها التي تحتمل تأويلات متنوعة، فلا يوجدُ خير محض وشرّ مطلق، ولا يوجد حقّ دائم أو باطل مستديم، كما أنه لا توجد قراءة واحدة فقط، بل نحن أمام تأويلات لا متناهية لحقائق لا متناهية.

بناء على ما تَقدَّم، لا توجد هويَّة "نقية" صادرة عن "حقيقـــة"، ولا يوجـــد "أصل" فكري "صافٍ"، فالهويات الإنسانية سواء منها الهوية الفردية أم هوية الجماعات المتبلورة في ما يطلق عليه بالأوطان أو المؤسسات المجتمعية، هـــي مزيج من تراكيب متنوعة وتحمل في طياتها مخزونًا هـــائلاً مـــن مكتســـبات حضارات الكائنات الأرضيِّة كلهاعلى مرّ العصور. فالهوية الإنسانية هي مزيج لتراكم طويل متشابك ومتطوّر ومتغير يتلون بتلـــون الأزمـــان والأمـــاكن والأفراد.

لذلك فإن القول بمجتمع متجانس ذي أيديولوجية صافية، ضرب من الـــوهم والخيال، وعمليَّة القول بأن هناك عصورًا ذهبية، وأخرى عصور انحطاط ليس قولاً صائبًا، وهو الذي أوقعنا في وهم صناعة التاريخ والتاريخانية، ورمى بنـــا بصورة قسريَّة، في أشكال التفكير المذهبي، والأيديولوجي، وقهريَّة التصوّرات السائدة، والمعتقدات، والمؤسسات والممارسات القائمة والـــتي حالـــت دون الانسجام النظري والذاتي مع دلالات جوهر الأشياء، فلكلّ عصـــرٍ حلـــوه ومرّه، وتجربته المتشابكة مع بقية العصور، وكلُّ شيء نسبي، فلـــيس هنـــاك "حقيقة تاريخية" بل "حقيقة بالنسبة إلى..."

وإني أعتقد أنَّ جلّ ما يمكن للإنسان بلوغه في عالمنا الأرضي، هـــو مجـــرد عمليَّات تسويات واتفاقات وتلوّنات، سواء على المستوى الذاتي للأفـــراد أم على مستوى علاقات المجتمعات البشرية.

تعددية الحقيقة ونسبية المعايير

(وجهة نظر)

ويقف الفرد منَّا اليوم أمام واقعٍ كونيٍّ مُتسارعٍ ومنفلتٍ في آن، وسط تشابك وتعقيد بالغين، من حيث سيرورته وصيرورته، فينظر بعين تعدديَّة الأبعاد، فيجد تحدّياتٍ لا تُجابه إلا بالعمل وفق معايير متعددة، وأنظمة منفتحة متحركة ومتعددة التركيب، فلا بأس وفق هذا التصور من التعدد ولا خوف من الالتباس والازدواجية، وهذه الأطروحة تتبلور من خلال:

تنوع الحقائق وأصولها، و تعدد الرؤى وألوانها، و تشابك المصائر وتعقيداتها، ونسبية الأعمال ومعاييرها.

وينبني على على هذا التصور أمور منها:

إن هذه الأطروحة تلغي منطق الادعاء بالتحكم بالقوانين، فيما يتعلق بالقوانين الواقعيَّة، أو النُظم السياسيَّة، أو الشرائع الدينيِّة، أو القوانين الوضعيَّة. لأن القوانين والنصوص كلّها بما فيها "اللاهوتية"، هي في النّهاية أحد أشكال الخطاب، والخطابات متساوية في كونها خطابات ولا أحد منها يمتلك الحقيقة.

هذه الأطروحة تقوّض الأنظمة الأحادية والتوتاليتارية الشموليّة، بما فيها الليبرالية الشمولية، والعلمانوية المتطرّفة، فتُسقط كل أشكال النماذج الأبدية الأحادية، التي تمنح نفسها الحق الحصري في منح صكوك الوطنية، والديموقراطية، والحرية، و الغفران السياسي منه والديني على حدّ سواء، وتصادر الحقائق وتحتكر التفسير وتجبر كل الكائنات المحيطة بها على اعتناق تأويل واحد هو ما تزعم أنه "حقيقة" أكيدة.

من مفاعيل هذه الرؤيا أنها تكسر صورة النموذج من الذهنيات وتُلغي المنطق القائم على التّماهي بالمُثل، حتى على المستوى الفردي طالما أن الأصل مزدوج ومتنوع، فكل كائن حالة قائمة لا يتطابق مع نفسه ولا يتساوى مع ذاته، ولا يوجد ذات وآخر، لأن الآخر يخترقنا بشكل دائم ونحن نخترق الآخر، و قد تتنوع الأطوار بين الأفراد فالغير قد يكون ما كنّا نحن عليه، أو ما نرغب أن نكون عليه، أو ما نحن عليه الآن، أو ما نخفيه، لذلك فإن التعامل من منظور الذات المتنوعة المتطورة يجعل كلّ البشر في الأرض شركاء بعضهم البعض.

رؤية كونية

"بقلبٍ منفتح أتساوى به

مع كل كائنات الكون وموجوداته

تزداد ذاتي فيه يقينًا

إني ككائن لا أكتمل إلا بالكون

في وحدّةٍ كاملةٍ مع الوجود"

أنثروبولوجيّة اللغة بين التثاقف والانثقاف

هل للذات العربية دور في إحداث التوازن الحضاري المنشود؟

"إن علم العالم مبثوت في العالم بين جميع من في العالم"[27]

السيرافي

عند الوقوف على النصوص الفكرية والأدبية والفلسفية وحتى اللاهوتية، لمحاولة الكشف عن النمط العلائقي الذي تشكّلت منه الروابط الثقافية، بين الثقافة "العربية الكلاسيكية" وثقافات الشعوب الأخرى، خلال عصور مايُعرف بالازدهار، نجد أنّ النتائج المتمخضة عنها، تفصح عن علاقة فعليّة قويّة وحقيقيّة، ربطت الذات العربية في تلك الآونة بالذوات الحضاريّة الأخرى، بحيث كانت عمليَّة النَّهل من جميع الثقافات المبثوثة في العالم أمرًا محببًا وجزءًا لا يتجزء من تكوين الذات المجتمعية، بحيث يبدو أي علم مبثوث في الكون هو ملك الجميع، ولا ينحصر في أحدٍ دون سواه.

---

(٢٧): نص من المناظرة المشهورة التي نقلها أبو حيان التوحيدي في "الإمتاع والمؤانسة" والتي جرت بين المنطقي متى بن يونس و بين النحوي أبي سعيد السيرافي.

وقد شكلّت حركة الترجمة والتأليف دورًا بارزًا في نمو الحضارة العربيــة، في ظلّ أجواء تفتّح ثقافيّ مميّزٍ ومبدع، بحيث لم تخشَ فيه الذات العربية من "الغزو الفكري أو الثقافي"، فلم يكن المترجم العربي وقتها يخشى على هويّتــه مــن الضياع، بل كان يعد أي علم منتشر في الإنسانية هو جزء من كينونته.

وقد لعبت اللغة دورًا محوريًّا في هذا التواصل الحضاري والتفاعــل الثقــافي، انعكس في طريقة الترجمة نفسها، مما ميَّز المترجمين العرب بقدرة عالية علـى هضم النصوص المترجمة، وتطويعها، وإعادة إنتاجها، بمفردات الثقافة العربية، بحيث كان يبدو وكأن النص المترجم هو عــربي الأصــل والمنشــأ والغايــة والهدف، فقد كان المترجم يؤقلم النص ويضمّه إلى اللغة ويقضي على عناصر الغرابة فيه، الأمر الذي يوصف بابتلاع النص أسلوبًا ومضمونًا، بحيث يــتم إدخال النصوص المترجمة في دائرة الأنا "العربية" شعورًا أنّ هذا الــنص هــو ملكها ذائبًا فيها، لذلك فإنها في مرحلة متقدمة تستغني عن "الأصــل بلغتــه الأساسية" لأنها رقت به إلى لغتها وأصبح جزءًا من مفرداتهــا بــل ويخــدم أهدافها.

هذا مشهد ما يُعرف بعصور الازدهار... ماذا يحدث في عصور مايُطلق عليه بحقبة التأخر والانحطاط؟

ينقلب المشهد ويتحول من تفاعل إلى انفعال ومن "تواصل" إلى "انوصــال" وتبعية بلهاء، ويصبح "التثاقف" فيه "انثقاف" ويغدو "التحاور" فيه "انحوار".

فالذات العربية اليوم تعاني انجراحًا عميقًا لم تجد ترياقه بعد، بسبب الإخفاقات المتوالية التي لسنا في مقام البحث فيها الآن، لذلك فإنها تلجأ إلى الماضي بقوّة تبحث في التاريخ متمسكةً "بهويّةٍ مقدسةٍ خالدة" محدثة قطيعة حادّة مع غيرها من الذوات الحضارية، وفي الوقت عينه الذي تطلب فيه من الآخر الاعتراف الدائم بها.

فعلى صعيد اللغة، نحن اليوم لا نشعر أننا نرقى بالنص عندما ننقله إلى العربية، ولا نشعر بذوبان النص المترجم في ذواتنا، ويبقى بعيدًا غريبًا نافرًا عنا، بل وأبعد من ذلك نحن اليوم نرقى بالنص العربي عندما نترجمه إلى غير العربية! وهناك العديد من الكتّاب والمفكرين العرب ممن يعمد إلى الكتابة بغير العربية، لأن المرور عبر لغة الآخر هو الطريق المضمون للوصول إلى القارئ بما فيه العربي.!

لذلك تكثر المفردات الأجنبية المنقولة بحرفيتها في نصوص المثقفين العرب ولاضير في ذلك، ولكن ذلك إن دلّ على شيء، فإنه يدلّ على أن المثقف العربي اليوم لا يتكلم لغته إلا عبر لغة أخرى، فهو بالتالي لا يعترف بذاته إلا إذا اعترف بها الغير، ولا يقدّر أناه إلا بالقدر الذي يعترف الآخر بها، وهو يمارس كلّ ذلك في الوقت نفسه الذي يعمد فيه الى إقصاء الآخر وإبعاده والتعامل معه على أساس أنه "غازٍ وشرير ومتآمر".

فعلاقة القوة والقِوى التي تربط ثقافتنا اليوم بغيرها من الثقافات، لا تسمح بطبيعة الحال، بالتعامل المنتج المبدع لا مع النصوص الأجنبية، ولا حتّى مع النصوص العربية نفسها، فدعاة التأصيل اليوم ليسوا على استعداد لإعادة تأويل النصوص العربية، وإعادة تفسيرها من جديد بما يتلاءم مع مفاهيم العصر، ومازال اللاهوتيون حتى اليوم يقفلون باب الاجتهاد ويقفون عليه حرّاسًا "للهوية والعقيدة والإيمان"، ومن لا يستطيع الإنتاج على صعيد نصوص ثقافته كيف له أن ينتج من خلال ترجمة نصوص الثقافات المغايرة؟

فنحن اليوم كما أشرت لا نعيش حالة تفاعل حضاري، بل حالة انفعال أشبه ما تكون بردّة فعل كائن مذعور خائف، لأننا لم نعد ندرك ذواتنا، إلا عبر إدراك الآخر لنا.

فالثقافة العربية اليوم إذن، لا تعيش التثاقف كحركة تأليف ونشر وترجمة حقيقية منتجة لتفاعل فكري جادّ، وإنما ما نشاهده هو انثقاف مستبنٍ على تلقف نمط عيش استهلاكي مادي شكلي، بعيد كل البعد عن المضامين الفكريّة المؤسسة لبنية الحضارة الإنسانية.

إن التواصل والتفاعل الإيجابي بين الذوات الحضارية خير طريق الآن، وهو التفاعل القائم على تقديم ما هو عملي ودليل على أن الثقافة قابلة لأن تستجيب لحاجات أبناء الثقافات المغايرة، وتقديم الحلول للمشكلات التي تعجز بعض الحضارات في حلها، ولن يحصل ذلك إلا بوضع المشترك بين أبناء

هذه الثقافة وأبناء الثقافة الأخرى لتكون بمثابـــة الجســـور الـــتي تـــؤدي إلى الاندماج الإيجابي المنبني على أســـاس الخصوصـــية والاســـتقلال والفعـــل والتفاعل... وإن عملية احتواء الصراعات الثقافية والحضارية و نشدان صـــيغ إنسانية للقضايا المتنازع عليها هي الأجدر بإنسان هذا العصر أن يتحلى بها.

وتبدو الحاجة ملحة لاستخدام كل مناهج العلوم الاجتماعيـــة وإمكانياتهـــا المعرفية من أجل التفكير بالمضامين التاريخية الموضوعية وبالثقل الجيوبوليتيكي، وبالمثل العليا، وبالآفاق المستقبلية، خصوصا فيما يتعلق بعلاقتنا مع الحضارات الأخرى، ولا بد من التركيز على جدية الطرح وعلميته، وليس الاكتفاء بتلك الخطابات الأيديولوجية التي تهيمن حتى على بعض المفكرين. ولهذا السبب لا بد أن نعيد التفكير فيها لكي نحل الواقعية محل الصورة الأيديولوجية، وينبغي أن ننظر إلى الأمور من خلال منظورات لم تعرف من قبل، وذلك لكي نقدم صورة أخرى عن الإسلام والغرب غير الصورة السائدة، فالصورة المتبادلة بين كل من المسلمين والغربيين والتي يمتلكها كل طرف عن الآخر غير صـــحيحة على الإطلاق، وجاءت الأحداث الأخيرة لعمليـــات واشـــنطن ونيويـــورك لتكرسها، يضاف إلي ذلك أن الأمور غائمة ومشوشة إلي حد بعيد ولا يمكن أن نظل إلى ما لا نهاية تحت رحمة التصور الأيديولوجي الذي يتحكم بنا[٢٨].

---

(٢٨) Arkoun, Mohammed : L islam, religion et société, Cerf , Paris , 1982

Boudon, Remon : L Idéologie ou l origine des idée reçues, Fayard, 1986 .

أركون , محمد : " الإسلام , أوروبا , الغرب " دار الساقي , ١٩٩٥ .

وللخروج من هذه الأزمة، لا بدّ من قلب علاقات القوّة التي تربط الحضارات بعضها البعض، وذلك من خلال تملك فعلي لثقافة الآخرين ومفرداتهم، المنبني على هضم المفردات، وإعادة إنتاج الأسئلة والأطروحات، والتحرر من الصور النمطية، والتحرر من شبح "الغزو الثقافي" و "الأصالة" و"الخصوصية"، ذلك أن المتاح اليوم لأية ثقافة ليس خصوصية مميزة ومميزة، وإنما كيفيات وآليات خاصة، وطرق نوعية للمساهمة في الثقافة الكونية والانخراط في المعاصرة، وإقامة ثقافة حوارية فاعلة تستثمر الأصول من جهة وتعيد إنتاجها من جهة أخرى وتتجاوزها من جهة ثالثة، فتنعش الفكر الإنساني وتشق له معابر وجودية، فاتحةً له دروبا لولبية محدثة توازنًا حضاريًّا منشودًا.

نحو عقل تواصلي حواري

وبناء على كل ما تقدم أعود لطرح فكرة "التجديد اللاهوتي"[٢٩] أو العقـــدي والتي كنت قد أشرت إليها سابقًا، ولقد أوردت هذه الرؤية الفلسفية لأؤكد أنه إذا أردنا تقدّما فعّالاً على مستوى الفكر البشري عامة، لا بد من توحيـــد الفعالية المعرفية في المجال الحاسم عن آثار المعنى، أي انفتـــاح العقائـــد علـــى مكتسبات علوم الإنسان والمجتمع مع التحضير لكي ندخل في حوارات خصبة حول عمليات اختزال الذات البشرية، وحلّها، ونفيها، وتدميرها... وإننا إذا أردنا حوارا حضاريا فإن ذلك لا يتمّ إلا عندما يتحمـــل علمـــاء الأديـــان النقديون والفلاسفة والمفكرون والنُخب مسؤولياتهم في البحث في مشكلات المضمون "المعنى" ليس داخل الموروث الحيّ الخاص بدينهم أو بطائفتهم وإنمـــا في تراث جميع الأديان، حيث يتمّ تجاوز العقائد المغلقة لكل الأطراف، بهدف تحقيق قواعد التواصل ما بين "الذوات" ، لأن الفعل التواصلي القـــائم علـــى الحوار العقلاني بين "الذوات الحرّة"[٣٠] هو أســـاس التوصـــل إلى الإجمـــاع والإقناع، وهذه القواعد تُطبّق فيما وراء إكراهات أنظمة التصـــوّر والقـــيم الخاصة بكل نطاق جغرافي تاريخي موصوف باسم الحضارة.

---

(٢٩): " التجديد اللاهوتي " ناقشه محمد أركون في جميع كتبه تقريبا وقد أشرت إلى ذلك سابقا

(٣٠): Francois Dosse : History of Structuralism Author Translated by: Deborah Glassman Publisher: University of Minnesota Press, 1997.

مصطلح : العقل التواصلي , أو العقل الحواري طرحه الفيلسوف الألماني يورغين هابرماس.
Jurgen Habermas : La modernité : Un projet inachevé, la revue Critique, 1981 , no.413

إنّ مرجعية التواصل بين "الذوات" تبدو ضرورية و أساسية من أجل إنجـــاح عملية الاعتراف المتبادل بين الحضارات والثقافات، وبالتالي بين الأديان الـــتي تغذيها. وهذه المرجعيات لا تزال جديدة، فنظرية العقل التواصلي هي آخـــر نظرية فلسفية في الغرب تفتح المجال للحوار الحرّ بين الذوات أيًّا كانت هـــذه الذوات عربية، يابانية، هندية... والمعيار الوحيد للإقناع هو الحجّة العقلانيـــة أو التواصل اللغوي الحواري الذي يجري بشكل حرّ ودون ممارسة أيّ إكـــراه أو قسر على "الذوات" المنخرطة في الحوار.

كما أنّ ممارسة التواصل بين الذوات يتمتع بالميزة التالية عن غـــيره، في أنـــه يستوعب العامل الذاتي في عملية التحليل والتأويل، بدلاً من أن يســـتبعده أو يتجاهله على طريقة الموضوعية الباردة والجافة، فقد ثبت أنّ هذه الموضـــوعية وهميّة أكثر منها حقيقية فهي تختزل بشكل خطر كـــلّ مـــا يحســـم الإدراك والتلقي والرفض والعصبيات.[٣١]

هذا وإننا إذا أردنا إجراء حوارات جادة، يتمّ من خلالها الاعتراف المتبـــادل لثقافات العالم بين بعضها البعض، لا بدّ من توفير أجواء ديموقراطيـــة علـــى الأقل، وللأسف الفضاء الثقافي العربي الحالي لا ينذر بخير، و باعتقـــادي أنّـــه بالظروف الحالية للبلدان العربية لن يتسنى لنا إلا نقاشات سطحية مع وجود بعض الاستثناءات عند نخبة من الدارسين والمفكرين والتي غالبًا مـــا تُوَصّـــل رسالتها بشكل غير مباشر وتعمد إلي التزام الحيطة والحذر، لأن عملية الحوار

(٣١) : محمد أركون : الفكر الأصولي واستحالة التأصيل , مرجع سابق , ص ٢٦٠

في الأمور "المقدسة" – وكل سلطة عندها المقدس الخاص بها– سيثير حفيظـــة العديد والأحكام التي ستطلق قد تصل لدرجة إلغاء الآخر وإخراجه من دائرة المجتمع والإيمان... لأن ساحة النقاشات ستكون خاضعة للمراقبة مـــن قبـــل السلطات الدينية والسياسية و...

من جهة أخرى، فالغرب إن لم يكن يعاني من أثر السلطات المذكورة فإنـــه يعاني من موقف علماني (علمانوي)[٣٢] متطرف لا يفهم "الظاهرة الدينية" ولا يفهم جوهر التجربة الروحية لما هو الهي، فالعلمانوية فرّغت الساحات العامة من الأديان حتى تخرّج جيل على كافة المستويات لا يفهم ما هو الدين لدرجة أن الطالب يجد صعوبة في فهم نص أدبي يحتوي على مراجع دينية، فخـــوض عملية حوارية في الغرب حول الثقافات والأديان ليست بالأمر السهل لأنك ستواجه جهلاً على مستوى فهم الأديان عند شريحة كبيرة من الناس.

فمشروع حوار تواصل الذوات الحضارية سيواجه متاعـــب داخـــل العـــالم الإسلامي وخارجه، وداخل المؤسسات البحثية وخارجها، أيضًا على صـــعيد اعتماد استراتيجيات علمية دقيقة تعتمد منهجية العلوم الاجتماعية في الحوار، أما على مستوى السلطات والدول فالوضع عسير أيضًا لأنها تحتفظ لنفســـها حقّ القمع الشرعي وتحتكر لنفسها أمر الدين كي تضفي المشـــروعية علـــى نفسها، أما المؤسسات الدينية ورجال الدين من إكليروس وكهنة ومشـــايخ

(٣٢): بعض المفكرين يميزون بين علماني والعلمانوي, كما يميزون بين إسلامي وإسلاموي... على اعتبار أن الصفة الأولى مخالفة للثانية لأن هذه الأخيرة تشكل انحرافا عن المفهوم الأول.

وأسياد، وكل المشرفين على تسيير أمور التقديس ومنح الغفران وحجبه، والمسؤولين عن إطلاق أحكام التكفير والإيمان... كل هؤلاء سيواجهون هذا المشروع..

وحوار الحضارات يحتاج إلى جرأة، وإبداع تحرري خلاق، ومعرفة فعّالة، وإرادة طيبة، ورؤى إنسانية، ومشاريع مستقبلية، ورغبة في السلام.

التعددية الثقافية
بين مستويات الواقع والوحدة الوجودية

إنّ تطور التعقيدات الثقافية والاجتماعية، وما يرافقها من تعقيدات اقتصادية، علاوة على تعقيدات السياسة العالمية، تضع كوكب الأرض بأسره على كفّ عفريت، فمعظم الأطروحات الفكرية الأيديولوجية الحالية ليست قادرة أن تقدِّم للإنسانية شيئًا أكثر من أطروحة "نهاية التاريخ"، لأنها بأغلبيتها تَشهد تلاشي المعاني على حساب الصور والمباني، وتكرسّ النزاع بين الحياة الداخلية للأفراد والواقع في الحياة المجتمعية، كما أن هذه الطروحات تغفل الواقع الروحي للإنسان، وتقوم على إفناء الكائن الداخلي الموجود فيه.

فالطرح الأيديولوجي القائل بوجود "إنسان جديد وعصري"، يؤلف مجتمعًا عادلاً، قد انهار تحت تأثير تعقيدات الأبعاد المتعددة لمستويات الواقع لأنَّ ماهو عادل في مستوى واقع ثقافة ما، لا يكون عادلاً في مستوى واقع ثقافة أخرى، إذ لا يمكن اختزال الواقع بمستوى واحد يحكمه منطق واحد فهناك مستويات عديدة للواقع تحكمها أنماط مختلفة من المنطق.

والمراقب اليوم يجد أن معظم الحركات التي قامت لترسي التعددية الثقافية وغيرها وتؤسس الديموقراطية وتفتح الأبواب للتحرر، انتهت إلى بث الفوضى

والذعر والرعب ونشرت البلبلة بين بني البشر، الأمر الذي يفسر لنا الفشـــل الذريع للمشروع الثقافي الأميريكي، سواء في الدول التي احتلتـــها بشـــكل مباشر، أو في الدول التي تحمل ثقافة مغايرة عن ثقافتها وتدخل تحت وصايتها وإملاءاتها السياسية منها والفكرية والثقافية على حد سواء، لأن الطروحـــات الثقافية التي تفرضها الإدارة الأميريكية على البشر لا تأخذ بعين الاعتبار تعدد مستويات الواقع، كما تُغفل أن الكائن الإنساني هو محور المدنية لا العكـــس، وهي تفرض توسع المدنية ذات النمط الأميريكي،على العا لم كله الأمر الـــذي يهدد سلامة الكوكب الأرضي بأكمله ويضع الإنسانية أمام نتائج كارثية.

وعند استعراض المشهد الثقافي العالمي هناك تساؤلات عدّة تُطرح منها: هـــل التعددية الثقافية ذاتها موسومة بالفوضى؟ أم أن هناك أشكالاً متباينة للتنـــوع والتعددية، ومعاني لا متناهية لمفهوم التعدد؟ ووفق أي مستوى من مستويات الواقع ينبغي أن تُعالج الأمور؟ وكيف لنا العبور بين مستويات الواقع وأبعاده؟

ومن البديهي أن الكمّ الهائل من الثقافات، هو الذي يعكس الوجوه المتنوّعة للكائن الإنساني، وإذا كان من يدعو إلى تعدد الثقافات يسمح بوضع تأويـــل الثقافة بثقافة أخرى، فإن هناك تيارات تدعو إلى تلقيح الثقافـــات بعضـــها البعض، غير أن الطرح الأعمق – من وجهة نظري – هو الذي يكفل ترجمة أية ثقافة إلى أية ثقافة أخرى، ويضع في حسبانه مستويات الواقع ويتجاوزها في آن، وهنا يكمن الإبداع الحقيقي للكائن الإنساني، لأن هذا الطـــرح هـــو

الذي يمكننا من الحوار الفعلي بين الثقافات دون أن يؤدي ذلك إلى ذوبانها، وذلك من خلال القدرة على ترجمة أية ثقافة في أي عصر من العصور، إلى أية ثقافة أخرى، سواء وجدت في نفس العصر أو أي عصر آخر.

لذا فإن التطلع اليوم يقوم على مفهوم الوحدة الكونية الوجودية التكاملية، من خلال منظورات تعددية كثيرة لمستويات الواقع، لأن الواقع نفسه ينحلّ إلى حركة التأويل نفسها، فيغدو الواقع تقاطعًا لا متناهيا لمنظورات لا متناهية. هذا الطرح للتعددية يُترجم من خلال معادلة رياضية من الدرجة الثالثة فأكثر، رسْمُها البياني يتوضح من خلال منظومة ثلاثية الأبعاد، فتمتد "المفردات" في خط أفقي متباينة متصالحة في حالة الاختلاف، وفي حالة التميّز تنتظم وفق السلم العمودي متمايزة متفاضلة، وفي البعد الثالث تأخذ الواقع بمستوياته كلها.

والتعددية تصبح بهذا المعنى تعدادًا، فهي أشبه ما تكون بالمفهوم الحسابي العددي، الذي يجعل من إضافة وحدة إلى عدد ما عددًا جديدًا، ويصبح التنوع الثقافي وتعدد مستويات الواقع هو اللحمة التكاملية للوحدة الوجودية والكونية، لأنها تفترض منذ البداية تعددًا أصليًّا ونسبيّة قائمة في جوهر الأشياء، وتكمن الوحدة وراء هذا المفهوم عن التعددية، فنكون في النهاية أمام مفهوم وحدة الكثرة.

تُرى هل آن للإنسانية أن تستلهم رؤية كونية جديدة، تحقق نقلة نوعيـــة في الوعي عند الكائنات العاقلة، وتقدم نظرة جديدة عن العا لم، رؤيـــة كونيـــة وجودية تتجاوز الزمان، وتتخطى المكان، وتتبنى طريقة تفكير ثلاثية الأبعاد، ميدانها ما يشكل لحمتها، فتصبح الإنسانية في ظلها تعددية معقـــدّة ووحـــدة مفتوحة في آن؟

الذات المفكرة والتراث
بين الهويّة التراثية والهوية الكونية

لقد أصبحت مسألة الموروث الثقافي والأصالة والتراث عملة رائجة في سوق المثقفين وموضة كل المنتديات واللقاءات الفكرية والثقافية، ويكفي أن نلتفت قليلاً إلى الوراء حتى نجد كم شـهدت الحقبـة الفائتـة مـن الطروحـات والأطروحات في الفكر العربي بكل مسـتوياته، علـى مختلـف الأصـعدة والطبقات الفكرية والفلسفية بكل الأبعاد والاحتياجات، والتي تمثلت بـالكم الهائل من المؤتمرات والندوات التي عقدت حول إشكالية الموروث والعلاقـة التي يجب أن تربط الأمة بماضيها وموروثها الثقافي.

هذه الطروحات تناولت القضايا الجوهرية الأساسية في محددات الجماعـات والأفراد ولعل من أهم هذه القضايا ما يتعلق بـ"الهوية" و"التجذر التـاريخي" و"التراث" والعمق الحضاري، وكل ما اتصل بهذه الموضوعات ومصـطلحاتها المنبثقة عنها كالأصالة والخصوصية والانفصال عن الدخيل والأمة والوحـدة والكونية.

بدون شكّ فإنّ هذا التوجه يلهب مشاعر الفرد العربي بشكل عام، ويـؤجج إحساسه، الذي يستشعر من خلال مفهوم "الأمة" المتخيّلة في ذهنه، وعقليتـه

ويرى فيه صورة "البطل" و"القائد" هذه الصورة المتخيلة ترضـــي "نرجســـية الأمة" وتثري "الأنا العربي".

والذي يُراجع التاريخ يكتشف دون جهد أن الأمم والشعوب تزداد انشـــغالاً بتاريخها وماضيها حين يكون حاضرها مأزومًا ومؤشرات أسهمها الحضـــارية في هبوط، وهذا قد أشار إليه الكثير من مفكري العصر الحالي والفلاسفة عبر التاريخ ولا يحتاج إلى الأدلة والبراهين للتدليل عليه.

فالأزمات الكبرى التي تطال "أنا" الإنسان الحاضر تدفع به آليًّا إلى البحث عن "الأنا" الماضي عبر الغوص والبحث عن مسوغات تاريخية تعيد لذاته المتصدّعة اعتبارها من جديد عبر اجترار الماضي "المجيد"، لذلك فإن الخطاب العربي بعد ١٩٦٧شهد انشغالاً واسعًا وعميقًا بالإرث الفكري والعقدي.

وقد طرحت هذه القضايا والموضوعات بعمق أحيانًا في ظل تشابك قوي بين عناصرها في مواجهة ما كان يسمى بـــ"الغرب" وكانت أشبه ما تكون بردّة فعل عكسية لذات متصدعة تخشى على كينونتها وصيرورتها تريـــد مواجهـــة «الآخر» خوفا على «الأنا»، باحثة عن معززات «الذات» ناعتة «الآخـــر» بأوصاف شتى مصوّرة أفعاله بكافة المصطلحات التي راجت و منها "الغـــزو الفكري والثقافي" و«تارة» الهجوم الإعلامي وتارة "الحرب النفسية" وتـــارة بـــ "العولمة"، طارحة مصطلحات مقابلة كالأصالة والهويـــة والخصوصـــية، وكانت الأوليات الدفاعية في معظم الأحيان تأخذ بُعدًا نضاليًّا وجهاديًّا، وبدأ

المفكرون سيمَا الإسلاميون منهم باستجلاب التاريخ النضـــالي، واســـتنفار المخزون العقدي الذي يُؤصل للـــ"جهاد" ومفاهيمه و"النضـــال" ورمـــوزه، وطُرحت قضايا "دار الحرب" و"دار الإسلام" من جديد... وبـــات يُصَـــوّر للشعوب أن هناك "مؤامرة" مدبرة يحيكها هذا الآخر.

ونتيجة لكل ذلك تضخم الوعي بالذات الجماعية، وباتت طروحات التراث وتملكه، سيدة الموقف، تحسبًا لمستقبل غامض من العلاقات مـــع الحضـــارات والجماعات الأخرى.

وبعدما ازداد المشهد الإقليمي والدولي تعقُّدًا خصوصًا بعد أحداث ١١ أيلول سبتمبر، خرج هؤلاء "المفكرون" أنفسهم إلى تبرئة هذا "التراث" من المفاهيم التي طالما حاولوا تثبيتها، وحاولوا استخراج تراث مضـــاد للتـــراث الـــذي استخرجوه سابقًا، خوفًا من وصفهم بـــ"الإرهـــاب" وعـــادوا إلى تعـــديل موقفهم من جديد، بمحاولة تأصيل المفاهيم من جديد بما يتلاءم مع المتغيرات السياسية، وانكبّوا ينكشون مفاهيم "السلام" ومشتقاته ويبرزونها.

هذا الكرّ والفرّ كلّه لا يتعدّى كونه ردود فعل وجدانية على هزائم متلاحقـــة أفرزت تخبطًا في المنظومة الفكرية عند المثقفين لا سيما النضاليين منهم.
ويزداد المشهد السياسي تعقدًا على الساحة العربية و"العراقية" تحديدًا، ليعيـــد طرح المفاهيم "الجهادية" من جديد، ونجد أنفسنا أمـــام مفارقـــات غريبـــة خصوصًا على الصعيد التاريخي، فالإنسان العربي على العموم والعراقيون على

وجه الخصوص بمسلميهم ومسيحييهم ويهودهم وكافة إثنياتهم وأعراقهم، يبحثون ويفتشون عن هويتهم في إطار عرقي ديني طائفي وحتى مذهبي يغرّبهم ويعزلهم عوضًا عن السعي لفهم هويتهم في ضوء الوحدة الحضارية التي يشكلون، وهذا مع وجود من يدعو إلى نبذ كل ذلك ورفع الوطنية فوق كل اعتبار، غير أن الدعاة الحقيقيين لذلك لا يشكلون نسبة تقود الشعب إلى بر الأمان.

وكل هذا المشهد البانورامي الفكري المأزوم يضعنا أمام إشكالية حقيقية مطروحة وسؤال ملحّ مفاده: هل من مؤامرة فكرية حقيقية لحضارة ما في مواجهة الحضارات الأخرى ترمي بنا لمستقبل غامض من العلاقات مع الحضارات والجماعات؟ أم هناك عامل تاريخي، وتطور في الحضارات الكونية يفرضان نوعًا علائقيًّا جديدًا بين الإنسان والإنسان، وعلاقة الإنسان بالمكان والزمان والعلاقات بالموجودات والكائنات، وعلاقة هذه الكائنات بالوجود فتتغير المفاهيم والمقاييس والمفردات والأدوات؟

إن كل المقدمات التي أشرنا لها تضعنا أمام أطروحة "التراث يؤكد الهويّة"، هوية لكيان واحد، وإن وحدتها العضوية هذه متأصلة في التاريخ والعمق التراثي والحضاري.

ولكن ربط الهوية الحالية بالتراث الماضي يرمي بنا حاليًا في مأزق ممكـــن أن نخرج منه إذا تغيرت منهجية التفكير وآلياته وذلك عبر تحليل البُعد الفلســـفي والأنثروبولوجي لهذا الربط والبحث عن نظرة مغايرة يستطيع المثقـــف مـــن خلالها خروج من هذا المأزق، وهي أن حديثنا عن التراث لابد وأن يكـــون مبنيًّا على فلسفة معينة عن مفهوم الهوية وتعريف دقيق لمحتـــوى المصـــطلح، فالنظرة إلى التراث قد ترتبط بفلسفة عن الهوية قائمة على رفـــض الآخـــر أو تكون مرتبطة بفلسفة عن الهوية تؤدي إلى إغناء التراث وتعدده.

النظرة الأولى: تعتبر «الآخر» طرفًا منفصلاً عن "الذات" وبالتالي تقذف بـــه خارجًا وتنفيه وتحاربه وهذا سيؤدي إلى انغلاق "الذات" فتعمد كل إثنية إلى ترسيخ "هويتها" وتزكي تراثها وموروثها بالقدسية وتظهر "الهوية" بشـــكلها الخالد، فتصبح عملية إلغاء "الآخر" لحظة بناء حاسمة في هذه الهوية.

النظرة الثانية: تنبني على الانطلاق من مفهوم أنه لا وجود لـــ "أنا" و"هو" و فكرة الذات مقابل «الذات» لتتعارض معها غير موجودة، والآخر هو أنـــا، والذات قابلة للتغيير والتبديل، وبناء عليه فإن الحضارة الأخـــرى والمفـــاهيم والأيديولوجيات كلها وكل ما يحمل هذا الآخر من مخزون حضاري ممكن أن يدخل ويمتزج مع الذات فيغيرها ويطورها أو لا يطورها. وهنا لا يعود نفـــي الآخر جزءًا من منظومة بناء الهوية بل يصبح الآخر موجودًا قائمـــا داخـــل «الذات».

ولو أمعنا النظر جيدًا لوجدنا أن النظرة الثانية هي التي تسود حالـــة ازدهـــار الأمم، والحضارات عندما تكون في أوج ازدهارها تكون في أقصى حـــالات انفتاحها الفكري والثقافي.

وفي هذه الحالة لا ننعت الفكر الآخر بـــــ"الغـــزو الثقـــافي" و"الاســـتعمار الفكري" بل نجده "فتحًا فكريًّا" ونتعامل معه على أنه مكمّل لنا فنتماهى معه ونتوحد به بغض النظر عن اللغة أو اللون أو العرق، وتصبح الذات كونية لا تُحد بحدود، ويصبح خطاب الآخر هو حوار الذات، وتصبح التعددية أحـــد أهم خصائص الهوية، هوية كونية خارج كل الهويات، هوية مركبة واســـعة، علاقتها بماضيها وحاضرها ومستقبلها مبنية على غـــنى تعـــددي لا محـــدود، تتجاوز كل الحدود الجغرافية والسياسية وكل التقسيمات الدينيـــة والعرقيـــة والمذهبية والإثنية.. هذه الفلسفة تتيح إنتـــاج أدوات للتغـــيير واســـتراتيجية منفتحة للإبداع .

وأمام هذا الطرح لا يوجد فكر "مقاوم" مقابل "غزو" ولا "أصـــالة" مقابـــل "عمالة فكرية"، لا توجد ثقافات بل ثقافة بلا تيارات وتصبح العملية الدائرة ضمن الهوية عملية سلب وإيجاب، إخراج وإدخال، فترتمي هـــذه الهويـــة في تعددية حضارية كونية لا متناهية، تصنع المستقبل صناعة فكر كوني، ويصبح الإنسان ينتمي لمنظومة وجودية متكاملة متناغمة، ترى في الكـــون المنظومـــة الأرحب للانتماء تقف مع كل ما يدور حولها موقفًا وجوديًّا، مهما كانـــت اتجاهاته الفكرية وانتماءاته الأيديولوجية والعقدية.

نحو ثقافة كونّية

بقلبٍ منفتحٍ وفكر متوقّد، يقف الإنسانُ أمام مجريات الوجود، يُطِلُّ ببصيرته على المشهد الكوني، فيرى الوجود مبنيًّا وفقًا لمنظومة رياضية معقدة تفرض نوعًا جديدًا من العلاقات الأنثروبولوجية والأونطولوجية. تنكشف له إذ ذاك مفاهيم جديدة عن طبيعة العلاقات بين الإنسان والإنسان، بين الإنسان والله، بين الإنسان والوجود. كما يتولد لديه مفهومٌ جديد عن الزمان، وينجلي له ترتيبٌ مغاير للمكان كما يتبلور في الأنماط السلوكية السائدة عند بني البشر.

تنوعت تعريفات الثقافة ومدلولاتها بعدد الفلاسفة والمفكرين؛ ولست منهم؛ غير أني أرى أن الثقافة هي كيفية تجلٍّ وجودي mode de manifestation de l'Être، وليست خلقًا وصنعًا. فهي انكشاف أشكال الحقيقة وكيفية من الكيفيات التي يُكتنَز بها الوجودُ ليظهر كمستودعٍ للطاقة الفاعلة. الثقافة، بهذه المثابة، موقف أونطولوجي يمسُّ هويةَ الكائن وعلاقتَه بنفسه، وعلاقته بالواجد، وعلاقته بالكائنات الأخرى، بحيث يمتد الموجودُ في غياب الاختلاف، فيصبح الإنسانُ ذاته مستودعًا للطاقة الوجودية.

وإن كنَّا نعتقد أن الله خالق الوجود فإن الإنسان هو مستودع التجليات الإلهية الوجودية التي لا يمكن حدُّها ولا حَصْرُها. وعليه، فإن الهوية الكونية للإنسان تتنوع بتنوع الكائنات، وتختلف باختلاف الأفراد، وتتلون بعدد اللحظات. إنها تجلّيات بعدد ذرات الوجود على مرِّ اللحظات.

إذن، فمفهوم التنوع هو لحظة بناء حاسمة في تلك الهوية. لـــذلك نـــرى أن "الإنسان الكوني" l'Homme Universel يلتقي مع أخيه الإنسان الكـــوني عبر العصور، فتلتقي أطروحاتُ ابن عربي الأندلسي في العصر الوســـيط مـــع تعاليم رامانا مهارشي الهندي في القرن العشرين، على سبيل المثال لا الحصر. فما اختلاف اللون والعرق والجغرافية إلا تجلٍّ إلهي، وانكشـــاف وجـــودي للحضرة الكونية، وآية من آيات المكوِّن التي يعشقها الكائنُ الكـــوني لأنهـــا "صورة" مَن يعشق ومَن يحب.

مَن ينتمي لهذه الحضرة يرىَ في العلاقات البشرية سلسلةً لامتناهية من التنوُّع تنعكس فيها هذه التجلّيات الوجودية في إيقاعها المتسارع، فيتغير عنده مفهومُ الزمان: فالحاضر لا يعني في نظره اللحظة الآنيَّة التي يمرُّ بها حاليًّا، بـــل هـــو سيرورة مستمرة تبلغ المستقبل الذي يستجيب للماضي ويتعين به.

هذه الرؤية الوجودية الكونية لمفهوم الزمان تحرِّر الإنسانَ من الوصاية الحصرية على شؤون الحقيقة، كما تؤدي إلى الفكاك من المتعلقات المبنية على مفهومَي الماضي والحاضر، بحيث تنبني عليها فلسفةٌ للتنوع والاختلاف والتطور مغايرة، وصورة جديدة ومتجددة على الدوام للأنماط العلائقية، فيقبل هـــذا الكـــائن تلوُّنَ الصور وتجلّيات الحقائق بأنواعها كافة. وعندئذٍ يصبح الاختلاف/التنوع مفهومًا أونطولوجيًّا، وليس مجرد مفهوم أنثروبولوجي.

وآلية أي "عمل" le faire، من المنظور السابق عينه، لا تعود مجـــرد تطبيـــق لقواعد ثابتة، بل تغدو حلولاً لممارسات جديدةٍ ومـــتغيرة. فهـــي المعرفـــة

("العرفان" Gnose) التي بفضلها نفهم الوجود بكيفية رياضية. وإذا كانت "إنتاجية" productivité أي عمل تُظهِر أن هناك تراتُبًا hiérarchie بين الكائنات، إلا أن هذه الرؤية تجد أن هدف الإنتاج ليس إلا الفراغ الموحَّد. وما يتولد عن الإنتاجية عند ذاك هو غياب الاختلاف.

يقودني هذا الطرح الفلسفي لمسألة الثقافة إلى معاودة النظر في مسألة "الأزواج الميتافيزيقية"، مثل: الخير/الشر، الحب/الكراهية، الطاعة/المعصية، النظرية/الممارسة، إلخ. فهذه كلها مفاهيم متغيرة، لا يمكن تحديدها في قوالب؛ وبالتالي، لا يمكن لأي كائن أن يدَّعي لنفسه حَصْرَ الحقيقة و/أو احتكار حقِّ إطلاق الأحكام القيمية بحقها.

لذلك فإن مَن يحلِّل مفهوم "العبودية" عند بعض فلاسفة المتصوفة يجد أنه يرتبط بمفهوم التخلِّي عن إطلاق الأحكام لأن هذا الأخير من صفات "المُكوِّن". و"العبودية"، في مفهومها الفلسفي البعيد، هي التحرر من الأيديولوجيات و"العلب الفكرية" ونقد العقائد والتخلِّي عما هو من أفعال الخالق في "حضرة التكوين". يقول ابن عربي:

عَقَدَ الخلائقُ في الإله عقائدَ   وأنا اعتقدتُ جميعَ ما عقدوه

وينبني على هذه الرؤية الكونية مفهومٌ مختلف لعملية البحث في التراث الإنساني، لأنها مرتبطة بمتابعة الكيفية وآليات العمل والإنتاج، وتتجاوز معرفةَ الأحداث ووصفَها والاطلاعَ على المقاصد والحقائق باسم الغائب.

فعملية البحث هنا عبارة عن آلية لتفكيك خطاب التراث الحضاري للبشرية، ما سبق منه وما لحق، وإعادة إنتاجه إنتاجًا مبتكرًا. من هنا فهي استراتيجية نقدية مبدعة.

أما الفصل الكرونولوجي بين أنماط الزمان فيضع المخزون التراثي في حالة قطيعة مع بني البشر تؤدي إلى عزل الماضي عن الحاضر، وعزل الحاضر الذي سيصبح ماضيًا عن المستقبل الذي سيصبح حاضرًا، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية. وهذا الفصل في المفهوم الزمني هو الذي يطرح جميع الإشكاليات الفكرية الحالية التي مافتئ يُطالعنا بها الكتَّابُ تحت مسمَّيات متنوعة، منها: "الأصالة" و"المعاصَرة"، الفكر "المؤصَّل" والفكر "الحديث"، إلخ. وتنبني على عملية الفصل هذه سلسلةٌ لامتناهية من التيارات الفكرية المؤطِّرة للمجتمعات، وأنماط من المنظومات العلائقية المجتمعية التي تطرح الهوية الإنسانية من خلال أيديولوجيات "معلَّبة" تفرض نوعًا محددًا من العلاقات تُصادِر الحريات وتمنح نفسها "القداسة" و"الحق الحصري" في معرفة الحقائق والقيمومة بأعمالها.

الأطروحة الكونية أطروحة ميتافيزيقية في جوهرها، تكمن روعتُها في أنها تخرج من إطار الفصل الزمني الكرونولوجي والفصل المكاني الجغرافي، لترتكز على فهم الثقافة بصفتها مكمِّلة للميتافيزياء وتتخذ من الكون بأسره تاريخًا لها.

مراجع البحث

▪ المراجع العربية:

- إبراهيم مدكور، في الفلسفة الإسلامية: منهج وتطبيق، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٦
- إبراهيم هلال: نظرية المعرفة الإشراقية وأثرها في النظر إلى النبوة، دار النهضة المصرية، ١٩٧٧
- آجنتس جولدتسيهر، التراث اليوناني في الحضارة العربية، ترجمة عبد الرحمن بدوي، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٥.
- أحمدالسايح: "لقاء الحضارات"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٩، السنة ٣، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، ١٩٩٣
- الفن توفلر: "صدمة المستقبل"، ١٩٧٠
- الفن توفلر وآخرون: "هكذا يصنع المستقبل"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط، ٢٠٠١
- أوليري، الفكر العربي ومركزه في التاريخ، ترجمة إسماعيل البيطار، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٢

- بسراب نيكولسكو: بيان العبر مناهجية، ترجمة ديمتري أفييرينوس، مكتبة إيزيس، دمشق،٢٠٠٠

- رضوان السيد: "مفاهيم الجماعات في الإسلام" بيروت،١٩٨٤

- رضوان السيد: "سياسات الإسلام المعاصر"، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٩٧

- جار الله محمود الزمخشري: "الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، مكتبة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦

- راجي عنايت: "المستقبل وأزمة الفكر" سلسلة معارف إنسانية، رقم ١، دبي، مطبعة بن رسمال، ١٩٩٣

- رفاعة رافع الطهطاوي: "مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية"، ط٢ مصر ١٩١٢

- رفاعة الطهطاوي: "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"نشرة حجازي،١٩٧٤

- سيد قطب: "معالم في الطريق" دار الشروق، بيروت لبنان، ط ١٩٨٢

- سعيد بن سعيد: "المفاهيم السياسية في التداول العربي المعاصر: ملاحظات منهجية" مجلة المستقبل العربي، عدد ٩٢، عام ١٩٨٦

- صموئيل هانتنغتون: "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي"، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية، ط١، ١٩٩٩

- عبد الوهاب المسيري: "موسوعة تاريخ الصهيونية" دار الحسام، القاهرة ١٩٩٧
- عبد الوهاب المسيري: "أيديولوجية الصهيونية"، المجلس الأعلى للثقافة والفنون الآداب، الكويت١٩٨٢
- فرنان بروديل: "المتوسط والعالم المتوسطي"، تعريب مروان أبي سمراء، دار المنتخب العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٩٣
- فهمي جدعان: "حضارات الأعماق والظواهر" ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر المسلمون وحوار الحضارات في العالم المعاصر، ٥ —٧ يوليو ١٩٩٥، عمان، الأردن
- فرنسيس فوكوياما: "نهاية التاريخ" ترجمة حسين الشيخ، دار العلوم العربية، ط ١، عام ١٩٩٣
- فرانسوا بيرون: "سعادة ملائمة"، كاليمار ١٩٨٥
- فرانسوا بيرون: "تفكر وسائل الإعلام كما أفكر أنا"، مقتطفات من خطاب مجهول، هارماتان، باريس ١٩٩٦
- ميشال كايا، رياضة وحضارة، هاراتان، باريس ١٩٩٦
- محمد أركون : "قضايا في نقد العقل الديني"، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط٢٠٠٠
- محمد أركون: "الإسلام، أوروبا، الغرب"، دار الساقي، ١٩٩٥
- وجيه كوثراني: "الخطاب السياسي والتاريخ"، بيروت، لبنان، ١٩٨٤

- المراجع الأجنبية:

- Alvin Toffler: The Third wave، New York، Bautam Books، 1981.
- Ahmad Akbar: Postmodernism and Islam، London، Routledge، 1992
- Armand Mattelart: Transnationals and the third World: The truggle for culture، Berlin، 1983.
- Arkoun، Mohammed : L islam، religion et société، Cerf ، Paris ، 1982
- Boudon، Remon : L Idéologie ou l origine des idée reçues، Fayard، 1986.
- David Harvy : The Condition of post modernity، Oxford، Blackwell، 1989.
- Daniel Bell : The Coming of post Industrial society ، A Venture in Social Fore casing ، New York Basic Books ، 1973.
- Ernest Mandel: Late Capitalism، London، Verso، 4th Edition1987.
- Francis Fukuyama : The end of History، pub 1، 1992
- Francis fukuyama : our post human future : consequences of the biotechnology revolution ، April 2002 .

- Francois Dosse : History of Structuralism Author Translated by: Deborah Jurgen Habermas : La modernité : Un projet inachevé، la revue Critique، 1981 ، no.413
- Glassman Publisher: University of Minnesota Press، 1997.
- Mike Featherstone : Global Culture، London SagePublications، 1990.
- Mohammed Arkoun : L islam، religion et société، Cerf Paris، 1982.
- Marshall Mcluhan: Understanding Media: The Extension of Man، New .York، Signet Books، 1964.
- Max Weber: Economy and Society، Berkeley، Calif. : University of California Press 1978
- Michel Foucault ;les mots et les choses ،Gallimard 1966
- Nietzsche :Généologie de la morale ،idée/Gallimard، 1964. Trd. Henri Albert
- Nietzsche، Humain، trop humain، T1، trd. R.Rovini. Idées Gallimard، 1968
- Renom Boudon : Idéologie ou l origine des idée reçues، Fayard، 1986 .
- Samuel Huntington: The Clash of Civilizations، National Bestseller، 1996.
- Truner Bryan: Postmodernism and Globalism، London، Routledge، 1994.



مروة كريدية

كاتبةٌ لبنانية الجنسية، كونية الهويّة، لها العديـــد مـــن الدراسات والمقالات العلمية والأعمال التشكيلية.

تقول في إحدى مقالاتها: "إنني اليوم أخطّ خـــواطري بعشقٍ، ألون لوحاتي بشغاف القلب، أُطلّ على البشر أينما كانوا ولأي مذهبٍ انتموا بمحبة، لا أدعي معرفةً ولا أكرّس معتقدًا، عربية اللسان، كونية التفكير، أغني خارج جموع الأسراب الفكرية ربما، غير أني جُلّ مـــا أقوم به هو ما أحب أن أكون عليه ..."

Dubaï – UAE

E.mail: marwa_kreidieh@yahoo.fr

http://marwa-kreidieh.maktoobblog.com



شمس للنشر والإعلام

رؤية جديدة في عالم النشر

في مسعى جاد لتقديم رؤية جديدة تسهم في تصحيح العديد من المسارات في مجال النشر، تم تأسيس "مؤسسة شمس للنشر والإعلام" كخطوة على طريق إرساء أسس مشروع ثقافي متكامل يهدف إلى نشر الإبداع العربي في كافة التخصصات، وإثراء صناعة النشر، وتقديم إضافة حقيقية إلى مسيرة الكتاب العربي، وفق رؤى متوازنة تجمع ما بين طبيعة عملها كمؤسسة تجارية تتطلع إلى تحقيق الربح والانتشار، ومابين تحقيق رسالتها الثقافية.

وتهدف "مؤسسة شمس للنشر والإعلام" إلى تحقيق عدد من الغايات، تتمثل في:

- إتاحة الثقافة الرفيعة للقارئ، وتلبية حاجاته من المعرفة.
- تفعيل حركة النشر، خاصة لشباب المؤلفين، ورعاية وتشجيع المبدعين، ودعم قدراتهم الفكرية والأدبية، والعمل على إبرازها.
- الإسهام الفعال في نشر الإبداع العربي، من خلال سياسات ترويج وتوزيع تتلاءم ومقتضيات العصر.
- حماية الحقوق الفكرية والمادية للكتّاب، وإعادة صياغة أسس التعامل المادي مع المؤلفين وفق قواعد أكثر إنصافاً.
- التعريف بالكاتب والكتاب إعلامياً وجماهيرياً، ومد جسور التواصل بين المبدع والمتلقي.

- الوصول بالإبداع العربي إلى القارئ غير العربي، من خلال ترجمة الإصدارات العربية المتميزة إلى لغات مختلفة، والعمل على خلق آفاق عالمية لنشرها بالتعاون مع دور نشر احترافية.

- إثراء الحياة الثقافية بالأنشطة والندوات والفعاليات، من خلال رؤى تنظيمية وترويجية تضمن نجاحها والمشاركة الفاعلة فيها.

- توثيق الصلات بين دور النشر المحلية والعربية والدولية، وكذلك بين الكتاب والمثقفين العرب، والتواصل الفاعل مع المهتمين على اختلاف توجهاتهم، وفق صيغ تعاون إيجابية.

ويرتكز عمل المؤسسة على منهاج "احترام الكاتب والكتاب" مادياً وأدبياً ومعنوياً، وفق عدة معايير تقوم على الالتزام التام بأخلاقيات مهنة النشر. وتسعى لتقديم رؤية جديدة لصناعة الكتاب تشمل الدقة في انتقاء المحتوى، والجودة في إخراجه وتصميمه وتنفيذه وطباعته، والاهتمام بنشره وترويجه إعلامياً ودعائياً، بما يضمن له مكاناً بارزاً في مكتبة القارئ.

شمس للنشر والإعلام

www.shams-group.net

(+2) 02 27270004 - (+2) 0188890065/64

فهرس


شمس
للنشر والتوزيع
(+٢) ٠٢٢٧٢٧٠٠٠٤ (+٢) ٠١٨٨٨٠٠٦٥
www.shams-group.net